المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

موضوع المذكرة:

السياسة الخارجية القطرية رهانات و تحديات المستقبل

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب :

مرابية الهاشمي عبد الغني

الأستاذ المشرف :

الدكتور/ربيج محمد علي

لجنة المناقشة:

د.بن ساسي رشيد	**رئيسا**
د/ ربيج محمد علي	**مشرفا و مقررا**
أ.غول حمزة	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قالوا سبحانك لا علِمَ لنآ إلّا مَا علمتنآ إنكّ أنت العليم الحكيم"﴾

"صدق الله العظيم"

سورة البقرة *32*

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى

أمي.... رحمها الله و الحقها بالصالحين و الصديقين و الانبياء

أمين...

أبي...قدوة دربي أطال الله في عمره...

زوجتي.. سندي شريكة عمري سكني...

اخي بلال الذي هو بمثابة ابي...

اختي وهي امي الثانية...

ابنتي فتيحة ملاك15/06/07

إلى كل من احببت في الله و احبني في الله...

الهاشمي...

شكر و تقدير

الشكر لله عز وجل أولا،فله الفضل وله الحمد وله الثناء الحسن على إعانته لي في إنجاز
هذا العمل ،ثم الشكر للدكتور الفاضل ربيج علي محمد في توجيهاته القيمة وتحمله مشقة
الإشراف على المذكرة ، والى جميع أعضاء هيئة التدريس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
على ما قدموه من جهود كبيرة ، والشكر
كذلك موصول لكل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة.

ملخص المذكرة:

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية لدولة قطر ، انطلقت الدراسة من فرضية مفادها بأن قطر هي ضمن القوى الصاعدة المؤثرة في نظام عالمي جديد ، تهدف إلى تحقيق طموحات في ريادة إقليمية وعربية خاصة بعد تراجع وغياب اللاعبين الإقليميين الكبار مثل مصر ، السعودية والعراق من خلال فهمها لتوازنات القوى الدولية ، وأنها نجحت في استثمار عدد من الفرص التي أحدثها الحراك العربي او ما يسمى اعلاميا ب:" الربيع العربي " ، وهي الفرضية التي أثبتتها نتائج الدراسة .هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية والوقوف على مركزاتها ، وأهدافها ، وأدواتها ، وأهم سماتها في ظل بروز الدور القطري تجاه دول الربيع العربي.

تكونت الدراسة من ثلاثة فصول وحدد اطارها الزماني منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر الحكم فى عام 1995 ، الى تعيين الشيخ عبد الله بن حمد أل ثاني نائبا للأمير القطري الذي عين سنة 2014 ، اما فيما يخص الاطار المكاني فيشمل المنطقة العربية و الاسلامية.

جاء في الفصل الاول المقومات الجيو–سياسية و الاستراتيجية وضم الفصل الثاني طبيعة السياسة الخارجية القطرية في النظامين الاقليمي و العالمي اما الفصل الثالث فتطرق الى الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية القطرية و تقييم شامل لها.

الكلمات الدالة: قطر ،السياسة الخارجية ،الحراك العربي ،القوة

Résumé :

Cette étude a abordé la question de la politique étrangère de l'Etat du Qatar, l'étude lancé de la prémisse que le Qatar est dans les puissances influentes émergentes dans le nouveaux ordre mondial, visant à réaliser les espoirs de la direction régionale et dans le monde arabe, en particulier après le déclin et l'absence de grands acteurs régionaux tels que l'Egypte, l'Arabie Saoudite et l'Irak à travers sa compréhension de l'équilibre Les forces internationales , le Qatar à réussi de profité des opportunités créées par le mouvement arabe ou les médias dits: «le printemps arabe», une hypothèse prouvée par les résultats de l'étude .

cette étude a identifier les éléments de la politique étrangère du pays et se tenir sur les concentrés de Qatar, et ces objectifs, ces outils, ces caractéristiques les plus importantes à la lumière de l'émergence du rôle du Qatar vers les pays du Printemps arabe.

cet Étude se composait de trois chapitres et sélectionnez son cadre temporel depuis la monté du Cheikh Hamad Bin Khalifa Al-Thani , Emir de Qatar en 1995, a la nomination de Sheikh Abdullah bin Hamad Al Thani , vice-Amir qatari, qui a été nommé en 2014, en termes de cadre spatial comprend la région arabe et islamique .

on a évoqué dans le premier chapitre de la nature des ingrédients géo-politique et stratégique , le deuxième chapitre compris la politique étrangère du pays dans les systèmes régionaux et mondiaux , Le troisième chapitre à étudier la vision de l'avenir de la politique étrangère du pays et une évaluation complète de quatar.

Mots clés:

le Qatar, la politique étrangère, la mobilité arabe, la force

خـــــــطة الدراســـــــــــة

مقدمة

الفصل الأول : المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لدولة قطر.

المبحث الأول: المحددات الداخلية لدولة قطر.

المطلب الأول: كرونولوجيا تطور الدولة القطرية.

المطلب الثاني: الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول: المرتكز الاقتصادي.

المطلب الثاني: المرتكز الاعلامي (قناة الجزيرة).

المطلب الثالث: المرتكز الدبلوماسي من الوساطة الى التدخل .

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول: القوة الذكية لقطر المزج بين القوة الناعمة و القوى الصلبة.

المطلب الثاني : الغاز في السياسة الخارجية القطرية.

الفصل الثاني:طبيعة السياسة الخارجية القطرية في النظامين الاقليمي و العالمي.

المبحث الأول : قطر في الساحتين الاقليمية و العالمية

المطلب الأول:علاقة قطر بدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني:قطر و باقي الدول العربية

المطلب الثالث : قطر في النظام العالمي

المبحث الثاني : قطر و الحراك العربي من الحياد إلى التموقع .

المطلب الأول :السياسة الخارجية القطرية اثناء الحراك العربي .

المطلب الثاني : التموقع القطري الجديد و اعادة الضبط.

المبحث الثالث:الانعكاسات وردود الافعال على السياسة الخارجية القطرية في الساحة العربية و الاقليمية.

المطلب الأول:مع دول الخليج العربي.

المطلب الثاني: مع دول المشرق العربي.

المطلب الثالث:مع دول المغرب العربي.

الفصل الثالث:السياسة الخارجية القطرية التحديات الداخلية و الرهانات الخارجية .

المبحث الأول : التحديات السياسية و الاقتصادية.

المطلب الأول : في المجال الاقتصادي.

المطلب الثاني : في المجال السياسي و الامني.

المبحث الثاني :الرهانات الاقليمية و العالمية

المطلب الأول:رهانات على المستوى الاقليمي.

المطلب الثاني : رهانات على المستوى العالمي.

المبحث الثالث:مستقبل وآفاق السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول:الرؤية الاستراتجية المستقبلية القطرية.

المطلب الثاني:تقييم السياسة الخارجية القطرية.

الخاتـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــمة

الملاحق

المصادر و المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

يعيش العالم اليوم وفق نظام يجمع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات وحركات التحرر والمؤسسات ، حيث يبقى الشيئ الذي يجمع هذه المكونات هو سعي الجميع لتحقيق **أهدافه** ، والحفاظ على **مصالحه** ، من حيث تحقيق السيادة وحماية الأمن القومي ونسج علاقات جيدة وتطوير المستوى الاقتصادي ، وغيرها من الأهداف التي من أجلها تبنى السياسات وتنفذ الخطط والاستراتيجيات.

وتبقى **الدولة** إحدى أهم هذه الفواعل علنى الساحة الدولية نظرا لما تمتلكه من مبدأ السيادة ، وما تحوزه من الإمكانات المادية والعسكرية ، وان من أهم ما تحقق به الدولة أهدافها خاصة في ظل العولمة و ثورة المعلومات والاتصالات هو السياسة الخارجية التي تصدر عن السلطة السياسية في داخل الدولة ، أو عن الوحدة القرارية التي تأتي في قمة الهرم السياسي فيها .

كما وتعبر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى والعامل الأكبر هو مصلحة الدولة ، حيث تلعب عدة عوامل في توجهات الدول منها عوامل ذاتية مثل الثروات الطبيعية ، والموارد البشرية والموقع الجغرافي،وعوامل البيئة الدولية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح ، ويتضح أيضا أن السياسة الخارجية هي الخطط والأعمال والمنهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية مع الدول الأخرى.

ولا يخفى علنى المتابعين أن العالم العربي شهد في نهاية العام 2010 ، ومطلع العام 2011 حراك شعبي انطلق من تونس مرورا بليبيا ومصر ثم اليمن بعد ذلك سوريا ، واصطلح عليها باسم ثورات الربيع العربي كمرحلة فاصلة ثارت فيها الشعوب على حكامها واصفة إياهم بالظلم والطغيان ، فكان ضروريا أمام هذه التغيرات المهمة والتحولات البارزة ، وما ذكرنا عن دور السياسة الخارجية في تحقيق مصالح الدول أن تحظى السياسة تجاه هذه الثورات التي مازالت معظم تفاعلاتها لم تنته بعد ، بالدراسة المعمقة ، والبحث المستفيض للوقوف على توجهاتها وتأثيراتها ونشاطاتها المختلفة خاصة في موضوع التأثير في شكل النظام السياسي الجديد في بلدان الحراك العربي ، ودعم القائمين على هذه الثورات.

يمكن لمتابع السياسات الخارجية العربية في ظل غياب كبير للدول الكبرى وخاصة مصر عن التأثير في مجريات الأحداث أن يلحظ بوضوح الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته وما زالت تؤديه **دولة قطر** علي المستويين الإقليمي والدولي تجاه الحراك العربي والطريقة التي رسمت بها قطر سياستها الخارجية في

ضوء رغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية وانتهاجها لسياسة خارجية جمعت بين عدد من المتناقضات بصورة واضحة ، وحفاظها علنى شبكة تحالفات معقدة جعلها بين دائرتي الإعجاب والاتهام خاصة فيما يتعلق الحراك العربي ، ولقد تضاعف حضور قطر في الشأن العربي ، وأصبحت موجودة في كل مناسبة تقريبا.

كانت سنة 2011 سنة استثنائية للسياسة الخارجية القطرية حيث لعبت قطر أدوارا مميزة تجاه الثورات التي وقع بعضها في أوقات متزامنة في اكثر من بلد عربي مثل تونس ومصر وليبيا عوامل ساهمت في وضع خارطة جديدة للشرق الأوسط وحول العالم العربي المسلم ، وتحركت السياسة الخارجية بأدوات متعددة موظفة المال والعلاقات الدبلوماسية والإعلام المتمثل في قناة الجزيرة من أجل تحقيق مصالحها.

بالنسبة لإمارة قطر يمثل هذا الوضع الجديد فرصة كبيرة لتصبح لاعبا رئيسيا في المشهد الدبلوماسي الدولي فيما يتعلق مشاكل ومستقبل منطقة حيث التوترات بين الجيران متكررة.

فيما يخص رهانات و تحديات الأمن القومي القطري نجد قطر جغرافيا ، معزولة بين القوتين الشرق الأوسطيتين : المملكة العربية السعودية من الجنوب وإيران في الشمال،مما ألزم على الإمارة أن تمارس فن الدبلوماسية في اجتناب جذب غضب هاتين القوتين الإقليميتين .

ان الهدف الرئيسي للأمير حمد بن خليفة آل ثاني والذي حافظ عليه ابنه تميم هو الابتعاد عن التأثير و النفوذ السعودي الكبير والتمتع بنوع من الاستقلالية لتصبح فاعل عل المستوى الإقليمي ثم في الساحة الدبلوماسية الدولية الكبرى.

ولتحقيق ذلك ، يستخدم قطر عدة وسائل ، أولا الإمارة قريبة من جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي: الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا. الإمارة تضم أيضا(القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية)، وهي أكبر قاعدة أمريكية خارج الحدود الامريكية *خور العديد* ، والتي تشكل بشكل غير مباشر أداة للحماية من الأعداء المحتملين.

تبنى السياسة الخارجية القطرية بدافع من مزيج بين الهيبة الدولية و استراتيجيات البقاء ، هكذا تبرز قطر اليوم باعتبارها واحدة من أكثر الوسطاء انتاجية في السنوات الأخيرة حول العالم في هذا السياق سعت الدولة إلى وضع نفسها كصانع سلام محايد في العديد من الصراعات الدولية و الاقليمية البينية التي كانت تختمر في منطقة الشرق الأوسط ، من أبرز هذه الأزمات لبنان،السودان واليمن – وقد ثبتت قطر نفسها لتكون وسيطا قادر في الحد من التوترات او القضاء عليها بشكل نهائي. رغم تحديات الجغرافيا و الديموغرافيا الهائلة التي طرحت أمامها ، استطاعت أن تتحول من دولة محدودة القوة إلى دولة واسعة

النفوذ ، و مع هذا تسعى لتصبح قوة إقليمية. فهي بفضل ما تمتلكه من مقومات اقتصادية كذراع ايمن و اخرى اعلامية المتمثلة في قناة "الجزيرة " و تبنيها للدبلوماسية الذكية و الناعمة في تعاملها الخارجي و كذا استغلالها لفرصة غياب الأدوار التقليدية العربية استطاعت أن تنتقل في سياستها الخارجية عشية الحراك العربي من الرغبة في البقاء الى الرغبة في تحقيق طموحات إقليمية تتجاوز حجمها بعد مساندتها للحراك العربي و دعمها للتيارات التي تحسب على الإسلاميين. أثارت هذه الطموحات الإقليمية عشية ثورات "الحراك العربي " الكثير من الجدل عن حقيقة الاهداف التي تسعى قطر لتحقيقها و قدرتها على الاستمرار و بات الحديث اليوم عن تراجع هذا الدور بعد الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي في مصر في جولية 2013 و في ظل تزايد حالة "عدم الرضا من قبل الدوائر السياسية العربية و الغربية.

يبرز الدور السياسي الخارجي القطري بفاعلية وظهور مفاجئ ، بالشكل الذي يطرح الكثير من التساؤلات حول طبيعة هذا الدور ، وغاياته ، وتوقيته ، ومبرراته.لذا فقد استدعى تزايد حضور الدور القطري في القضايا العربية و الإقليمية ، تسليط الضوء على هذا الدور وإخضاعه للدراسة والتقصي والبحث ومحاولة الخروج بنتائج أو رؤى تصف طبيعة هذا الدور ، وأهدافه ، وقدرته على الاستمرار.

1)مشكلة الدراسة : إن دراسة السياسة الخارجية القطرية تعني محاولة فهم الانشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار قبل وضع أي إستراتيجية تجاه المنطقة والتي ستعني في وقت لاحق قرارا سيتبع أساسا بالتنفيذ بعد الموافقة والمصادقة عليه من مختلف الهيئات المخولة قانونا ، إن هذه الانشغالات هي محاولة لرسم تصور حول مختلف عناصر الأهمية وترتيبها ودراسة وتحليل واختيار البدائل للوقوف على أنجعها مع مراعاة الظروف وكل العوامل المحيطة بالقضايا محل الاهتمام لقد لعب الهاجس الامني او بما يسمى* قضية الوجود* دورا كبيرا في بناء ألاستراتيجيات والبدائل إلى إعادة نظر شاملة تحاول فهم الأوضاع الجديدة وبالتالي التكيف معها من خلال فحص مختلف الترتيبات والخيارات والتي ستنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة .

وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح :ماهي مرتكزات و مقومات السياسة الخارجية القطرية في ظل التحديات و الرهانات الاقليمية و العالمية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الانشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي :

1-ماهي سمات و مرتكزات السياسة الخارجية القطرية؟

2- ما هي أدوات السياسة الخارجية القطرية ؟

3- ماهية مكانة قطر الاقليمة و العالمية ؟

4- و ماهي الدوافع الاساسية و الحقيقية لهذه السياسة النشطة ؟

2)فرضيات الدراسة : إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي:

-1 السياسة الخارجية القطرية تعتمد على مجموعة من الثوابت، أهمها : تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

-2 من بين اهم ادوات السياسة الخارجية القطرية نذكر :القوة الذكية و الغاز.

- 3 ترتكز قطر في سياستها الخارجية على عدة ادوات منها المادية و منها المعنوية تذكر منه : قوة اقتصادية ، اعلامية ، و دبلوماسية.

-4 تهدف السياسة الخارجية القطرية إلى تحقيق طموحات قطر في ريادة إقليمية في منطقة الخليج وريادة عربية على مستوى الوطن العربي خاصة بعد تراجع وغياب اللاعبين الإقليميين الكبار مثل مصر والسعودية.

3) أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- معالجة الدراسة لموضوع السياسة الخارجية القطرية موضوع حديث وحيوي يشهد تطورات كبيرة لا تزال تتفاعل مع حالة ممتدة من الحراك الشعبي يتوقع أن تنجم عنها تأثيرات كبيرة تطال الشأن السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.
- ندرة الدراسات التي عالجت موضوع الحراك العربي من حيث توجهات السياسة الخارجية للدول وقلة المصادر نظرا لحداثة الموضوع وعدم انتهاء تداعياته ، إضافة للديناميكية التي اتسمت بها الدبلوماسية القطرية في الكثير من الاتجاهات ، كما يضاف إلى ذلك نشاط وفعالية السياسة الخارجية القطرية وغموضها وتناقضها أحيانا مما يشجع على دراستها وبحثها.

- يتوخى أن تقدم الدراسة قراءة علمية لسياسة خارجية نشطة وفعالة يمكن الاستفادة من تجربتها في العمل ، كذلك أن تقدم الدراسة مساهمة واعية في النقاش الدائر حول الثورات العربية ومحاولة لفهم محددات السياسة الخارجية القطرية وأهدافها في فترة مهمة. الى و هي فترة الحراك العربي و العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2012.
- بدأنا نلحظ دورا قطرياً سواء في بعض القضايا العربية كقضية لبنان أو السودان ، وما قُدم فيها من مبادرات قطرية أو في قضايا خليجية بحتة ، وفي إطار ذلك كله أ رينا أن هذا الدور السياسي الخارجي لقطر يستحق الدراسة والبحث.

4) **أهداف الدراسة:** تتمثل اهداف الدراسة في النقاط التالية

-1تحديد مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.

-2 التعرف على أهداف السياسة الخارجية سواء في الساحة الإقليمية أو العالمية.

-3 التعرف على أدوات السياسة الخارجية.

-4 بيان مدى تأثر الدور القطري بالمواقف الخارجية في سياسته تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية.

-5 التعرف على طبيعة المواقف الشعبية العربية اتجاه السياسة الخارجية القطرية .

-6 تقييم هذه السياسة سوءا اقليميا عربيا او على المستوى العالمي.

5)المناهج المستعملة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة يجب إتباع البحث العلمي القائم على توظيف مناهج البحث التي يتم اختيارها على أساس الأهداف الموضوعية للبحث وطبيعة الموضوع والهدف المرجو منه.

"طالما أن استخدام طريقة واحدة غير كافية للإجابة عن "كيف" و "لماذا"و "هل" ، ولأن معظم مناهج البحث لديها جوانب قصور و مزايا في آن معنا ، فأن ذلك يستدعي استخدام أكثر من طريقة أو منهج فني البحث وذلك للاستفادة من ميزات هذه المناهج مجتمعة ، ولتجاوز جوانب القصور الذي يمكن تعانيه هذه المناهج ، وهو ما يسمى بمنهج "التثليث" أي استخدام أكثر من منهج بحث لدراسة المسألة الواحدة ،

وخاصة في دراسات العلوم السياسية منن خلال تناول مناهج البحث الكمية والكيفية وصولا إلى أحسن النتائج".[1]

ولما سبق ، وتبعا لأغراض الدراسة اتبع الباحث المناهج التالية وهي:

المنهج المقارن: حيث نقارن بين فترة زمنية وأخرى وبين تصرفات السياسة الخارجية القطرية بين حدث وآخر وبين دولة وأخرى للتعرف لأي مدى تطورت السياسة

المنهج الوصفي التاريخي الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة القطرية في المنطقة ومحاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة على مختلف المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع والأحداث كما حاولنا من خلال هذا المنهج التركيز على مرحلة حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر 1995-2013 لارتباطها الزمني المباشر بأهم المخرجات ، القطرية ، كذلك اتبع الباحث

6)صعوبات الدراسة : من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث هو تحديد الفئة المرجعية التي يعتمد عليها وذلك راجع لعدم التطرق لهذا الموضوع بشكل كبير وموضوع السياسة الخارجية القطرية الذي ارتبط بالحراك العربي الذي يعتبر ظاهرة حديثة النشأة اضافة لذلك استضافة قطر للإحداث الرياضية في العشرية الاخيرة من القرن الماضي زائد تشابك هذا النوع من الدراسات وقابليته للتغيير حتى في أخر لحظة من وضع هذه الدراسة. النقص الحاد في المراجع التي تناولت هذا الموضوع و موضوع السياسة الخارجية القطرية بصفة عامة.

7)حدود الدراسة:

الاطار الزماني منذ تولي الشيخ **حمد بن خليفة أل ثاني** رئاسة دولة قطر في جوان 1995 حتى 2014 سنة تعيين الشيخ **عبد الله بن حمد أل ثاني** شقيق أمير دولة قطر **تميم بن حمد آل ثاني** نائبا له

الاطار الموضوعي اقتصر تناول الموضوع على دراسة السياسة الخارجية القطرية بشكل عام و الوقوف على اهم الركائز و المبادئ و كذا الدور الذي تلعبه قطر سواءً اقليميا او عربيا او على المستوى العالمي ،إضافة للسياسة الخارجية القطرية في ضوء تحولات الحراك العربي.

الاطار المكاني :تقع دولة قطر في منطقة الخليج العربي حيث انها تنتمي لدول مجلس التعاون الخليجي و منه الى الوطن العربي ثم الامة العربية و الاسلامية و من ثم حدد اطار الدراسة في المنطقة العربية .

[1] لمدلل وليد ، مهارات وتقنيات جمع المعلومات في العلوم الاجتماعية والإنسانية و العلوم السياسية نموذجا ،مجلة الجامعة الاسلامية ، فلسطين ، غزة ،عدد18 739ص

8)أسباب اختيار الموضوع : تتجلى مبررات اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية:

أ- **المبررات الموضوعية** : يعتبر موضوع السياسة الخارجية القطرية موضوعا حديث الدراسة حيث لم يتم التطرق الى موضوع هذه الدراسة ، وان كانت هناك دراسات سابقة فهي قليلة . وعليه تعود المبررات الموضوعية من وراء هذا البحث إلى:

البحث في اليات و مقومات السياسة الخارجية القطرية.

الاهتمام البالغ الذي يحظى به الموضوع وذلك لارتباطه بالحراك العربي ابتداء من 2011 "ثورة الياسمين بتونس "ومحاولة فهم الموضوع من زاوية جيوسياسية زائد الاهتمام المتزايد لما يطلق علية اسم "الظاهرة القطرية" عند المحللين السياسيين والاقتصاديين ووسائل الإعلام والرأي العام المحلي والدولي وفي نفس الوقت سنحاول تسليط الضوء على الجوانب الجيوستراتيجية في دراسة حالة اقليمية عربية و حتى عالمية. وضع المنطقة العربية تحت المجهر لإيضاح طبيعة التوازنات والتفاعلات الحاصلة من طرف القوى الدولية والإقليمية.

العمل على إبراز أهمية البعد الجيوستراتيجي في السياسة الخارجية القطرية.

التعمق في السياسة الخارجية القطرية بصفة قطر طرف فاعل في المنطقة العربية مما يجعل منها بيئة لتفاعل دول الجوار وتجاذب الأدوار الإقليمية و الدولية.

ب- المبررات الذاتية: تعود الدوافع الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى:

الاهتمام الشخصي بقطر وسياستها الخارجية ومحاولة الكشف والتعرف أكثر على خلفيات هذه السياسة خاصة بعد انطلاق الحراك العربي في اواخر سنة 2010 و بداية 2011 مع محاولة إبراز مدى تأثير وتأثر الحراك العربي جيوبوليتكيا خاصة على المستويين الإقليمي ولدولي. توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في تخصص العلوم السياسية وتطبيقها على واقع السياسة الخارجية القطرية والتركيز على مخرجاتها و اهدافها وبعدها الجيوستراتيجي في المنطقة ، حيث لا يمكن لأي طالب ينوي التخصص في دراسة الظواهر السياسية إلا أن يطرح إشكالية حول التحليل الأمثل للظاهرة السياسية.

التأصيل النظري

اتسمت دراسات السياسة الخارجية بشكل عام باتجاهين : الأول وهو الأسبق تاريخيا اتجاه غير نظري من حيث أنه يعنى بالتوجه السياسي ويرى في كل سياسة خارجية حدث فريد ومتميز يخضع لديناميته وقوانينه الخاصة والناتجة عن طبيعة وضعه. ويعتمد هذا الاتجاه على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة خلال حقبة من الزمن ، كما يركز على تقديم قراءة تاريخية ونقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة زمنية معينة. وفضلا عن ذلك ، يجري في هذا الاتجاه التحليل الوصفي الشامل لسياسة دولة معينة اتجاه قضية ما. أما الاتجاه الثاني ، فهو اتجاه نظري ، يهدف إلى اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها [1]وفي هذا السياق ، ينبغي التأكيد على أهمية النظريات ، فهي فضلا عن كونها نموذج شكلي واسع النطاق يضم في حناياه الفرضيات ،Steve Smeth وستيف سميث John Baylis والافتراضات على حد تعبير كل من جون بايلس تعتبر نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا تحديد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة. فهناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري ا□رد والعالم الواقعي حيث في مقدمة مقالته Stephen Walt تمارس السياسة، ونحن بحاجة للنظريات كما يقول ستيفن وولت المعنونة " العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة "، حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا. وحتى صانعي السياسة الخارجية الذين يتعالون على النظريات، يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة ام حول الكيفية التي تسير الشؤون الدولية في حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين. فالكل يستعمل النظريات بإدراك أو دونإدراك. ونظرا لتعدد الأطر والنماذج النظرية التي تعنى بدراسة السياسة الخارجية، سنحاول التطرق لعدد من المقاربات منطلقين من فكرة مفادها أن أصل التعدد أو التفرع هو اختلاف المتغيرات التي يعتمد عليها كل باحث أو مهتم في تفسيره لسلوكيات الدول الخارجية، إضافة إلى تباين المستويات التي من خلالها يتم انتقاء هذه المتغيرات. وفي هذا الإطار، سندرج كل من نموذج التحليل العقلاني والذي يشتمل على النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، والنظرية البنائية، مع الإشارة إلى أن التمييز بين هذه المقاربات أنطولوجي في الأساس، وهو ما سنوضحه لاحقا.

كما سيتم تناول نموذج من نماذج التحليل عبر المستوياتي في محاولة لتوضيح مساعي الدمج الرامية إلى ردم الهوة بين التأثيرات الفردية الوطنية ، والنظمية المرتبطة بمستويات التحليل الثلاثة.

I. نموذج التحليل العقلاني

إن الاختلاف الجوهري بين المقاربات التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب ويشير

[1] ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت:دار الكتاب العربي، 1985،ص 127

(Actor-Models) في الأساس كما أشرنا سابقا ، وهو متصل بنماذج الفواعل الأساسية نموذج الفاعل لوصف نوعي لطريقة تصرف الفواعل وأنواع الاعتبارات التي تأخذها في الحسبان في قرارتها وتحركاتها الأساسية.

ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن هذا النموذج هو بناء مفهوماتي يدل على عملية بناء النظرية أكثر من كونه صورة للواقع الذي يمكن اكتشافه من خلال نظرة مبسطة للحقائق ، ومن ثم فتبريره الامبريقي يمكن فقط أن يكون غير مباشر أي يعتمد على النجاح التفسيري والتنبؤي للنظريات التي يساهم في بنائها. وفي الوقت الذي تتبنى فيه الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نموذج منطق الإنسان الاقتصادي (Homo oeconomicus) ما يجعلها تثبت عضويتها في قسم النظريات العقلانية ، تبني البنائية تفسيرها للسياسة الدولية والسياسة الخارجية) على مفهوم منطق الإنسان الاجتماعي (Hom Sociologicus).[1]

II. النظرية الواقعية الجديدة

ينظر إلى الواقعية Realism عادة على المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية.والمؤكد عن راع دولة المدينة اليونانية على القوة الأقدم ومنذ كتب ثوسيديدس Thucididus والآمن اعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول [2]. تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد ، وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطرة حيث التراع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع . كل ما يهم الإنسان في خطر [3].

علما أن الواقعية ليست نظرية واحدة، بل عدة نظريات. والتمييز الأبسط في هذا الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات: الواقعية التاريخية حتى القرن العشرين ، الواقعية الكلاسيكية من 1939 م إلى 1979 م ، والواقعية الجديدة منذ 1979 م، ولكن رغم التفرعات العديدة للواقعية إلا أن الواقعيين جميعا يؤمنون بالعناصر الثلاث التالية: مذهب الدولاتية، البقاء والعون الذاتي. وقد نشأت الواقعية الجديدة Neo-Realism في السبعينات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول جيمي كارتر Jimmy Carter إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب الفيتنام. لكن استغلال الاتحاد السوفياتي سابقا مرحلة الانفراج

---

[1]- Volker Rittberger," Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations

Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,Nr46,p07

[2]- Peter Trubowitz," Structure and Choice in Foreign Policy Analysis",Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas , Nr 79, 001, p 54

[3] - Volter Rittberger, Op.Cit, p03.

الدولي لمباشرة مسار توسع خارجي، أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة الأمريكية كان غير عملي. الثورة الخمينية في إيران وأزمة الرهائن التي تركت أثرها على الحملة الانتخابية لعام 1979 كلها مؤشرات عكست تراجع متزايد للقيم التي روجت لها ليؤكد هذا التغير في الرأي العام الإدارة الديمقراطية ، فجاء فوز رونالد ريغان Ronald Reagan الأمريكي ويعزز العودة إلى سياسة القوة [1]. والتي تمثل المتغير الأساسي للواقعية، لكن هذه المرة تحت مسمى الواقعية الجديدة. وهكذا فالإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما ، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية العسكرية. وكما يعتبر روبرت كوكس Robert Cox تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة ، تستعمل القوة ، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير [2] أما على المستوى النظري ، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1960 م إلى 1970 م، تعرضت الواقعية إلى هجمات وانتقادات من جبهتين: الهجوم الأول ، من طرف السلوكيين الذين اعتبروا أن النصوص الأساسية للواقعية انطباعية وغير علمية ، وهذا في إطار ما في الحقل بين المقاربات العلمية والكلاسيكية. والهجوم يعرف بالمحاورة الكبرى Great Debate وهو أكثر أهمية. وقد هاجم هؤلاء الثاني ، كان من قبل العبر– قوميين Transe–Nationalistes الواقعيين من جانبيين: الأول مرتبط بالتغير المزعوم في طبيعة السياسة الدولية نظرا لبروز فواعل جديدة. أما الثاني فشمل المنهج، وكان جزءا من حركة عامة في العلوم السياسية نحو تجزئة الدولة والتحليل على أساس مفاهيم النظم السياسية وجماعات المصالح. وهذه الحركة لم تبرز فقط في الكتابات الخاصة بالعلاقات عبر الوطنية Supra National Relations، ولكن أيضا في تحليل . السياسة الخارجية التي استعملت نماذج السياسات البيروقراطية وتحليل عملية صنع القرار [3]

بخصوص الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة، فتشمل ما يلي:

– الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.

– تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول).

– تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء.

---

[1] jean–Jacques Roche, Théorie des Relations Internationales, Paris, Montchrestien5 Edition ، 2004 ، p40.

[2] عبد الناصر جندلي ،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر ،دارالخلدونية للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ، 2007 ، ص 163.

[3] Mike Bowker and Robin Brown,From Cold War to Collapse Theory and World Politics in the,Cambridge University 1980s Press,1993,p03

– ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.
– إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.
– نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية.
– استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى[1]

في الوقت الذي يرجع فيه الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق إلى عيوب في الطبيعة البشرية ، تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص أخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الأساسية الفوضى ، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على مستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول .[2]

فحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما. ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم ، وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها ، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لنفسها، والمصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الامنية.[3]

إن العون الذاتي ليس متناقضا مع التعاون ، ولكن الدول تحجم عن الدخول في علاقات تقوض قوتها أو قدرتها على العون الذاتي ، بالنسبة للواقعية الجديدة للدول اهتمام أساسي بالقوة –وهي معرفة بداية بالقدرات العسكرية والاقتصادية– ليست كهدف في حد ذاتها ولكن كوسيلة مهمة لتحقيق الأمن متاحة لها في هذه الحالة. وهي تولي أهمية لنوايا جيرانها السلمية أو المعايير الدولية) المؤسسات التي تنبذ العنف وتشجع التعاون الدول) ، ولكنها تدرك دوما أنه لا يمكنها الاعتماد على ديمومة وفاعلية مثل هذه الشروط الملائمة [4] .

والأمن ليس هدف الدول الوحيد، بل هو الأساسي، حيث أن سعيها لتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط بقدرتها على تحقيق درجات كافية من الأمن. ومن وجهة النظر الواقعية الجديدة، لا يمكن أن تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الأساس. فالدول تناضل دوما للحفاظ أو تعزيز أمنها، وحتى في الفترات التي يمكن للدول أن تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها. بعبارة أخرى ، يمكن للأصدقاء أن يتحولوا إلى منافسين وحتى إلى أعداء ، فالواقعية الجديدة ترى أنه على الدول أخذ هذه الإمكانية في الحسبان حتى في ظل أكثر الفترات انسجاما وتوافقا.[5]

---

[1]. جندلي ، مرجع سابق ص 164

[2]volker Rittberger,Op,Cit,p03

[3] تيموثي دن وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مكز الخليج الابحاث ط 1 2004 ص245–246

[4]Volker Rittberger, Op.Cit, p04

[5] Ibid, p06

وبالحديث على الأمن ، ينبغي الإشارة إلى أن إحدى أهم الإضافات التنقيحية للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي والدفاعي بزعامة كل من روبرت جيرفيس Robert Jervis ، جورج كريستر George Crister وستيفن فان ايفرا .Steven Van Evera ويعتقد هؤلاء بتزايد احتمالات الحروب بين الدول كلما كان لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة ، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية ، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز الترعة التوسعية. وعندما تسود الترعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي. وعندئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية. أما النيوواقعيون ذوو الترعة الدفاعية فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها بينما تقدم الدول الكبرى ضمانات لصياغة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية.

وليس من المفاجئ أن نجد كينيث وولتز Keneth Waltz وغيره من الواقعيين الجدد الذين يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون . من إمكانية تبديد الولايات المتحدة لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية.[1]

يرى العديد من أنصار الواقعية الجديدة أن إحدى العوائق التي تقف في وجه التعاون هي أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة. ويعتبر هؤلاء أنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من الدولتين المتعاونتين ، فانه ينبغي أنتكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من التعاون مقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون. ولأن الدول تستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة ، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.[2]

ولانتهاج استراتيجيات عون ذاتي بنجاح ، تحتاج الدول إلى التحكم التام في مواردها وزيادة تأمين استقلالها ، وقد تحاول ممارسة نفوذها على دول أخرى إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمنظمات الدولية وفوق الوطنية التي تلعب فيها دور المهيمن. بعبارة أخرى، فالأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم تحكم الدولة في مواردها ، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم ، وهذا ما يعرف بالنفوذ أو التأثير. وسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم والسياسات الإمبريالية لتحقيق أهدافها ، وهدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد أنها تملكها أو تريد أن

---

[1] ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية" : عالم واحد نظريات متعددة ، ترجمة عادل زقاع. ،استشارة يوم 2015/02/02 ،على 15:00 على الرابط التالي: http//www.geocities.com/adelzeggagh.htm

[2] جون بايلس"، و ستيف سميث ، الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" ،عولمة السياسة العالمية،ص 421

يعتقد الآخرون أنها تملكها.[1]

والنفوذ حسب أرنولد وولفرز Arnold Walferz يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعيد والإغراء ، وهكذا فتعظيم الأمن والنفوذ هما أهداف السياسة الخارجية الأكثر إلحاحا وهما يمثلان أشكال مختلفة لسياسة القوة.

إن أهداف الفواعل المشار إليها سابقا تمثل المتغيرات التابعة للنظرية الواقعية الجديدة في شرحها لسلوكيات الدول الخارجية ، والآن نأتي إلى المتغيرات المستقلة أو العوامل المقترحة من طرف النيوواقعية والتي تحدد توجهات السياسة الخارجية للدول. رغم اعتقاد النيوواقعية بأن الدول تسعى لتحقيق أهداف على غرار تعزيز الاستقلال والنفوذ ، فهذه النظرية تعتقد أن الدول تتصرف بطرق مختلفة ، لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع فيه ترجمة هذه الأهداف إلى تصرفات أو أفعال. فالدول الضعيفة تتجنب بقدر الإمكان التأثير الممارس عليها من المحيط الدولي أو تحاول بدورها ممارسة تأثير أكبر على هذا المحيط. وعلى العكس ، الدول القوية لها القدرة لتدافع بنجاح عن استقلالها، بل وحتى تعزيز وزيادة تأثيرها على الدول الأخرى.

وهكذا ، فهذه الدول هي الأكثر ترجيحا لإتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الاستقلال والنفوذ.

إذا الدول الأكثر قوة هي الأكثر حظا للانهماك في سياسة القوة ، فوضع القوة النسبية للدولة هو العامل الحيوي لتفسير السياسة الخارجية للدول ذات المتغير المستقل.

III. المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة

الليبرالية السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق[2]. وهي في المجال السياسي المحلي مختلفة عنه في مجال الشؤون الدولية ، وحسب بعض الكتاب ، فإنه في الوقت الذي شهد فيه المجال الداخلي لكثير من الدول درجة كبيرة من التقدم حيث تهتم المؤسسات بالنظام والعدالة ، فإن . المجال الدولي في حقبة نظام الدول الحديث قد اتسم بنظام متقلقل وغياب العدالة.[3]

بالنسبة للمستوى الداخلي، ترجع الأفكار الليبرالية التقليدية إلى العديد من الكتاب أمثال: جون لوك ،توكفيل ولكن بن جامين كونستانت Benjamin Constant يعتبر المنظر الأول لليبرالية السياسية. وفي كتابه المعنون ب: "مبادئ السياسة " الصادر عام 1815 يرفض كل تدخل للدولة – رغم اعترافه بها – في حرية الرأي والعقد والملكية والحرية الشخصية للأفراد ، ويرى أن كل سلطة تحاول ذلك تعتبر قد مزقت

---

[1] دورتي جيمس، وبالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985 ص72

[2] السعيد بوشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء الثاني ، الجزائر، ديوان . المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ، 1997 ص 156

[3] بايلس و سميث ، مرجع سابق ص 313

سند سلطتها. أما الأفكار الليبرالية الحديثة فتعود" لقمبيطا" Gambetta Charnier وشارنييه وميلز Milles هذا الأخير الذي يرى بأن الديمقراطية في ظل الليبرالية هي –قبل كل شيء– دولة القانون حيث يجب أن يتمتع المواطنون بالفضيلة. ولكنه لا يرى في الديمقراطية سيادة عدد أكبر، وإنما هي سيادة القانون الذي يجد أساسه في المساواة أين يقيد . حق أحد الأطراف حق الطرف الآخر وبالنسبة للتفكير الليبرالي بشأن السياسة الدولية ، يمكن القول أنه نشأ مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام ، والتي أفصح عنها الفلاسفة ورجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر ، حيث رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة وإقامة التحالفات ضد الدولة التي النظام العالمي ولأول مرة عام 1817 م أفصح أراسموس Erasmus عن موضوع ليبرالي مألوف وهو أن الحرب لا طائل تحتها

يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية:

– أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.

– الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.

– النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.

– الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.[1] هناك تفرعات عديدة للتصور الليبرالي بشأن السياسة الدولية، حيث نجد اختلاف بين الباحثين والمهتمين في تصنيفها بين معتمد على التقسيم التاريخي ومركز على المواضيع المتناولة. من بين محاولات التصنيف التي تندرج ضمن التوجه الأول، نجد تلك التي تميز بين اتجاهين لليبرالية كلاسيكية وجديدة. بالنسبة لليبرالية الكلاسيكية ، فهي تشمل الليبرالية الدولية في عصر التنوير، الليبرالية المثالية لما بين الحربين ونظرية السلام الديمقراطي في الحرب الباردة. هذه التفرعات في مجملها بإضافة البادئة لكل منها يمكن أن تشكل الليبرالية الجديدة. بينما التصنيف الثاني يعتقد أن الليبرالية يمكن تقسيمها بحسب المواضيع المتناولة إلى أنواع ليبرالية جمهورية ، تجارية ومؤسساتية ، وهناك من يضيف الليبرالية الاجتماعية ...الخ. وهذه الأخيرة يمكن أن تصنف أيضا إلى كلاسيكية وجديدة. وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على التصور الليبرالي الجديد بشكل عام، منطلقين من فكرة أساسية مرتبطة هوية الفواعل ، حيث لا ينظر إلى الدولة كفاعل وحدوي وهذه هي الفكرة الأساسية في التحليل: هوية وعقلانية الفاعل وأثرها على السلوك الخارجي للدول ، مع العلم أننا سنتبنى التصنيف الثاني.

---

[1] وولت ، مرجع سابق ص 79

جاءت الليبرالية الجديدة نتيجة تحولات عديدة ، حساسة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. ضمن هذا التصور نجد الليبرالية التجارية ، وهي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض ، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين ، وهناك الليبرالية الجمهورية أيضا وهي تركز على مساهمة الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي. فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي كانت قد ابتدأت فعليا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ، إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام كما تقره نظرية السلام الديمقراطي . بالإضافة إلى ذلك، نجد الليبرالية المؤسساتية ، وهي أحدث اتجاهات الليبرالية ، وتعتبر أن المؤسسات مثل وكالة الطاقة الذرية

وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق ترك المصالح لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

يعتبر روبرت كيوهان Robert keohane أن المؤسسات الدولية أربعة وظائف أساسية ، تتمثل في:

- تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها والالتزام بها.
- إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة.
- تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.
- توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرارات.[1]

أبرز تحولات السياسة الخارجية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة ، وقد مست هاته التحولات والتطورات مجموعة من القضايا ، حيث شملت الجانب التنظيري ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعدما فشلت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية في مواكبة الحركية المتسارعة التي أصبحت تميز المجتمع الدولي ، حيث إن هذه الحركية أثرت باتجاه ظهور الكثير من العوامل على عكس ما كان سائدا ، أشرت كلها لبروز تحديات كبرى أصبحت تطرح بحدة على جداول أعمال المؤتمرات والملتقيات الجهوية والدولية ، وأضحت المشاكل تأخذ طابع الكونية مما استدعى التحرك على صعيد يتجاوز الفواعل التقليدية .

تعتبر النظرية البنائية أحد أهم المحاولات التي مثلت هذه التيارات الجديدة بمختلف مقارباتها ، حيث عملت هذه النظرية على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي الشديد التغير وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية على المستوى الأنطولوجي ،

[1]Jean-Jacques Roche, Op.Cit,p93-94

فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقما وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام ، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين كصامويل هنتكتون .

إن المنظور البنائي وبمنهاجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات دأب على تجميع مختلف مظاهر التحول والنشاط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول ، ورغم اعترافه بأهمية مركز الدولة إلا أنه يعتبرها فاعلا ذا أهمية إلى جانب مجموعة فواعل أخرى.

نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

قد يلجأ الباحثون إلى الاعتماد على مستوى معين مقابل تهميش إلى حد ما المستويات الأخرى ، وقد يكون ذلك لضرورات منهجية. ولكن الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع تدفع نحو محاولة تقريب الاستبصارات من مختلف المستويات التحليلية. وكان ذلك سبب ظهور ما يعرف بالنماذج الديناميكية التي تحاول جسر الهوة بين التأثيرات الفردية الوطنية والنظمية ، مما يسهل فهم التفاعلات والمحصلات والعلاقة بينها. مساعي التكامل هذه قد تتم بشكل ثنائي ، وهو ما يصطلح عليه بالمباريات الثنائية المستوى مثل: نموذج روبرت بوتنام الذي يقوم على الربط بين المستويين النظمي والوطني، وقد قام بيتر ايفانس وآخرون بتطويره لاحقا إلى مباريات ثلاثية المستوى تدرج مستويات حوكمة وسيطة إن جدت كما في حالة الإتحاد الأوروبي ، وهذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار الاستبصارات التي يقدمها منظرو صناعة القرار والسياسة الوطنية ، إضافة إلى أبعاد التفاعل الإستراتيجي مع الفاعلين الآخرين في الساحة الدولية.[1]

وقد يتم ذلك بشكل مشترك يشمل المستويات التحليلية الثلاثة كما هو الحال بالنسبة لنموذج ريتشارد سنايدر لصنع القرار في السياسة الخارجية ، وهو ما سنحاول التركيز عليه في هذا العنصر.

قدم ريتشارد سنايدر نموذجا نظريا لاستيعاب وتفسير نشاطات صناع القرار في السياسة الخارجية ، يعتمد في ذلك على الفرد ممثلا في صانع القرار كوحدة تحليل أساسية ، على أساس أن نشاطات الدول هي–في نهاية التحليل– نشاطات صناع القرار الذين يمثلونها. وهو ما يسمى بتشخيص الدولة ، وعلى ضوء ذلك قام سنايدر بدراسة دقيقة ومفصلة لنظرية صنع واتخاذ القرار تعتمد على التفاعل بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية مستخدما أساليب البحث السلوكي وتقنياته ومصادر وقنوات المعلومات الكفيلة بتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة والتي تمكن من اتخاذ القرار يخدم طبيعة الأهداف المرجوة ودوافع صانع القرار[2]. ويميز سنايدر بين شكلين من أشكال الدوافع ، حيث يشير إلى الدوافع من أجل

---

[1] Peter E. Evans& Al Eds, "Double –Edged Diplomacy: International Bargaining and Domes-tic Politics", CA: Berkely University of California, 1997, pp 15-16.

[2]Valerie M. Hudson, Op.Cit, p06

والتي تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهداف معينة وبوعي منه ، والدوافع بسبب كذا وهي نابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياره لأسباب سيكولوجية.

وبالتالي ، فعند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار ، مثل: طفولته. خلفيته الاجتماعية ، ثقافته وخبراته في الحياة ، ورغم تنبيه سنايدر إلى أن هدف نظرية صناعة القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدار ما هو معرفة النتائج المترتبة عن موقف معين، إلا أنه يعود ليؤكد على أهمية العوامل الشخصية لصانع القرار، مثل: روح المغامرة ، الذكاء ، خلاق ، سلطوي ، واثق من نفسه ، خنوع ، يسعى للقوة أو الشهرة.[1]

يحتوي نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار المتغيرات البيئية التالية:

– المحيط الخارجي: ويشمل الوضع السياسي الدولي،المنظمات الدولية ،الرأي العام العالمي،المصالح الاقتصادية الدولية ، القانون الدولي والأخلاقيات الدولية. – المحيط الداخلي: يشمل السياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي ، الثقافة العامة وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.

– البيئة المجتمعية والسلوكية: هي فئة مستقلة عن المحيط الداخلي ، تتألف من نظام القيم في المجتمع ، الأنماط المؤسسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع.

– عملية صنع القرار: وهي تعبر عن سلوك الدولة ضمن الأبعاد التالية:

–1 نطاق الصلاحيات المناطة بصانع القرار لأن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.

–2 البعد الاتصالي والمعلوماتي: فبقدر ما يملك صانع القرار من معلومات، بقدر ما يكون في وضع أفضل مقارنة مع غيره في التعاطي مع القرار.

–3 الحوافز الشخصية وهي تلك التي يحددها الدور.

يقول سنايدر: " لقد تعاملنا مع الدولة–الأمة كوحدة تحليل أساسية ، ولكننا أهملنا الدولة كتجريد ميتافيزيقي ، وبالتشديد على صناعة القرار كبؤرة اهتمام مركزية ، حصلنا على طريقة لتنظيم محددات التصرف التي تقيد الرسميين الذين ينشطون في المجتمع السياسي"

[1] ناصف يوسف حتى ، مرجع سابق الذكر ص 178

الفصل الأول : المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لدولة قطر.

المبحث الأول: المحددات الداخلية لدولة قطر.

المطلب الأول: كرونولوجيا تطور الدولة القطرية.

قطر المحاصر من طرف السعودية في الجنوب و ايران في الشمال قطر التي وجب عليها اتقان فن الدبلوماسية لتجنب غضب هاتين القوتين ، الامارة التي تشارك 60 كلم² من الحدود البرية مع السعودية لا تريد عيش تجربة الكويت المحتل من قبل العراق سنة 1990.[1] و من ثم ولأجل حماية أمنها القومي وّقعت قطر اتفاق الدفاع مع الولايات المتحدة عام 1991.

الخريطة رقم 01: خريطة قطر الاقليمية

[2] المصدر : http://www.israj.net/ar/index.php/maps

تأثرت قطر في تكوين بنائها التاريخي بمرحلتين : الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية رغم أنها كانت سيادة اسمية وانتهت في عام 1914، والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى,في القرن 15. احتل البرتغاليين قطر ، الذين هزموا من طرف الاتراك سنة 1583 .

النزاعات بين القبائل لم تتوقف في هذه الفترة ، حيث اخذ احمد الخليفة من البحرين مقاليد حكم قطر.

في 1851 آل سعود من السعودية تسيطر على بعض المناطق القطرية بمساندة التكتل الديني الوهابي الذي تأسس من طرف ابن عبد الوهاب في نفس المرحلة ، و لوقف المد الوهابي السعودي فتحت عائلة

[1]Les outils d'influence de l'émirat du Qatar ; Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique. 10000 Rabat – Maroc . page 7

[2]

آل ثاني الابواب للعثمانيين و ذلك ببناء قاعدة عسكرية في الدوحة ،و ذلك لمحاولة وقف هذا المد .
التوترات التي تواصلت بين قطر والبحرين التي خلقت جو من عدم الامان بالنسبة لبريطانيا فيما يخص الطريق الى الهند ،حيث ان في سنة 1867 و بعد المناقشات بين السلطة البريطانية و عائلة آل ثاني تم الاعتراف بقطر المتشكل من الدوحة و الوكرة من طرف بريطانيا العظمى و تحت حكم الشيخ محمد ابن آل ثاني.

تشكل قطر الحالي : في نهاية القرن الثامن عشر و بعد موت محمد ابن آل ثاني الذي اخذ مكانه ابنه قسيم المنضم تحت راية الامبراطورية العثمانية و بمساعدة هذه الاخيرة وحد قسيم شبه الجزيرة بضم كل من : الريان، الديان ، ام صلال ، ومن بعد الخور ، باستثناء بعض المناطق في الشمال مثل الزوبارة و المعروفة كونها من اهم الموانئ في الخليج التي ضلت تحت يد البحرين. في سنة 1913 عين عبد الله على رأس قبيلة آل ثاني في خلفا لأباه المتوفى قسيم ابن محمد آل ثاني ، و في 1916/11/03 تم الامضاء على معاهدة تقر بالحماية البريطانية لقطر ، التي انهت حقبة الحماية العثمانية لقطر.وبفضل هذه المعاهدة التي وضعت عبد الله ابن قسيم ابن محمد آل ثاني على رأس الامارة في نفس الوقت تم استغلال النفط القطري حصريا من طرف بريطانيا ، تم استرجاع الزوبارا سنة 1937. في سنة 1949 الشيخ عبد الله ابن قسيم ابن محمد آل ثاني يترك الحكم لولده علي.في نفس السنة يتم استخراج البترول المكتشف في الدخان في الغرب القطري. اكتشاف ثلاثة ابار اخرى في الشرق سنة 1950.

1971/09/03 إعلان استقلال دولة قطر الذي انهى 55 سنة من الحماية البريطانية ، من بعد تم عزل حمد ابن علي من طرف ابن عمه خليفة ابن احمد آل ثاني سنة 1972 .

في سنة 1981 تم تكوين مجلس التعاون الخليجي الذي جمع قطر و جيرانها :السعودية ، البحرين ، الامرات العربية المتحدة ، الكويت و عمان.

1986 كانت سنة احتلال بعض الجزر البحرينية من طرف قطر الذي ولد ازمة حادة بين البلدين و انتهت بتوقيع اتفاقية سلام .

1995خليفة ابن احمد يعزل من طرف ابنه البكر الشيخ حمد فيما يعرف بالانقلاب الابيض ويذكر أنه خلال الفترة من 1850حتى 1995 تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدة شيوخ من عائلة آل ثاني كان آخرهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى الحكم عبر انقلاب في سبتمبر 1995 و التنازل الطوعي عن مقاليد الحكم لصالح ابنه ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في جوان 2013. [1]

هذا التاريخ سجل فيه بداية النجاحات القطرية و القفزة النوعية التي شكلت قطر الحالي. من بين هذه

[1]آل ثاني عبد العزيز ،1995 ، السياسة الخارجية لقطرية خلال الفترة من 1972.1991 أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة قناة السويس ص 16-19

المشاريع نذكر:

- ❖ انشاء قناة الجزيرة الاعلامية سنة 1996.
- ❖ انشاء بورصة الدوحة سنة 1997
- ❖ الانتخابات البلدية سنة 1999
- ❖ المصادقة على الدستور الدائم لدولة قطر في 2004

لكن الحدث الذي اسال الحبر على الورق هو نجاح الامارة التي اختيرت لاحتضان فعاليات كأس العالم 2022 ، حيث خصصت قطر مبلغ 200 مليار دولار لهذا الحدث الذي يعتبر سابقة في المنطقة.[1]

تشكلت السياسة الخارجية القطرية بصورة مختلفة بعد ذلك لتصبح أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة ، حيث سعت قطر لأن تكون أكثر استقلالا عن دول المنطقة فسعت إلى إقامة علاقات خارج منطقة الخليج. ولأجل حماية أمنها وقعت قطر اتفاق الدفاع مع الولايات المتحدة عام 1991 واحتضنت أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة ، بعد ذلك واجهت قطر بعض المشاكل الصغيرة مع جارتها البحرين وكذلك مع الجارة الأكبر السعودية ، وأسفر النزاع الحدودي مع السعودية في الفترة 1992 الى 1994 الى توقيع اتفاق ترسيم الحدود في عام 2011 و منذ ذلك الحين حافظت قطر على علاقات طيبة مع السعودية ، و حرصت بشكل بير على عدم توتير علاقاتها مع أي من دول الجوار[2].

الهدف الرئيسي الذي سطره الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني و ابنه ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني هو التخلي عن التبعية السعودية ، و بروز كقوة اقليمية قادرة على المنافسة و التأثير ولعب الادوار الاولى في الساحة العالمية ، وذلك من خلال التربع على مجموعة من الامكانيات و الخصائص.[3]

ويذكر أن قطر لم يسجل لها فيما سبق أدوارا محورية في تاريخ القضايا العربية الكبرى في السابق حيث يرى البعض أن بدايات ظهور قطر على الخريطة الإقليمية والدولية يتمثل في الدور الإقليمي الذي أوجدته قطر عبر استضافتها لجملة من الفعاليات التي رافقت إطلاق قناة الجزيرة خصوصا عقد المؤتمر الاقتصادي السنوي الإفريقي في الدوحة عام 1997، مما يجعل بعض المحللين يستغربون الدور الحالي لقطر الذي لم تكن تمارسه من قبل ويرجعون بروز الدور السياسي القطري إلى وجود فراغ نتيجة غياب

---

[1] Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op.Cit.p 11

[2] AKHMETOV ،Explaining Qatar's foreign policy. Consulter le 03/03/2015 a 14h00 le site : http://www.opendemocracy.net/timur-akhmetov/explaining-qatars-foreign-policy-

[3] Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op.Cit.p 8

القوى الاقليمية مثل مصر السعودية و العراق.[1]

وصول الامير الجديد:

تميزت سنة 2013 الخامس و العشرون من شهر جوان بتنازل صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر عن سدة الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وعمره لا يتجاوز 33 سنة.

تعددت تفسيرات نقل السلطة بهذه الطريقة التي وصفت بالحضارية فمنهم من اعتبرها رسالة من الامير الوالد بأنه غير متمسك بالسلطة وان ازاحته الشيخ خليفة في جوان 1995 ليس حبا في السلطة وإنما لوضع دولة قطر في السكة الصحيحة في التنمية و التقدم ، ويرون بأنه كان ضحية لما يسمى (*بالحراك العربي) و الرأي الثالث يعتقد بأن الشيخة موزا بدهائها نزعت زوجها لتخلفه بنجله ، وكانت من قبل تحكم مع زوجها و الان تحكم مع نجلها.[2] برجماتية السياسة الخارجية القطرية تبدو بعدا غائبا عن النقاش الدائر حاليا حولها بدوائر الإعلام العربية ، فسياسة قطر تبدو ديناميكية بما يكفي لتغير تكتيكاتها في ظل أهداف استراتيجية أكبر وهذا ظهر في خطاب الأمير تميم بن حمد خلال زيارته الأخيرة لنيويورك في سبتمبر الماضي ، حيث ذكر أن قطر تسعى "لأن تكون ساحة للحوار بين الأطراف المختلفة في النزاعات ، لا أن تكون طرفا في هذه ألنزاعات ، كما ذكر في حديث أجراه مع سي إن إن الأمريكية "لسنا في معسكر ضد معسكر وأن بلاده تفضل العودة لدورها كما تتصوره وهو دور الوسيط في النزاعات الدولية ورعاية الحوار.

في نفس الحوار أكد الشيخ تميم أن بعض قادة الاخوان تركوا قطر لأنهم كانوا راغبين في ممارسة دور سياسي ضد النظام المصري الجديد ، وفي الوقت نفسه أكد أمير قطر الجديد أنه يرفض وصف جماعات معارضة عربية كحماس والإخوان وتيارات دينية بليبيا بالإرهاب ، وأنه مستعد للانضمام لتحالف عسكري دولي لحماية الشعب السوري ، كما انتقد في خطابه بالأمم المتحدة ما راءه "محاولات يائسة من قبل النظم القديمة" لإفشال الحراك العربي.

---

[1]محمود سمير الرنتيسي ، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الاقصى للدبلوماسية و العلاقات الدولية،2013 ص 22

[2]Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op. Cit. p 12

*لقد تم استخدام مصطلح الحراك العربي لقربه من الموضوعية و الحياد خلافا لمصطلح الربيع العربي في دراستنا هذه ، الحراك العربي الذي مس عددا من دول الوطن العربي و الاسلامي خصوصا ابتداء من نهاية 2010 و بداية 2011 حيث اعتبرت تونس مهد هذا الحراك العربي.

المطلب الثاني : الموقع الجيو_سياسي والاستراتيجي

الموقع الجغرافي:

تعتبر جيوبوليتكا الدولة إنما هي نتيجة الموقع الجغرافي والبيئة والإنسان ، وبناء على هذه الثلاثية فأن العنصر الجيوبوليتكي يحدد كلا من القرار الأمني ومسرح الأحداث ، وعادة ما يدرس من منظورين: الأول يتعرض لدراسة محيط الدولة الخارجي وموقعها الجغرافي وحدودها السياسية ، والمنظور الثاني يتعرض للتقسيم الداخلي وأثره في النشاط البشري ومركزية السلطة السياسية.[1]

تتميز الامارة بصغر حجمها و هي من الدول التي يطلق عليها اسم الدول المجهرية بمساحة تقدر: 11.586الف كلم² ترجع أهمية موقع قطر لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ، وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد داخل المياه ، وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة

داخل الخليج ، مما جعل موقعها موضعا للتنافس بين فرنسا وبريطانيا خلال اتفاقية سايكسبيكو ، ويبلغ أكبر طول لشبه الجزيرة 160 كلم² ، كما ان قطر تجاور كلا من الإمارات والبحرين وايران.[2]

البترول و الغاز الطبيعي: اكتشف البترول لأول مرة في قطر في أكتوبر 1938 عندما عثر على الخام على عمق 2500 قدم ، ويوجد في قطر عدة حقول بترول برية وبحرية وفي قطر لم يلعب الموقع البحري فقط الدور الاستراتيجي بل مارس البترول والغاز أثرهما في الإضفاء على موقع قطر أهمية عالية في المستوى الإقليمي والدولي ، كما قادت صناعات البترول والغاز قطر لتكون قوية ومركزية بشكل متصاعد. ويؤثر الغاز بشكل خاص في سياسة قطر الخارجية حيث تتمتع قطر باحتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي تبلغ 896 تريليون قدم مكعب ، تمثل نحو 14% من الاحتياطي العالمي ، ويقع هذا الاحتياطي في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه ، وهو حقل ضخم تعادل مساحته بالتقريب مساحة كل قطر علنى اليابسة. كمنا أنه يعتبر امتداد لحقل "بارس" الجنوبي الإيراني.[3]

ويرى البعض أن العنصر الجيوبوليتكي يشكل أساسا قويا لباء دولة صغيرة على ساحل الخليج العربي كقطر تتمتع بمستوى معيشي مرتفع وتحتكم إلى سلطات إدارية حديثة ، بينما يرى آخرون أن الموقع الجغرافي شكل ومازال مصدر قلق لقطر من خلال موقعها بين القوتين المتنافستين في الخليج وهما

---

[1] محمد مصطفى ، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1996ص25

[2] التميمي نواف ، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ، 2012 ص 61

[3] أحمد السر الغاز يرسم صورة قطر السياسية ، صحيفة السفير العربي. ، تاريخ الاستشارة :2015/02/01 على 10:00 الساعة ، http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11

السعودية و ايران ،وهو ما يعني إمكانية وقوعها ضحية للتنافس على الجغرافيا السياسية في المنطقة.
وقد اختلف منضرو العلاقات الدولية حول أهمية دور الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية للدولة فانقسموا إلى اتجاهين ، الأول يرى أن التطور التكنولوجي ، في ميادين الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية وتطور وسائل المواصلات والاتصال أدى إلى تآكل تأثير العوامل التقليدية في السياسات الداخلية والخارجية للدول المعاصرة .

أما الاتجاه الثاني فأنه يرى بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا. ومن الواضح أنه لا يمكن إغفال العوامل الجغرافية لقطر من حيث المساحة والموقع وعدد السكان ، لكن يبدو أن قطر تحاول تبني الاتجاه الأول بدرجة كبيرة كي تتغلب على واقعها الجيوبوليتيكي خاصة مع اقتصاد قوي وامكانات مادية وفيرة.[1]

المرتكز البشري: تلعب القوة البشرية دورا كبيرا في تقييم القوة القومية للدولة باعتبارها قوة العمل ، كما تمد القوات المسلحة باحتياجاتها من القوى البشرية ، وهي عامل مهم في تبوء الدولة موقع مهم في المجتمع الدولي.

بلغ عدد سكان قطر حتى 2012/08/31 ما يقارب 1.7 00.000 نسمة 10% فقط هم من السكان الاصليين لكن الاغلبية هم من الوافدين حسب جهاز الاحصاء القطري .[2] ويقدر عدد من يحملون جواز السفر القطري ب250 ألف مواطن تقريبا.

وقد استمد الهيكل السكاني القطري بالأساس مقوماته من هجرة قبلية رئيسية ، ويتضح أن عامل الهجرة يلعب دورا كبيرا في حجم السكان وخصائصهم ، حيث يمكن القول بأن أغلبية سكان قطر من غير مواطنيها في الأصل ، ويمثل الوافدون نسيجا غير متجانس من العرب و الاسيويون والأفارقة وعدد من الأوروبيين ، غير أن هناك بعدين مهمين في هذا الأمر وهما:

تواضع مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي حيث يعمل الجانب الوطني في التملك ومجالات الإدارة غير المباشرة ، أما البعد الثاني فهو اللاتجانس اللغوي بين الطوائف المختلفة ، واللاتجانس في العادات والتقاليد يحمل أخطارا عديدة وظواهر لم تكن معروفة قبل ذلك في المجتمع القطري.[3]

ويقول الخليفي بأن هناك اقتناع بأن قضية الخلل السكاني قضية تهم قطر ، ويرى بأن السياسة السكانية لقطر تنطلق من استشعار للأخطار المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن الارتفاع الغير الطبيعي لمعدل النمو السكاني في دولة قطر, ومنه اعتراف باختلال التركيبة السكانية ، وتصحيحا لهذه الاختلالات وضعت السياسة السكانية ثلاث غايات رئيسية لهذه الأبعاد الثلاثة تمثلت في:

1. زيادة معدلات النمو الطبيعي للمواطنين، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام.

---

[1] مها محمد 1997 علم السياسة. القاهرة: دار غريب للنشر ص123

[2] موقع جهاز الإحصاء القطري (2013) ،استشارة يوم2015/03/12 على 16:00 http://www.qsa.gov.qa/ar

[3] آل ثاني عبد العزيز ، مرجع سابق ص 35-38

2. تصحيح الخلل بما يؤدي إلى زيادة نسبة عدد المواطنين بين مجموي السكان.
3. زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسبة البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل.[1]

تمثلت أحد الحلول لعلاج المشكلة السكانية في قطر من خلال استقطاب الخبراء والعلماء والمفكرين في المجالات المختلفة، وينصح باحثون بأن تركز قطر على استقطاب العرب حتى تحافظ على الوجه العربي للدولة.

النظام السياسي القطري:

ترتكز دولة قطر في ممارساتها السياسية على عدد من الاستراتيجيات السياسية مثل استراتيجية حسن الجوار ، استراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية ، ويعتقد أن السبب وراء تبني قطر استراتيجية حسن الجوار وإستراتيجية التحالفات يرجع إلى عدة عوامل منها مخاوف قطر الأمنية ، فيما يبقى الطموح الوطني لقطر دافعا أساسيا نحو سعيها لبناء مكانة دولية فريدة.

كانت قطر جزءًا من المحور السعودي ، وبقيت كذلك حتى سنة 1995، تاريخ وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة ، الذي حصر السلطة في يده و يد الوزير الأول و وزير الخارجية حمد بن جاسم و مسئول هيئة الأركان الجنرال حمد العطية الذين عملوا على تغيير ملامح السياسة القطرية داخليا و خارجيا ، واستطاعت قطر منذ ذلك الحين الخروج من الاصطفاف مع شقيقاتها الأكبر، المملكة السعودية ، وبدأت تضع سياسة خارجية مستقلة خاصة بها . تُصنَع السياسة القطرية على الدوام في أعلى الهرمية النخبوية ، ويمكن أن تكون لقناعات الأمير الشخصية ونقاشاته واتفاقاته تأثيرات عميقة على السياسات القطرية.

إذن، على ضوء الطبيعة المشخصنة للسياسة القطرية التي تتمحور بشقَّيها الداخلي والخارجي حول شخص الأمير ، يكتسب الكلام الذي يجري تداوله في الآونة الأخيرة عن تغييرات في النخبة القطرية (يُحكى أنها تطال الأمير ووزير الخارجية) أهمية كبيرة. ففي حين حدّد الأمير الاتجاه الاستراتيجي لقطر مع تركيز أكيد على الساحة الدولية، حيث تسعى قطر دائماً إلى التدخّل حيثما أمكن ، لايزال المجال متاحاً أمام القناعات الشخصية لتغيير المسارات. الواقع هو أنه عاجلاً أم آجلاً سيتولّى ولي عهد قطر ، الذي هو نجل الأمير الحالي وزوجته النافذة الشيخة موزة ، قيادة السياسات القطرية بنفسه ، وقد تشرّب جيداً الرؤية القطرية. ففي المجالات حيث كان ولي العهد صاحب القرار في تحديد السياسات ، ولاسيما في الرياضة ومشروع الأمن الغذائي القطري ، اتّبع سياسات مبتكرة ولافتة سعى من خلالها إلى وضع قطر في قلب النقاشات والأحداث الدولية ذات الصلة. ولذلك تقودنا الافتراضات الأولية إلى الاستنتاج بأنه على الرغم من أن أمير قطر المقبل ، تميم ، قد لايتمتّع بحماسة والده أو وزير الخارجية الحالي للدفع

[1]. الخليفي محمد ، الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر ، صحيفة العرب. 2012/11/02. العدد 8556 ص 9.

بالبلاد نحو الانخراط أكثر على الساحة الدولية ، مع مايثيره هذا الانخراط من جدل ، إلا أنه لن يعود على الأرجح عن التوجّه الدولي للسياسة الخارجية القطرية.[1]

تضاف الإصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليا ، وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية الى المرتكزات السابقة ، فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الماضية بشكل عام تطورات سياسية مهمة على صعيد الإصلاح السياسي ، توضحها العديد من المؤشرات منها : إجراء انتخابات برلمانية وبلدية ، وتطور نسبي في اختصاصات المجالس النيابية بها ، وازدياد الاهتمام الشعبي تجاه القضايا المطروحة عليها ، ونفذت قطر على وجه الخصوص عددا منن الخطوات الإصلاحية مثل إطلاق حرية الإعلام ومشاركة المرأة ، كما صادق الشيخ حمد بن خليفة في الثامن من جويلية 2004 على الدستور الدائم لدولة قطر , وبناء على استفتاء شعبي عبر القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور.[2]
ويرى البعض أن الإصلاحات التي قام بها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني على درب إقامة نظام ديمقراطي حديث شكلت منطلقا نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية ، وقد برز هذا في الملتقيات الدولية الهامة التي استقبلتها قطر فضلا عن الجولات والتحركات السياسية على كافة القارات ، و هذا يؤكد أن صياغة القرارات الخارجية هني نتناج التداخل بين التفاعلات الداخلية والخارجية ، إلى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية ، وما يرتبط بالسياسة الخارجية للدولة وهذا ما يصدق على النموذج القطري ، فالإصلاحات التي حققتها قطر على الصعيد الداخلي ، وسعيها لبناء دولة ديمقراطية عصرية والمشاريع التنموية التي استفاد منها البلد كلها ساهمت في نجاح قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي[3]
بيد أن علي الكواري في دراسته حول حالة الديمقراطية في قطر يرى أن دستور قطر الدائم لعام 2004 من حيث النص يقترب في بعض مواده من مقومات نظام الحكم الديمقراطي ، ولكن الإحالة على مواد أرى في الدستور أو الإحالة على القوانين إضافة إلى المادة (150) من الدستور عطلت ذلك الاقتراب[4]
– أما على المستوى الخارجي:
ضمنت قطر أوضاعها الداخلية ، فهي متماسكة داخليا خلافا لدول الخليج الأخرى لاسيما السعودية التي تواجه تحديات الجمود السياسي و الملف الشيعي في المنطقة ، مما مكنها من التوجه بقوة خارجيا [1] ،

---

[1] ديفيد روبرتس ، كتاب قطر: ضمان الطموحات العالمية لدولة مدنيّة استشارة يوم :2015/02/22 على 14:00 http://carnegieendowment.org/sada .

[2]لكواري محمد برنامج اجندة مفتوحة قناة بي بيس ي العربية 12/ 11/2011.

[3]قنديل حاتم ، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث. قسم الدراسات السياسية : القاهرة 2011 ص 26

[4]لكواري محمد 12/ 11/ 2011 برنامج اجندة مفتوحة قناة بي بيس ي العربية .

حيث استطاع الأمير تحويل بلاده الصغيرة مساحة و سكانا إلى دولة كبيرة إقليميا و دوليا في ظل غياب الأدوار الإقليمية العربية و تراجع بعض الأدوار العربية التقليدية.

استطاعت قطر في فترة وجيزة أن تنسج شبكة من العلاقات مع أطراف إقليمية و دولية ، أقامت علاقات مع الولايات المتحدة ، والبلدان الأوروبية لاسيما فرنسا و بريطانيا ، و تقاربت مع إسرائيل بعد اتفاق أوسلو مباشرة 1993 ، و أقامت علاقات قوية مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وكثير من الأحزاب الإسلامية و دول "محور الممانعة" إيران و سوريا.

أظهرت قطر نفسها على أنها الوسيط الرئيسي في الصراعات الإقليمية ، بحيث لعبت دورا في إدارة العديد من الملفات من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا ، فعلى جبهة شمال إفريقيا كان لها دور في ملف الصحراء الغربية والملف الليبي في قضية الممرضات البلغاريات و دورها في تحقيق السلام بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور في 2010 ، الأمر الذي عزز من سمعتها كوسيط آمين بين الأطراف المتنازعة.

في مجلس التعاون الخليجي ، بقيت الدوحة ناشطة ، مع احتفاظها بعلاقات دافئة مع طهرا ن، الشيء الذي بقي يزعج الرياض وأبو ظبي ، اللذان يعانيان من توتر العلاقات منذ زمن مع إيران القوة الإقليمية الواعدة ، ذات الطموحات النووية ، و انخرطت مع الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في محادثات ، ووعود بالمساعدة.[2]

ولم تكتف قطر بجهودها العربية بل كانت لها أيضا مساهمات دولية بعد افتتاحها مكتب لحركة طالبان الأفغانية بالدوحة في جوان 2013 ، وصفته واشنطن بالوسيلة لتسهيل المفاوضات بين المجلس الأعلى للسلم الأفغاني وممثلي حركة طالبان.

و عملت على تحويل الدوحة إلى عاصمة عالمية باستضافتها للعديد من اللقاءات و الإنجازات العالمية ، مثل محادثات منظمة التجارة العالمية في العام 2001 ، والتي أطلق عليها جولة الدوحة ، و قمة التغيير المناخي الذي ترعاه الأمم المتحدة بالدوحة في نهاية عام 2012 ، استضافة دورة الألعاب الآسيوية والعربية ، وتعمل للتحضير لاستضافة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022.[3] و عند اندلاع الحراك العربي في ديسمبر 2010 ، أكدت قطر على مكانتها باعتبارها واحدة من الدول التي ساندت الحراك

---

[1] عبد الخالق عبد الله، التنافس المقيد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 192 ، ابريل 2013 ، المجلد 48 ، ص 82

[2] عبد الرحمن أياس ، قطر و الربيع العربي ،مجلة العرب الالكترونية ، 2012/12/20 ص 10 استشارة يوم 2015/03/02 ، الساعة 17:00 http://www.lb.boell.org/web/50-1053.html

[3] Mehdi LAZAR, Qatar : une politique d'influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques, le 27 mai 2012,consulter le 03/03/2015 a 14h00 le site: http://www.diploweb.com/Qatar-une-politique-d-influence.html

العربي، وبات للدوحة نفوذها الكبير في العواصم التي برز فيها دور جماعة الإخوان المسلمين على حساب الأنظمة السابقة، وتصدرت الدولة الخليجية الصغيرة قائمة الدول التي أرسلت طائرات لفرض حظر جوي في ليبيا 2011 ، كما دعمت الاقتصاد المصري و تونسي بودائع مالية ، وكشفت علنا عن دعمها للثوار في سوريا في مواجهة نظام بشار الأسد.

القوة الجيواقتصادية : تمتلك قطر قدرات اقتصادية مهمة ، حيث تعد واحدة من أغني الدول العربية ، و تقدر ثروة قطر من الغاز الطبيعي بحوالي 900 تريليون قدم^3 ، ما يضعها في المرتبة الثالثة في العالم بعد روسيا وإيران ، وتسمح هذه الثروة لقطر ، بالإضافة إلى حجم كتلتها السكانية ، أن تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد لتنتقل من 16 ألف دولار في 1995 إلى اكثر من 100 ألف دولار في السنة حسب احصاءات 2013 ، أي 5 أضعاف دخل الفرد في السعودية ، هذا الدخل حولها إلى ثالث اقتصاد عربي بناتج قومي قدره 191 مليار دولار في 2012 بعد كل من السعودية و الإمارات. وتمثل عائدات الغاز المسال ما يقرب من 70% من الدخل الحكومي.

تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط كمقوم مؤهل للدور القطري:

شهد اقتصاد قطر خلال 18 عاما من حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قفزات كبيرة جعلته من أكثر الاقتصاديات نموا في العالم ، أقرت السلطات القطرية رؤية قطر 2030 " لتكون بمثابة خريطة طريق، و التي ركزت على مبدأ تنويع الدخل بعيدا عن الريع ، وذلك بالاستثمار في ما يعرف باقتصاد المعرفة والتوسع في الاستثمارات الخارجية وتوظيف عائدات الثروة الطبيعية في استثمارات خارج قطر في قطاعات المال والصناعة والزراعة وغيرها من خلال جهاز قطر للاستثمار.[1]

و تحظي قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصاديات العالمية الكبرى و الإقليمية ، سمحت لها بتنويع مصادر دخلها و توسيع استثماراتها الخارجية التي تتسم بالأمد الطويل مع الاقتصاديات المتقدمة بعد تعميق علاقاتها خلال السنوات الأخيرة مع العديد من الدول لاسيما فرنسا. و بلغت استثمارات قطر الخارجية 219 مليار دولار في العام 2012 ، قيمة تضعها في المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الاستثمارات .

استثمارات قطر تثير الجدل:

أثارحجم الاستثمارات القطرية الكبير تساؤلات في كثير من بلدان العالم ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة حيث تستثمر قطر مليارات الدولارات ، حيث تملك قطر استثمارات كبيرة في كل من فرنسا وبريطانيا وتملك قطر أيضا استثمارات كبيرة في بريطانيا عبر مجموعة من الصناديق الاستثمارية تشمل متجر "هارودز" الشهير وناطحة السحاب شارد ، وحصصًا في مطار "هيثرو" ومخازن "سينزبير ي" ومصرف

[1] تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد، صحيفة الراية ، الثلاثاء2013/06/25 تاريخ الاستشارة 2015/04/28 على الساعة 18:00 ، http://wwwalraya.net/ebusiness/pages/ec20c9fa.

"باركليز"، حيث أدت التساؤلات البريطانية حول هذه الاستثمارات إلى إلغاء عدد من المشاريع العقارية العملاقة، التي اعتبرتها المعارضة على أنها لا تنسجم و الهوية المعمارية البريطانية.
و امتدت معارضة الاستثمارات القطرية إلى عدد من بلدان "الحراك العربي " مثل مصر وتونس ، بسبب الغموض الذي يلف تلك الاستثمارات وارتباطها بخطط لدعم جماعات الإسلام السياسي التي وصلت إلى السلطة. وتصف جهات معارضة في تلك البلدان الاستثمارات القطرية بأنها ذراع للتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولات لرسم الخارطة السياسية في تلك البلدان.[1]

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول: المرتكز الاقتصادي.

بأكثر من 1.700.000 مليون نسمة منهم 250 الف من المحليين فقط اضافة الى امتلاك ثالث احتياطي من الغاز الطبيعي بعد كل من ايران في المرتبة الثانية و روسيا الاتحادية في المرتبة الاولى ، هذه التركيبة السحرية جعلت قطر من اغنى البلدان في العالم و ان تحتل مكانة اقتصادية عالمية متميزة ، فالعالمية أصبحت السمة الغالبة للاقتصاد القطري وقد ساهم في تكوين هذه السمة عدة عوامل منها:
أ.الثروات الاقتصادية الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي: تمتلك قطر احتياطات نفطية مؤكدة تصل إلى 25.4 مليار برميل ، وتمتلك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ويقدر ب 896 تريليون قدم مكعب ، وتعد المصدر الأول للغاز المسال في العالم[2].
وقد دخلت قطر في شركات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية إيكسون موبيل وشيل لاستخراج الغاز المسال ، والمتوافر بغزارة في الحقل الشمالي ، وتمثل عائدات الغاز المسال ما يقرب من 73% من الدخل الحكومي.[3]
ب.معدلات النمو في الاقتصاد القطري:
سجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012 فيما شكلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية وقد سجل نمو القطاع الخاص في قطر تطور نشيطا في السنوات الأخيرة ، وتتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم ، فحسب صندوق النقد الدولي فأن متوسط دخل الفرد في قطر وصل إلى 77.567 ألف دولار سنة 2009 و88.221 ألف دولار في 2010 ،

---

[1] قطر تواجه تحديات معالجة سوء إدارة الاستثمارات الخارجية ، صحيفة العرب ، 25 جوان 2013 استشارة يوم 2015/03/28 ، على 13:00، http://www.alarab.co.uk

[2] نواف التميمي الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر بيروت : مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم. 2012 ص 63

[3] Jane Kinninmont. From football to military might. how Qatar wields global power. The Observer, 3 February 2013 p35.

و102.943 الف دولار سنة 2011 ، بينما 106.238 الف دولار سنة 2012 وقدر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي للناتج المحلي القطري ب17 % في العالم 2010 ، و19 % في العام 2011 كما توقع صندوق النقد أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضا بحوالي 16.7 مليار دولار وأن يستمر هذا حتى العام 2015.[1]

لم يعد سهلا على المراقبين تتبع تفاصيل الاستثمارات القطرية حول العالم بالنظر لتعاظمها وتنوعها بصورة مستمرة ، فعلى سبيل المثال في 2011 أعلن عن توقيع اتفاق بين "قطر لإدارة الأصول" و "بنك باركليز" البريطاني لاستثمار مشترك قيمته 250 مليون دولار.[2]

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي ، تعتبر قطر ثالث أكبر مستثمر في "فوكس ويجن" عبر سيطرتها على17 بالمئة من أسهم الشركة ، كما يوجد لديها استثمار قائم في أستراليا بقيمة 412 مليون دولار في قطاع الزارعة والتربية الحيوانية بقصد الاستفادة من القدرات الزا رعية لأستراليا، وطالما الحديث عن الاستثمار الزارعي فقد أقدمت "قطر القابضة" في العام2010 بالمساهمة بمبلغ قدره 2.8 مليار دولار في الاكتتاب العام في "بنك الاستثمار الزا رعي" الصيني وبالتالي تعزيز التواجد القطري في هذا لقطاع الحيوي ، وتمتد الاستثمارات القطرية لتشمل القطاع الترفيهي والسينمائي ، حيث أقدمت شركة "فيلم يارد" القابضة المملوكة لعدد منن المستثمرين بينهم "قطر القابضة" في نهاية 2010 على شراء "ميرامكس" من مجموعة"والت ديزني" بقيمة 663 مليون دولار.[3]

كما تحظي قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصاديات العالمية الكبرى ، مثل الولايات المتحدة وأوروبا.[4]

---

[1]IMF(2012). Qatar 2012 Article IV consultation, IMF Country Report No. 12/18, International Monetary Fund. Publication Services. Washington. Page 2.

[2] رؤية قطر الوطنية ، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني التابع للأمانة العامة للتخطيط التنموي 2009 استشارة يوم 2015/03/28 ، على 13:00 2030 www.almethaq.info/news/article1438.htm

[3] حسين جاسم ، ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم . موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012 تاريخ الاستشارة 2015/03/02 على 09:00 الرابط: http://www.tasweernews.com/htmltmpl=component& 1.

[4]القطارنة يسار، حالة خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية ،العدد 188 افريل 2012 ملحق اتجاهات نظرية. ص 3

تزايد الدخل الوطني الخام تزامننا مع تصدير المواد الاولية بمليارات الدولارات[1]

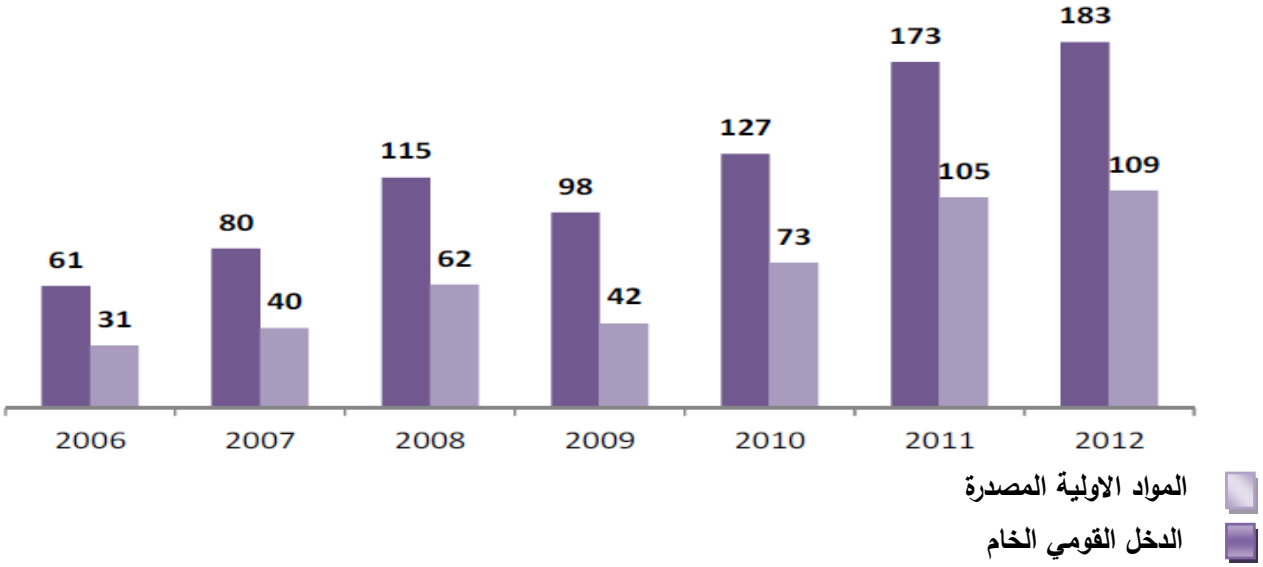

تطور المخزون المالي القطري (بمليارات الدولارات)[2]

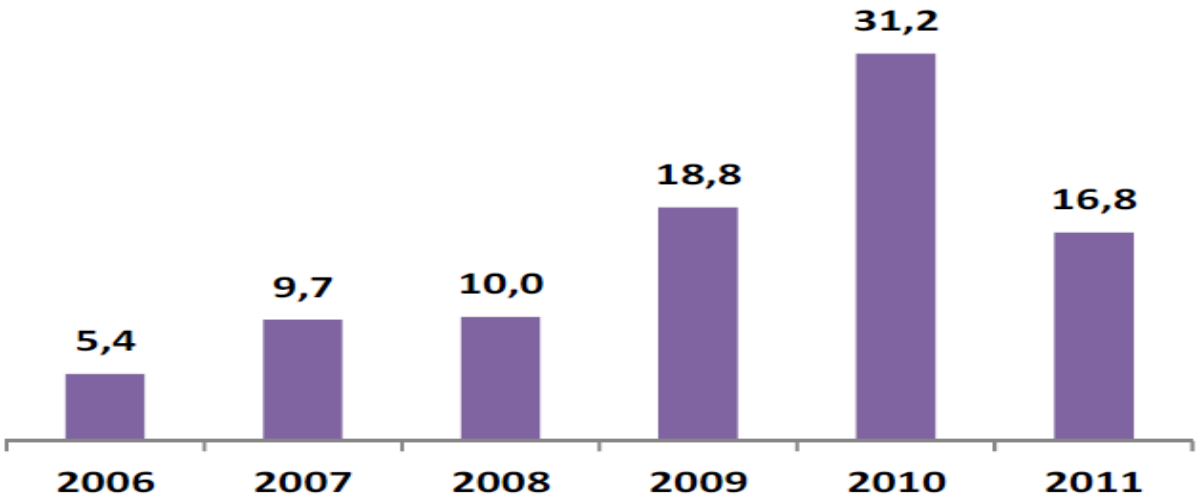

[1] FMI fonds monétaire international , ,consulter le 21/04/2015 a 21h00 ,le lien : http:// www.imf.org/ FMI fonds monétaire

[2] La source :banque mondiale, consulter le 02/03/2015 a23h50 le lien : http:// www. :banque/ mondiale.org :

قطر و الاقتصاد الجديد:

يتكون الدخل القطري الخام من 0.1 % للزراعة ، الخدمات 22.1 % ، الصناعة تمثل نسبة 77.8% وهي اكبر نسبة التي تعتمد على ارادات المحروقات و الصناعات البيتروكيماوية ، ومنه نستنتج ان الاقتصاد القطري يعتمد على المحروقات التي تعتبر عناصر زائلة وغير متجددة .

لم تكتف قطر بمخزونها الغازي وما يمنحه لها من قدرات سياسية، بل عمدت السلطات في البلاد إلى استغلال الفائض المالي الكبير في تعزيز نفوذها الاقتصادي في الخارج خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة مستغلة أصداء الأزمة المالية عام 2008 من خلال هيئة الاستثمار القطرية إضافة إلى الاستثمارات الخاصة لأمراء العائلة المالكة في شركات كبرى كفولكس فاجن "شركة سيارات" وسينسيبري "سلسلة سوبر ماركت عالمية" وبنك باركليز، كما شملت الاستثمارات المجال الرياضي وشراء الأندية وأشهرها نادي باريس سان جيرمان الفرنسي إضافة إلى قيام "قطر للغاز" برعاية عدد من أكبر أندية أوروبا.

و في سنة 2005 قطر تنشأ (QiA) قطر للاستثمار الحكومي ، الدخل الذي يستثمر في التمويل و قطاع العقارات ، (QiA) مقره الدوحة الذي له دور التطوير الاستثمار والتسيير مداخيل الحكومة بهدف عام هو تنويع مداخل الدولة و ذلك بالاستثمار ذات المدى البعيد في كل القطاعات و في كل انحاء العام. قطر التي لها سندات في كبرى الشركات المتعددة الجنسيات في العالم .

على غرار ذلك الاستثمارات العقارية في العام التي بدأت في 20 دولة حول العلم ، ب49 مشروع عقاري التي تمتلك 4 مليارات دولار سنة 2011. [1]

تمتلك ايضا اسهم في شركات فرنسية (فنسي و فيولا) بنسبة 51 % و 49 % في شركة المانية للسكك الحديدية لتشبيك المصالح الاقتصادية بين مختلف الاطراف في إطار المنافع المتبادلة وهذه الخطوات تشكل فرصة لتنويع بنية الناتج المحلي الاجمالي القطري وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز ، فضلاً عن إسهامه في نقل الخبرات والتكنولوجيا العالمية المتطورة ، إذ ستلعب هذه الاستثمارات دور المغذي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في الدولة ، من خلال ربطها بالاقتصاد العالمي والشركات الكبرى الفاعلة في مجالاتها ، وقامت قطر بتوظيف الغاز الطبيعي في نطاق سياستها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي مستفيدة من التطور التكنولوجي في هذا المجال .

وتولي قطر اهتماماً واسعاً بإنتاج الغاز الذي تملك احتياطات كبيرة منه وتكفي نظرة إلى رؤوس الاموال الهائلة الموجهة لتوسيع الطاقات الانتاجية لصناعة الغاز والصناعات التي تتمخض عنه أو تعتمد عليه ، لكن الهيئة القطرية للاستثمار واجهت عدت صعوبات نذكر منها العراقيل التي تحد من التوسع في هذه

[1] Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op. Cit. p 17

الاستثمارات كونها مثل نوع من السيادة الوطنية للبلدان و ارتباط الجانب الاقتصادي بنضيره السياسي و ما ينعكس بالسلب او الايجاب على الدول.[1]

كخلاصة لهذا المطلب الاول نلاحظ ان المرتكز او القوة الاقتصادية هو الذراع الايمن للسياسة الخارجية القطرية و ما حقق لها من اهداف على المدى القريب المتوسط و البعيد خصوصا مع حسن التسيير و الحكم الراشد للإمارة الناتج عن الاستقرار السياسي في البلد من جهة وارتفاع اسعار النفط و الغاز في العشرية الاخيرة و ما درة على قطر من عائدات هائلة لرؤوس الاموال التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاديات التي تعتمد على المحروقات في صادراتها خاصة دول الخليج العربي وعلى وجه الخصوص الاقتصاد القطري.

المطلب الثاني: المرتكز الاعلامي، قناة الجزيرة من الحياد إلى التأثير.

لا يخفى على أحد أن لوسائل الإعلام دورا كبيرا في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي إزاء قضايا معينة تطرأ هنا وهناك ، ويمكننا أن نتبين طبيعة السياسة الخارجية لدولة من الدول منن خلال وسائل إعلامها وطبيعتها ونوعيتها وقراتها للأخبار الخام وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم مع توجهاتها السياسية.

لم يكن للإستراتيجية القطرية أن تنجح لولا تفعيلها للقوة الذكية بتبنيها للدور الهام والمحوري الذي لعبه الإعلام القطري ، واعتبار الاعلام الذراع الايسر خاصة قناة "الجزيرة" الفضائية ، التي كانت من أهم الخطوات التي قام بها أمير قطر عند إصداره في العام 2009 قرارا يقضى بإنشاء "المؤسسة القطرية للإعلام" و بمساندتها للإخوان المسلمين في دول "الحراك العربي".[2]

انطلق تلفزيون قطر فضائيا في مطلع عام 2001 بينما تأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون في ماي 1997 وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة منذ نوفمبر 1996 ، وفي عام 2009 أنشئت المؤسسة القطرية للإعلام لتؤدي دورها في خدمة الرسالة الإعلامية ، أما الصحافة القطرية الأهلية فقد أصبحت مؤسسات قائمة بذاتها تصدر عن دور نشر خاصة ولها مطابعها الحديثة فضلا عن استثماراتها الناجحة وأشارت مسئولة قسم البحوث في مركز الدوحة لحرية الإعلام السيدة روز ميينرتنس أن الإعلام القطري لم يحظ الى الان بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين الأكاديميين بالقدر الذي حظيت به شبكة الجزيرة[3]

وقد امتلكت قطر جهازا إعلاميا تمثل في الوحدات التالية:

---

[1] Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op. Cit. p 20

[2] ماجد خضير ، مقومات السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات دولية .العدد 49 مركز الدراسات الدولية بغداد 2011ص 233

[3] قطر وتونس توقع اتفاقيتين عسكريتين ، صحيفة الراية. محليات 20/11/ 2012. استشارة يوم :2015/04/26 ، الساعة ، 12:50 على الرابط التالي : http://raya.com/news/pages/db9c48b

أ. المؤسسة القطرية للإعلام

وتندرج تحت مهامها متابعة الوحدات التالية

1-إذاعة قطر.

2-تلفزيون قطر.

3-إذاعة صوت الخليج.

4-قناة الدوري والكأس.

ب. وكالة الأنباء القطرية: أنشئت وكالة الأنباء القطرية في 1975 بموجب المرسوم الأميري رقم 94 لسنة 1975 ، لتكون بذلك أول وكالة أنباء عربية متخصصة في أخبار منطقة الخليج ولتصبح أحد منجزات المسيرة القطرية في المجال الإعلامي ويرمز لها بالحروف "قنا" وتسعى الوكالة إلى تحقيق أهداف الإعلام والإستراتيجية الإعلامية الوطنية القطرية.

ت-شبكة الجزيرة:

وتتألف شبكة الجزيرة من عدة قنوات إخبارية ووثائقية ورياضية ويضاف إليها مركز أبحاث و مراكز تدريب

وأجزاء اخرى ، وتعد أبرز مؤسسات شبكة الجزيرة هي:

1-قناة الجزيرة : القناة الفضائية "الجزيرة " كمقوم للدور القطري منذ تأسيسها في عام 1995 ، حظيت قناة "الجزيرة " بالمصداقية في الشارع العربي .وتعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة في مجال الأخبار ، حيث سعت القناة إلى تقديم إعلام عربي ينقل الأخبار بشكل ينافس القنوات الإخبارية الأجنبية مستعينة بذلك بما امتلكته من تكنولوجيا متطورة وإمكانيات كبيرة ، وقد ساعد الشيخ حمد على تأسيس شبكة الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار ، ومنذ ذلك الحين زودت الحكومة القطرية أغلب تمويل القناة. [1]

أعطت قناة "الجزيرة " في البداية مساحة من الحرية التي كانت اغلب الشعوب العربية في اشد الحاجة إليها ، كما ركزت على أهم القضايا العربية المحورية مما شد إليها قطاعات واسعة من المجتمع حاملة رسالة قطر إلى أكثر من 60 مليون مشاهد عربي يوميا ، و اتسعت لتدخل عالم العالمية ، بالانتقال من مجرد قناة إخبارية عربية إلي شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة ، ساهم ت في تعزيز دور قطر ومكانتها ، حيث نالت هذه القناة الإشادة لكونها أكثر حيادية ورغبة في بث الآراء المتضاربة من المنظمات الإعلامية العالمية.

ويشير بعض المنضرين إلى إن قناة الجزيرة الفضائية أصبحت أداة من ادوات السياسة الخارجية القطرية وإن قناة الجزيرة هي القناة الاخبارية العربية التي تتحدى الغرب ، ولكن بعض المراقبون يؤكدون ان القناة

[1] Blanchard, C ,Qatar: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service Report for Congress, Washington .(2012) **p 56**

إنما اختارت لنفسها نهج الشك تجاه كل الاطراف فيرى إنها تساوي بين العربي وغير العربي ، بين العربي وخصمه ، بين العربي وغازيه ومحتله وساق مثالاً لذلك هو الحرب على العراق إذ عارضت الجزيرة الحرب وعارضت نظام صدام حسين ، هذا وتحيط بقناة الجزيرة مجموعة من الشائعات أو التساؤلات شبيهة بالخط الذي تسير عليه قناة الجزيرة فهي ليست مع أحد وليست ضد أحد أو قل مع الكل وضد الكل ، لكننا نجد في ذات الوقت إن فضاء هذه القناة اتسع ليشمل دولاً إسلامية خارج الاقليم العربي أو الخليجي مثل باكستان وماليزيا واندونيسيا وافغانستان وقد انتقلت الجزيرة التي غطت الانتفاضة الفلسطينية تغطية مميزة إلى العالمية مع بداية الحرب على أفغانستان ومع تصاعد حدة الصراع في المنطقة وبخاصة بعد الحرب الأميركية على العراق ، وفي إطار توسيع نطاق تأثيرها أطلقت "الجزيرة" باقة قنوات رياضية عام 2003 قناة الجزيرة للأطفال عام 2005 الجزيرة مباشر 2005 الجزيرة الدولية عام 2006 والتي تعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة بالأخبار وناطقة باللغة الإنجليزية ، الجزيرة الوثائقية عام 2007 وهي أول قناة فضائية عربية متخصصة بالفيلم الوثائقي.[1]

وقد وظفت القيادة السياسية في قطر القناة للتعبير عن سياستها عبر إيحاءات تتمثل فني تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في منطقة ما وإدارة الحوارات السياسية وإجراء استطلاعات الرأي حوله.

وبعد سياسة الحياد والاستقلالية التي اعتمدتها "الجزيرة " في بداياتها ، بدأت القناة القطرية مع الانتفاضات العربية ثورات لعبة المحاور والدعاية الموجهة والمساهمة في تغطية الحراك الشعبي العربي و التي بدونها من الصعب تخيل نجاح أي ثورة من الثورات بعد تبنيها لشعارات الثوار. لجأت المحطة إلى إلغاء برامجها المعتادة ، حولت إلى ورشة على مدار الساعة للأخبار والمقابلات المباشرة ، ثم كرست قناة شقيقة للقناة الرئيسية المتخصصة ببث الأخبار ، اسمها "الجزيرة مباشر" ، كما كانت إحدى المنابر التي سمحت للمعارضة التونسية الممثلة في نجيب الشابي و منصف المرزوقي عندما اتسعت رقعة الانتفاضة التونسية ، و دخلت بفضل الثورة التونسية عالم العالمية باعتبارها إحدى أهم القنوات العالمية في الترتيب العالمي ثم واصلت دعمها الإعلامي بتغطية الحراك الشعبي في اليمن ، مصر ، ليبيا و سوريا.[2]

وترى السيدة الحروب أن الجزيرة كانت أكثر من قناة تلفزيونية تقليدية فبفضل إقدامها بلا خوف على الخوض في السياسة العربية ، نجحت في خلق منبر جديد للحرية السياسية ، وهو ما بلغ ذروته في دعمها الصريح للحراك العربي، فالجزيرة بمثابة ناطق رسمي بلسان دولة قطر وأميرها حمد آل ثاني سابقا و الشيخ تميم الآن ، وبالتالي فأن الجزيرة تشكل جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية لدولة قطر وطموحاتها

---

[1] فارس المهداوي. تحليل مضمون لأخبار العراق في قناة الجزيرة و العربية الفضائيتين . اطروحة دكتوراه غير منشورة .الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2009 ،ص99 .

[2]sophie –Alexandra Aiachi, Pouvoir médiatique et transition politique : le cas de la Tunisie, novembre 2013, p3.

في مجال السياسة الخارجية[1]

إن قدرة الجزيرة على التأثير في الرأي العام في جميع أنحاء المنطقة هي مصدر كبير لنفوذ قطر كما أنها تستخدم لتحسين العلاقات مع الدول الأخرى ، وعلى سبيل المثال سهلت تغطية الجزيرة الإيجابية لنشاطات العائلة الملكية السعودية المصالحة بين الدوحة والرياض خلال العام الماضي ، ولا تزال الجزيرة واحدة من الأدوات الدبلوماسية الأكثر فعالية بيد الحكومة القطرية.

فتح الحراك العربي الآفاق أمام قطر لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية ، فقد شرعت في بناء الصداقات مع الزعامات الإسلامية لاسيما التيارات التابعة للإخوان المسلمين ، فاستدعيت القيادات الإسلامية وتم تبادل الزيارات بين قطر والتيارات الإسلامية ، وفتحت المنابر للخطباء[2]. و تسعى قطر إلى أن تصبح عاصمة الإخوان في العالم ، والناطق الرسمي في الوقت الذي تعمل كل من السعودية والإمارات على عدم الابتعاد عن العمق العربي والقومي في علاقتها الخارجية.

إن المزج العلمي فائق الدقة بين فن الاعلام وفن المخابرات هو ما نجحت فيه القيادة السياسية في قطر لتعبر من خلال القناة عن سياستها الخارجية عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في تلك المنطقة وإدارة الحوارات السياسية حوله واستطلاعات الرأي التي تجريها من خلال قناة الجزيرة مباشر ، فالتغطية التي تقوم بها قناة الجزيرة حول الاحداث الجارية لما بات يُعرف الحراك العربي يختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. [3]

2-مركز الجزيرة للدراسات:

انبثق مركز الجزيرة للدراسات عن شبكة الجزيرة سنة 2006 وهو مؤسسة بحثية تعنى بتعميق مقومات البحث العلمي وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ، مساهمة منها في الارتقاء بمستوى المعرفة واغناء المشهد الثقافي والإعلامي وإثراء التفكير الاستراتيجي في العالم العربي ، وتتضمن إصدارات المركز الكتب وأوراق الجزيرة إلى جانب التقارير ومتابعة والمؤتمرات والندوة الشهرية التي يقيمها المركز فضلا عن عرضه للأطروحات الجامعية.[4]

ث. مركز الدوحة لحرية الإعلام:

---

[1] Khdidja Hroub, **Qatar and the Arab Spring. Perspectives**. 4 November. 2012. Heinrich Boll Stiftung. p 37

[2] خالد العيادي ، تنامي الدور القطري في المنطقة : الأسس والمرتكزات ، 2012/25/12 استشارة يوم 2015/05/09 ، الساعة ، 16:00 ، http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat

[3] سفيان فجري ، كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات،مقال صحفي يوم 2013/12/12 استشارة يوم 2015/04/26 ، على 17:00 ، http://www.france24.com/ar/20130214

[4] مركز الجزيرة للدراسات استشارة يوم 2015/04/22 ، على 12:00 ، www.aljazera.net

وهو مؤسسة تعمل من أجل حرية وجودة الصحافة في قطر والشرق الأوسط والعالم تأسس في 2007 بقرار أميري وافتتح في 2008 و ترتكز أنشطة مركز الدوحة لحرية الإعلام على ثلاث مجالات هي : المساعدة المباشرة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية , و التعليم و التدريب , والبحث والتفكير ، و ينظم المركز المناظرات والندوات والمؤتمرات ولجنان الدراسات حول حرية الصحافة , والتشريعات الإعلامية ، والنفاذ إلى المعلومات الآثار المترتبة على التغيرات التكنولوجية ووسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي)موقع مركز الدوحة لحرية الإعلام).[1]

الصحافة القطرية:

بالنظر إلى الصحافة القطرية نجد أربع جرائد حالية ناطقة باللغة العربية وثلاث ناطقة باللغة الإنجليزية تشكل قطاع الإعلام المكتوب في قطر أما الصحف العربية فهي صحيفة الراية وصحيفة الشرق وصحيفة الوطن، صحيفة العرب وتعتبر صحيفة Gulf Times أول صحيفة قطرية ناطقة باللغة الإنجليزية تصدر عن مؤسسة الخليج للنشر والطباعة والتوزيع كما تصدر صحيفة The Peninsula عن دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع فيما تصدر صحيفة Qatar Tribune عن دار الوطن التى تصدر عنها صحيفة الوطن القطرية اليومية الناطقة بالعربية.[2]

الاهتمام الواسع بالإعلام لتحقيق أهداف السياسة الخارجية

تعتمد قطر على الأداة الإعلامية كإحدى أدوات القوة الجديدة في ممارسة دورها في المنطقة حيث لعب التطور السريع لقناة الجزيرة التي تعد العنوان الأبرز عند الحديث عن الإعلام في قطر , لتنتقل من مجرد قناة إخبارية عربية إلي شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة دورها مهما في تعزيز دور قطر و مكانتها.[3]

وبدت الجزيرة أداة فاعلة لدعم الدبلوماسيتين التقليدية والعامة لدولة قطر , حيث كشفت صحيفة الغارديان ضمن وثائق دبلوماسية أمريكية كشفها موقع ويكيليكس ، أن الولايات المتحدة تعتقد أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كورقة مساومة في مفاوضات السياسة الخارجية للمساعدة في دفع جدول أعمالها على المسرح الدولي.

خلاصة المطلب الثاني: تتمثل أهمية شبكة الجزيرة في شبكة العلاقة المباشرة أو غير المباشرة التي نسجتها الشبكة ومؤسساتها مع الأفراد والمؤسسات المجتمعية عبر العالم، وتعتبر الجزيرة أداة هامة في ترسانة الدفاع عن ثبات دولة قطر بل تمارس القناة أدوارا هجومية عندما يصعب على الدبلوماسية العامة

---

[1] مركز الدوحة لحرية الإعلام ، استشارة يوم 2015/05/02 ، على 18:00
http://www.dc4mf.org/ar/content/12

[2] موقع وزارة الخارجية القطرية ، استشارة يوم 2015/03/12 ، على 19:00
http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.c

[3] يسار القطارنة ، كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية ،مجلة الاتجاهات النظرية العدد 188 . أفريل 2012. ص 3

القطرية تحقيق ما تصبو إليه وعندما تشعر قطر أن قوى إقليمية تحاول تهميش أو إقصاء الدور القطري ولا يمكن لدبلوماسيتها الرسمية أن تواجه هذا التهميش مباشرة فتكون الجزيرة الأداة الأكثر قدرة على المواجهة والتأثير في الرأي العام المستهدف بهدف الضغط عليه للتأثير على حكومته لتغيير موقفها في قضية ما ، وهذا هو بالضبط دور الدبلوماسية العامة ورأس الحربة في أدواتها الإعلام.

المطلب الثالث : المرتكز الدبلوماسي من الوساطة الى التدخل .

تتعدد التقسيمات لأدوات تنفيذ السياسة الخارجية فهناك من يقول أن السياسة الخارجية تمتلك ستة قنوات ، وهي الأداة الدبلوماسية ، والعامل الاقتصادي والإكراه النفسي ، والحرب النفسي ، والتفتيت الداخلي و الحرب. فيمنا يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة هي: الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأدوات السياسية الداخلية ، والأدوات الاستخبارية والأدوات العلمية والتكنولوجية والموارد الطبيعية والأدوات الرمزية ويقصد بها مجموعة الأدوات التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الاخرين ، وتشمل أدوات دعائية وأيديولوجية وثقافية.[1]

1-**الدبلوماسية الرسمية :** يعتبر العمل الدبلوماسي أحد أهم الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية القطرية ويشير عدد من المحللين أن قطر قد رسمت سياستها الخارجية علي ضوء استراتيجيتي البقاء والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية معتمدة على دبلوماسية الوساطة بين الأطراف المتنازعة وقد هدفت قطر من خلالها إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة .

السياسة الخارجية القطرية تعتمد على مجموعة من الثوابت ، أهمها : تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام. وسجلت قطر نجاحات عديدة للوساطة القطرية فى عهد صاحب السمو الأمير الوالد من السودان إلى أريتريا ، ومن لبنان إلى المصالحة الفلسطينية ، ومن الصومال إلى اليمن ، مؤكدًا أن قطر لم تكد تترك نزاعًا في المنطقة إلا وأدَّت فيه دور الوسيط.

تبلور النهج الدبلوماسي القطري فى جملة من القضايا أبرزها:

- شكلت قطر لجنة التقديم المساعدات الضرورية للسودان عام 1997.

- وساطة قطرية لإزالة الخلاف بين الرئيس السوداني عمر البشير والدكتور حسن الترابى الأمين العام لحزب المؤتمر الوطنى إثر تصاعد المواجهة بين أحزاب المعارضة الحكومية فى السودان عام 1998.

- الدور القطرى فى رعاية المصالحة بين الرئيسين السودانى عمر البشير والأريترى أسياسى أفورقى مايو عام 1999.

[1] سليم محمد 1998 تحليل السياسة الخارجية ط2 القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ص 92-95

– المساهمة القطرية فى اللجنة الثلاثية الخليجية المكلفة بإيجاد آلية لحل الخلاف بين إيران والإمارات فى شأن الجزر الإماراتية. كما تبلور هذا الدور إبان زيارة أمير قطر لإيران فى صيف عام 2000 حيث كانت قضية الجزر الثلاث على جدول أعمال القديمة القطرية – الإيرانية.

– الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام السابق فى العراق واللقاء الشهير والمختصر جداً بصدام حسين وكانت تتمحور حول تنازل فورى لصدام عن السلطة مقابل إيقاف عجلة الحرب الأمريكية فى عام 2003 .

– الدور القطرى المحورى فى الإفراج عن الرهائن اليابانيين الذين اعتقلوا فى العراق فى ماي 2004م.

– وساطة قطرية لحل أزمة درافور تتمثل فى عقد لقاء يضم الأطراف المتنازعة فى درافور بما فيها فصائل المعارضة والحكومة والأمم المتحدة ، وذلك بناء على أفكار تلقتها قطر من الولايات المتحدة و مجلس الأمن لحل المشكلة السودانية 10 أكتوبر 2006.

وبجانب هذا الحضور الدبلوماسى القطرى النشط على المستويين العربى والإقليمى سعت قطر أيضاً إلى تنظيم واستضافة العديد من المؤتمرات والمنتديات والملتقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على المستوى العربى والإقليمى والدولى ، والتي ساهمت في ظهورها كدولة حديثة ومتطورة وجعلت من الدوحة محط أنظار العالم ، ومن أمثال هذه المؤتمرات تبنيها لمؤتمرات التقريب بين المذاهب طوال السنوات الثلاث الأخيرة ' الاجتماع الوزارى لمنطقة التجارة العالمية 2001 استضافة مؤتمر حول التجارة الحرة والديمقراطية عام 2001 إعادة بناء الأنظمة الأمنية فى أفغانستان 2004 استضافة قطر قمة الجنوب اتفاقية لمجموعة الـ 77 والصين 2005 .[1]

الأزمة اللبنانية والوساطة القطرية

بعد الصدامات الأهلية التى وقعت فى لبنان والتي خلفت وراءها 65 قتيلا وحوالي 140 جريحا ، قامت قطر بتقديم اقتراح للأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسي في إطار سعيها لحل الأزمة اللبنانية ، بتشكيل وفد عربي يضم الأمين العام للجامعة العربية و ثمانية وزراء خارجية عرب هم : الإمارات جيبوتي اليمن الجزائر عمان الأردن البحرين المغرب وبرئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم.

تمكن الوفد من إجراء العديد من المقابلات مع الفرقاء والفاعلين الرئيسيين في لبنان والحصول علي تعهدات الأطراف المختلفة من إيقاف التصعيد المسلح فورا ، واستكمال الحوار الوطني في الدوحة ، والتي امتد الحوار فيها بين الفرقاء اللبنانيين نحو خمسة أيام (16–21 ماي) مارست الدبلوماسية القطرية

[1] مصطفى اللباد ، "**قطر : أحلام كبيرة وقدرات محدودة** " ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، استشارة يوم 2015/03/03 ،على 16:00على الرابط http://www.aawsat.com/asharqfles.asp?files

خلالها ' تكتيكا' ذكيا ، فبعد أن ضمنت موافقة 'الأكثرية' علي مبادرة اللجنة العربية أمهلت 'المعارضة' (24) ساعة لحسم خيارين: قبول الاتفاق كله أو رفضه كله ، ولم تكتف بذالك ، بل اتصلت بالأطراف الإقليمية المؤثرة علي المعارضة طلبا لعونها ، وهكذا لم تجد المعارضة مفرا من قبول الاتفاق. وفي اليوم الخامس من جلسات الحوار(21 مايو) أعلن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة التوصل للاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين في العاصمة القطرية الدوحة.

– يتم استئناف الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز ثقة اللبنانيين.[1]

وقد استخدمت قطر القوة الناعمة في نزع فتيل الأزمات فني مناطق التوتر العربية فقد تمكنت الدبلوماسية القطرية من الحيلولة دون انزلاق لبنان إلى حرب أهلية جديدة ودون اندلاع حرب بين أرتيريا وجيبوتي كما نجحت بتخفيف التوتر في دارفور مما جعلها تبرز بشكل واضح في دور الوسيط وتبنت قطر دبلوماسية نشطة حيث فتحت آفاقا جديدة للعلاقات في كافة المجالات مع عدد من الدول كان أبرزها إيران وتكررت الزيارات المتبادلة بين المسئولين في كلا الدولتين.[2]

2–الدبلوماسية العامة : تستهدف الدبلوماسية العامة الشرائح المؤثرة مثل النخب الثقافية أو السياسية وقادة الرأي العام والمهتمين بالشئون الخارجية والأحداث العالمية وفي هذا المجال وظفت قطر الجزيرة التي قدمت نفسها علي أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له وتعد فضائية الجزيرة من أهم وسائل القوة الناعمة لدولة قطر إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، وهذا لا يعيب قطر بل هو شيء يذكر لها ويعد من مفاخرها خاصة وأن القطريين قد أثبتوا عمليا اهتمامهم بالتخطيط والبحث العلمي وقطعا هناك ارتباط وثيق بين قطر الدولة وبين فضائية الجزيرة كقناة قطرية تعد أبرز أذرع قوتها الناعمة على أن ذلك لا يستدعي بالضرورة الخلط بين أهداف الدولة وأهداف القناة ولا بين أداء الطرفين ، وعلاقاتهما بالعالم الخارجي.

كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيراً في العام 1996. أنشئت الجزيرة على غرار مشروع قناة أوربت الفضائية بين المملكة العربية السعودية وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي انسحبت من المشروع بسبب الرقابة السعودية. تعاقدت قناة الجزيرة مع العديد من الصحافيين الذين تدربوا في (بي بي سي). تأسّست القناة القطرية بوصفها قناة فضائية خاصة مملوكة لمصالح تجارية مختلفة بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة القطرية واستقطبت هذه البرامج جمهوراً عربياً واسعاً ، ومنحت القناة صدقيّة راسخة في الشارع العربي.

---

[1] الحالة القطرية و المشهد السياسي العربي معهد الميثاق 13–02–2009تمت طباعة الخبر في 17–12–2014 16:36:48 استشارة يوم 2015/02/22 على 16:30 الرابط :www.almethaq.info/news/article1438.htm

[2] ماجد خضير مقومات السياسة الخارجية القطرية مجلة دراسات دولية العدد 49 مركز الدراسات الدولية: بغداد 2011ص221

تسبّبت القناة الإخبارية في حدوث مشاكل دبلوماسية كثيرة للدوحة. فقد ضغطت الولايات المتحدة مراراً على قطر بسبب مواقف الجزيرة المناهضة للولايات المتحدة ، عموماً والتغطية السلبية للغزو الأميركي للعراق ، بينما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها لدى قطر في العام 2002 بعد التغطية الصحافية الناقدة للشؤون المحلية السعودية. ولكن يبدو أن هذه التغطية الانتقادية لقناة الجزيرة أثبتت استقلال دولة قطر في عيون العرب ومنحت المدينة – الدولة صدقيّة متزايدة.

استكملت قطر الدور الإعلامي القوي لقناة الجزيرة بأجندة دبلوماسية طموحة. ففي أوائل العقد الماضي أظهرت قطر نفسها على أنها الوسيط الرئيس في الصراعات الإقليمية ، والتي تشمل الصحراء الغربية وليبيا ودارفور وفلسطين ولبنان واليمن وإثيوبيا وإريتريا. كما أقامت قطر علاقات عمل مع إسرائيل وكذلك مع أعدائها المعلنين إيران وحماس وحزب الله. وقد خدم هذا الموقف "المحايد" العديد من المصالح القطرية. إذ ساعد في بناء العلامة الخاصة بقطر كصديقة للجميع في المنطقة ، وبالتالي كوجهة محتملة للاستثمار، بل ربما حمى قطر من تداعيات الصراع الإقليمي من خلال الزعم بأنها ليست عدوة أحد وحتى اندلاع الانتفاضات العربية في ديسمبر 2010 ، أكدت قطر مكانتها باعتبارها واحدة من الدول الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع في المنطقة.[1]

- **الاستثمارات والمساعدات الخارجية:**

تعتبر الاستثمارات و المساعدات الخارجية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية لتحق أهدافها ومصالحها ، حيث قامت قطر بإيجاد فرص استثمارية كبيرة في مجالات عدة ولدعم هذا التوجه أنشأت قطر مركز المالي عام 2006 لدعم الأنشطة الاستثمارية[2]. وفيما يخص المساعدات الخارجية فقد اتسعت رقعة المساعدات القطرية لتشمل مناطق جغرافية متباعدة ومتعددة حول العالم دون الاقتصار على الجوار الجغرافي الإقليمي العربي والإسلامي حيث قدمت المساعدات الطارئة في العديد منن الكوارث الكبرى مثل فيضانات باكستان وزلزال هايتي واليابان وجفاف القرن الإفريقي بالإضافة إلى الأزمات نسانية مثل فلسطين ودارفور وقد بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية المقدمة من دولة قطر.[3]

3-الدخول في أحلاف وتكتلات:

"تعتبر الأحلاف والتكتلات تجمعا يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصلحة متماثلة وخطا استراتيجيا معينا وقد يكون التكتل بداية للحلف لكن الفرق بينهما أن الحلف هو تجمع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجة

---

[1] بول سالم، ويب دي زيو مقال تحليلي 31ديسمبر 2012Moyen-Orien استشارة يوم 2015/05/52 ، 19:30على الساعة على: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51004

[2] خضير ماجد مرجع سابق ص228

[3] محمود سمير الرنتيسي السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، فلسطين،2013 ص 55

الأولى ويجب أن يستند إلى معاهدة دولية بينما التكتل يستهدف التعاون في الشئون السياسية والاقتصادية.[1]

تعتبر قطر أن أحد أهم اهتماماتها هو حماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية نظرا إلى عدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها ، ورأت قطر نفسها بعد امتناع السعودية عن دعم الانقلاب السلطوي في الدوحة منتصف التسعينيات أنها ستكون أكثر أمنا مع وجنود مظلة أمنية أميركية على أراضيها.

ووفقا لنظريات العلوم السياسية فأن أمام قطر لتحمي أمنها إما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية وقد انتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاثة ولكنها لا تنحصر في أي منها حيث ترتبط الدوحة بعلاقة أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك في خيار الارتباط بدولة كبرى وتعتمد الدوحة كذلك المبدأ الثاني أي الموازنة بين عدة دول عبر علاقات العمل الجيدة مع تل أبيب والعلاقات الأكثر من جيدة منع إيران وبمعنى آخر جمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظفته لمصلحتها وهي هنا حماية نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة السعودية و ايران ولم توفر قطر البديل الثالث المتاح نظريا أمام الدول الصغيرة أي التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية.[2]

4-الأدوات العسكرية : اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير حتى فترة قريبة على الدعم المالي واللوجيستي ، وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة ، واتجهت أخيرا التدخل العسكري كما في حالتي البحرين وليبيا ولكن لا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة مقارنة بالسعودية أو بمصر مثلا استبعادها الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية ، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته ولاعتبارات خاصة بحجمها ، تفضيلها استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي ففي حالة البحرين تم إرسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011 كما شاركت قطر عسكريا إلى جانب الإمارات والأردن ، في عمليات الناتو التي لعبت دورا مهما في إسقاط نظام معمر القذافي, وشاركت إلى جانب القنوات الليبية في عمليات برية إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة.[3]

---

[1] ناصف مصطفى الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت عالم المعرفة ص8

[2] مصطفى اللباد من الوساطة إلى الربيع العربي. صحيفة السفير تاريخ العدد 2012/08/06 العدد12251 ص 19

[3] إيمان رجب كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟, مجلة السياسة الدولية ، العدد 598 ، 2012 ص04.

خلاصة المطلب الثالث:

فكرت قطر أن عليها أن تحمي أمنها بالاعتماد على الضمانة الأهم في عالم السياسات الدولية المعاصرة وهي الضمانة الأمريكية، وهي الضامن الأهم لأمن الخليج وعلى رأسه أمن السعودية القوة الخليجية الأكبر. قطر رأت أنه بدلا من السير في فلك السياسة السعودية، عليها التقارب من القطب الأمريكي ذاته ، وهو ما فعلته قطر باستضافة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها ، وبهذا تكون وفرت القيادة القطرية لبلادها ضمانة أمنية أساسية.

بعد الضمانة الأمنية رأت قطر أن عليها الانفتاح والتحرك السياسي لحماية الضمانة الأمنية بإطار أخر دبلوماسي، لذا تبنت قطر سياسة الدبلوماسية النشطة سعت قطر لتدعيم دبلوماسيتها النشطة بأذرع مختلفة منها الاعلامي "قناة الجزيرة" ، ومؤسسة قطر التعليمية بمثابة ذراع ثقافي ، واستضافت علماء دين كبار وعلى رأسهم الشيخ القرضاوي كذراع ديني ، واستضافت مؤتمرات دبلوماسية وأحداث رياضية كبرى بمثابة أذرع رياضية ودبلوماسية ، أضافة إلى ذراع اقتصادي نشط يتمثل في الاستثمارات القطرية حول العالم بما في ذلك في بلدان غربية رئيسية كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

الاستفادة القصوى من تلك الأذرع المختلفة كانت تطلب سياسة من نوع جديد قائمة على أفكار مختلفة كصناعة الدور والصيت والانفتاح والمبادرة والبرجماتية ، وهي معا تمثل روح أو فلسلفة السياسة الخارجية القطرية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية القطرية

المطلب الأول : القوة الذكية لقطر المزج بين القوة الناعمة و القوى الصلبة

أصبحت الأزمات بكافة أنواعها السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية سمة عصرنا الحاضر حتى إن البعض منها أصبح خارج التوقعات والاحتياط الذي تعمل بها الإدارة الإستراتيجية على كافة المستويات الإدارية.

وقد أفرزت هذه الأزمات طرقاً جديدة للمعالجة الآنية والوقاية المستقبلية ، منها ما أثمرت نتائجه ، ومنها ما باءت بالفشل ، سواء في المواجهة أو الوقاية ، وخصوصاً تلك الأزمات التي تنحصر معالجتها بالقوة العسكرية الصلبة Hard power.[1]

وقد أدى ذلك إلى بروز وشيوع مصطلح القوة الناعمة«Soft power» في الكتابات الأكاديمية في مجال إدارة الأزمات ، وهو مصطلح برز في مجال السياسة الخارجية للإدارة الأزمات وأول من صك هذا المصطلح هو جوزيف ناي في كتابه» القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية« وقد عمل مساعداً لوزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس كلينتون ، وميز بين التأثير غير المباشر للعوامل الثقافية ، والأيديولوجية ، والإقناعية ، ومنظومة القيم في سلوك الآخرين وبين وسائل القوة العسكرية الصلبة حتى أصبح هذا المصطلح يتم استخدامه من قبل المنظمات الإدارية لتحقيق التفوق التنافسي.

وقد عرف جوزيف ناي القوة عموما بأنها «القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة ، وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة» والقوة الناعمة« بأنها القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه «. ويستبعد من تعريفه العقوبات الاقتصادية والسياسية إضافة للعسكرية.[2]

وعرفها (Quanyi Zhang) بأنها تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية فهو في هذا التعريف قد أضاف استخدام الوسائل الاقتصادية التي استبعدها جوزيف ناي.

ذكر جوزيف ناي أن العلاقة بين القوة الناعمة والصلبة بأن كلاً منهما يعزز الآخر ، وأن القوة الناعمة ليست ببساطة انعكاساً للقوة الصلبة ، ولكن كليهما وسائل لجعل الطرف الآخر في السياق الذي يرغب فيه الطرف الرئيسي.

وشدد ناي على أهمية أن تسعى الدول لتطوير قوتها الناعمة والصلبة معاً ، لأن أياً منهما لن يكون فعالاً في غياب الآخر ، فالحصول على السلم أصعب من الدخول في حرب ، والقوة الناعمة هي الطريق للحصول على السلم الذي يعد الأصعب.

---

[1] مسفر بن ظافر عائض القحطاني ،استراتجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية أطروحة دكتوراه 2010 م جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا ص 2

[2] جوزيف ناي ،القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية ، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية نيويورك : ببليك أفيرز 2004 ص 2-7

ويرى أن القوة الذكية (smart power) تجمع بين مصادر القوة الناعمة والصلبة ويرى أن الدبلوماسية وسيلة لزيادة قوة الدولة الناعمة وكانت وسيلة ناجحة في الحرب الباردة.

أما **القوة الصلبة** فهي تقوم على الإجبار والقسر، وأدواتها هي الإمكانيات العسكرية والقدرة على فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية.

القوة الذكية :

إن نجاح أي دولة ، حسبما يرى جوزيف ناي ، يعتمد على فهمها الأكثر عمقاً لدور القوة الناعمة ، وتطوير توازن سليم بين القوة الناعمة والقوة الصلبة ، وإدارة القوتين بقدر عال من الوعي بأوجه التشابه والاختلاف بينهما وطرق تأثير كل منهما على الأخرى ، لينتج عن امتزاج القوتين ما يطلق عليه ناي "القوة الذكية".

ذكر جوزيف ناي أن العلاقة بين القوة الناعمة والصلبة بأن كلاً منهما يعزز الآخر ، وأن القوة الناعمة ليست ببساطة انعكاساً للقوة الصلبة ، ولكن كليهما وسائل لجعل الطرف الآخر في السياق الذي يرغب فيه الطرف الرئيسي وشدد ناي على أهمية أن تسعى الدول لتطوير قوتها الناعمة والصلبة معاً ، لأن أياً منهما لن يكون فعالاً في غياب الآخر ، فالحصول على السلم أصعب من الدخول في حرب ، والقوة الناعمة هي الطريق للحصول على السلم الذي يعد الأصعب .

ويرى أن القوة الذكية smart power تجمع بين مصادر القوة الناعمة والصلبة ويرى أن الدبلوماسية وسيلة لزيادة قوة الدولة الناعمة وكانت وسيلة ناجحة في الحرب الباردة .

شكل رقم 01: القوة الصلبة و الناعمة

	الصلب	الناعم
السلوك	**اكراه الاغراء التحريض** **التحكم والهيمنة**	**وضع البرامج الجذب و السحر** **التعاون**
الامكانيات الاكثر فاعلية	**القوة العسكرية الرشوة** **العقوبات التسديد** **الاموال**	**الهيئات القيم** **الثقافة** **السياسة**

القوة الذكية

أشارت الدراسة إلى أنَّ هدوءًا قد طرأ على التحركات الدبلوماسية القَطرية إذا ما قورنت بتلك التي سبقت مرحلة انتقال السُلطة في قطر في جولية 2013 ، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى رغبة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في تبني خيار إستراتيجي لسياسة بلاده الخارجية وفق محددات ما أطلق عليه جوزيف ناي في كتاباته مفهوم "القوة الذكية" ، والتي تمزج ما بين القوتين الناعمة والصلبة ، مع الحفاظ على مبادئ وثوابت السياسة الخارجية للدولة والتي نص عليها الدستور الدائم للبلاد.

أشارت الدراسة في جزء منها إلى دعوة سمو الأمير في كافة المحافل الدولية ، إلى تعزيز ثقافة الحوار وتبني سياسة الطرق السلمية الاستباقية بدلًا من الحرب الاستباقية أو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" ، وتأييده قيام الحكومات والأنظمة بإجراءاتٍ إصلاحية تدريجية ، يمكن أن تُغني عن قيام الشعوب بثورات شعبية لقلب أنظمة الحكم المستبدة.[1]

حيث استعملت قطر مجموعة من أدوات القوة الناعمة بشكل خاص و القوة الصلبة بشكل اقل يتجلى ذلك في النقاط الاتية :

1-تتمتع قطر بعلاقات حيوية ومميزة مع اللاعبين الأساسيين علي المستوي المحلي والعربي والإقليمي والدولي.

2- القاعدة العسكرية الأمريكية : تمثل للولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتجي لقطر والتي يوجد بها أكبر قاعدة عسكرية 'العديد' في منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر أكبر مخزن إستراتيجي للأسلحة الأمريكية في المنطقة ، وهي بمثابة الضمان لأمن الخليج وجزء لا يتجزأ من التوازن الاستراتجي بين تكتلات المنطقة.

3-القوة الاقتصادية يعتبر الاقتصاد القطري حاليا أكثر الاقتصاديات العربية انفتاحا وأفضل نموذج في المنطقة كما مكنها النمو السريع الذي حققته من أن تصبح واحدة من أغني الدول في العالم.

4-المنبر الإعلامي قناة الجزيرة تقترن صورة قطر الايجابية في أذهان العرب ، بتحقيق مشروع الإعلام العرب الريادي ، إذ أصبحت قناة الجزيرة مصدرا لأخبار القنوات ووكالات الأنباء والصحف الأجنبية.

ومما لا شك فيه أن قناة الجزيرة عرّفت وتعرّف عربيا وعالميا بقطر ، فعبارة 'قناة الجزيرة في قطر' التي يرددها المذيعون بهذه القناة يسمعها عامة الناس وخاصتهم في الوطن العربي وفي العالم بأسره ، يدعم من مكانة دولة قطر عربيا وعالميا.

أن القوة الصلبة تساعد على تحقيق بعض جوانب القوة الناعمة ، و أن القوة الناعمة تتطلب القفز فوق الحكومات إلى الشعوب.

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات استشارة يوم 2015/01/27 على : الرابط13:30
http://studies.aljazeera.net/bookrevision

أن القوة الصلبة تكون مناسبة لتحقيق الأهداف قصريه الأمد ، في حين أن القوة الناعمة مناسبة في تحقيق الأهداف بعيدة الأمد.

قطر تبحث عن القوة الصلبة : جوزاف ناي « مهمة القوة الناعمة ليست لاستبدال القوة الصلبة بل لها هدف تكاملي أي تكمل القوة الصلبة أي القوتان متكاملتان أي أن القوة الناعمة تشكل الوجه الاخر للقوة حسب ناي» [1]

السياسة الخارجية لدولة قطر تتمتع بمزايا تنافسية عديدة يساعدها في ذلك مصادر الدخل الهائلة التي تملكها والمتأتية من إنتاج وتصدير مصادر الطاقة (النفط والغاز) ، والاستثمارات التي تضخها خارج حدود البلاد في نفس الوقت تعاني الامارة من عدة نقائص و ثغرات يمكن ان تكون عقبة في سياساتها الداخلية وخاصة الخارجية [2]

من أهم الوسائل الناعمة و الذكية التي استعملت من طرف الامارة التي تميزت بالنجاح نذكر:

- **الرياضة او كما يطلق عليها الدبلوماسية الرياضية :** بعد اطلاق البث لقناة الجزيرة الاخبارية سنة 1996 تبعه البث الحصري لمقاطع الفيديو لرسائل اسامة بن لادن سنة 2001 ، هذا رسخ النجاحات العامية لهذه القناة المجهولة سابقا ، تبعتها التغطية الناجحة لغزو العراق 2003 في الاخير التموقع الجديد ابان الانتفضات العربية تحول دولة قطر إلى مرحلة التأثير في القضايا الإقليمية والدولية بعد انطلاقة شرارة ثورات الربيع العربي ، كان بمثابة مرحلة انعطاف في نهج السياسة الخارجية الذي تبنته الدوحة ، مستفيدةً في ذلك من أدوات قوتها الناعمة متعددة الأبعاد والتي عملت على بنائها وتعزيزها خلال أكثر من عقد من الزمن. هذا التغير في نموذج السياسة الخارجية وإن كان مرحليًا ، أبرز أن الدوحة يمكن لها أن تتبنى خيارات إستراتيجية متعددة معتمدةً على استقلال قرارها ، ما يعكس مرونة السياسة الخارجية للدولة. الرياضة اصبحت اهم و اكبر ميزة وواجهة للدبلوماسية القطرية ، حيث ان الالفية الثالثة تميزت بالاهتمام الواسع و الكبير بالرياضة بشكل عام و كرة القدم بشكل خاص كما تسمى ايضا "بمعشوقة الجماهير" واعتبارها رياضة الفقراء . الامارة التي وضعت واجهات للعرض من خلال كرة القدم.في نوفمبر 2003 الجزيرة الاعلامية تطلق باقة الجزيرة الرياضية المتخصصة في الرياضة و بشكل خاص كرة القدم ، كانت هذه اول خطوة لعرض العضلات للعالم هذه القناة المتخصصة فقط في الرياضة. [2] هذه القناة التي تتوفر على امكنيات هائلة ، حيث التي بدأت في شراء في حقوق البث

---

[1] Joseph Nye, **Limites of American Power**, political Science Quarterly, (winter 2002-2003). p55

[2]Gardent Stéphane Sports, communication et géopolitique : le cas du Qatar Mémoire de Master 2 recherche en Sciences de l'Information et Communication : 24 crédits Université Stendhal, Institut de la Communication et des Média Avenue 2012 page 36

التلفزي في كل انحاء المعمورة وخاصة في اوروبا اين كرة القدم يتم فيها التفاوض بملايير الدولارات حيث بدأت بالاهتمام بالدوريات الاوروبية الكبيرة على غرار الدوري الاسباني ليقا و اليق 1 الفرنسية و السيري 1 الايطالية و المنافسات العالمية كرابطة ابطال أوروبا و الكأس الاوروبية الخ... و شراء بث كأس العالم 2018 و 2022 حيث تحكمت في كل ضغيرة و كبيرة واتسمت بأحادية قطبية رياضية .
سنة 2012 شبكة الجزيرة تطلق باقة بين سبور الرياضية في مكان الجزيرة الرياضية التي تبث بالفرنسية و ذللك للمنافسة في فرنسا خاصة العدو اللدود كنال بلوس "**canal+**" الفرنسية و اغلى القنوات العلمية. بعد ذلك و بعد شراء كل شيء يمكن شراؤه في البث الرياضي انقلت هذه الالة الى الفرق الرياضية بدأ الاغنياء القطريين في شرأء كل ما يمكن شراؤه مثل شراء الفريق الفرنسيPSG و MALAGA الاسباني ولم تتوقف قطر في ذلك بل ذهبت الى ابعد ما يمكن الوصول اليه وهذا الجدول يبن اهم الاحداث و التظاهرات الرياضية العالمية المنضمة و المرتكزة في قطر .[1]

اعتبر كثير من الباحثون الرياضة كقوة ناعمة و سياسة صناعية و ذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال ، و حبة الكرز فوق الحلوى استضافة الامارة لفعاليات كأس العالم لكرة القدم 2022 حيث كللت السياسات القطرية بهذا النجاح الكبير و هي استضافة هذا الحدث من بين يدي اكبر الدول العلمية على غرار فرنسا و انجلترا واسبانيا و ما يأتي من فوائد سواء على المدى القريب او البعيد[2]

استطاعت قطر بالدبلوماسية الرياضية ان تصعد الى اعلى ما يمكن الوصول اليه في الساحة الدولية ، وكان شرف استضافة كأس العالم لكرة القدم لسنة 2022 اكبر دليل لقوة و نفوذ ونجاح الامارة في سياساتها المنتهجة ،فالمتعارف عليه ان كأس العالم لكرة القدم و الألعاب الأولمبية كانوا دائما م يمثلون ادوات للتطوير و التقدم و ويجلبون الشهرة و التعريف للدول هذه الشهرة التي تسمح لقطر بجلب السواح الاجانب و الاستثمارات و خاصة الادمغة التي تراهن عليهم الامارة للنهوض بقطر و بناء استراتجيات على المدى البعيد.[3]

كخلاصة لهذا المطلب:اختارت قطر الرياضة كمرتكز للتواجد في الساحة العالمية حيث استعملت الرياضة كأداة للدبلوماسية ذات الأولوية و التي قرر الاستثمار فيها من اجل قضية التواجد و البروز في الخريطة العالمية ، واكد: «باسكال بونيفاس في كتابه "قطر اكبر قوة رياضية "ان قطر اختارت الدبلوماسية الرياضية في قضية الوجود في الساحة العالمية و ذلك لعدة اسباب اولاها ان الامارة لا تستطيع تكوين قوة

---

[1] جمال عبد الله السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2014 استشارة يوم 2015/03/07 على : الرابط14:30

[2] Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op.Cit.p23

[2]CF2R« L'influence grandissante de l'Arabie Saoudite au Proche-Orient »Juillet2013 PAGE 155

[3] Les outils d'influence de l'émirat du Qatar .Op.Cit.p31

عسكرية تكون قوية كفاية لصد التهديدات المحتملة ضد الأمارة و منه استحال استعمال القوة الصلبة في سياساتها الخارجية ، ومنه ركزت الامارة كل قوها على القوة الناعمة الجزيرة و الرياضة . الذان اعطيا هذه الصورة الايجابية للأمارة .»

المطلب الثاني : الغاز في السياسة الخارجية القطرية.

التحول من القوة الاقتصادية الى القوى السياسية

بينما يعبّر الساسة ووسائل الإعلام في الغرب في كثير من الأحيان عن مخاوفهم بشأن استخدام النفط كسلاح لأغراض سياسية ، لم تلجأ دول الخليج إلى استخدام هذا السلاح سوى مرتين فقط في تاريخها: الأولى أثناء الحرب بين العرب وإسرائيل عام 1967 ، حيث حظرت دول الخليج النفط العربي وأوقفت تصديره للعالم لمدة شهرين تقريبًا، ومع ذلك فإن هذا التصرف لم يؤثر بشكل كبير على أسعار النفط العالمية والدول المستهلكة للنفط؛ حيث زادت إيران وفنزويلا إنتاجهما من النفط لتعويض الانخفاض في إمدادات النفط العربي ، الانقطاع الثاني كان خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 ، بهدف معاقبة الدول الداعمة لإسرائيل عسكريًا (الولايات المتحدة بالأساس)، واستمر لمدة ستة أشهر وأدى إلى تضاعف أسعار النفط أربعة أضعاف ، مما أضر بشكل كبير بالاقتصاد العالمي.

رغم ذلك ، ومنذ هاتين الحادثتين ، لم يُستخدم النفط الخليجي كوسيلة تهديد أو كسلاح ، ولكن كأداة للاستقرار، فعند بروز أي خطر جدي على إمدادات النفط بما يهدد بزعزعة استقرار السوق ، تلجأ دول الخليج – خاصة المملكة العربية السعودية – إلى إنتاج المزيد من النفط لتحقيق الاستقرار في الأسعار. وكمثالين على السعي لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط ما جرى مع أزمتي الكويت وليبيا ، فعندما توقف الإنتاج الكويتي في أعقاب حرب الخليج الأولى في عام 1991 ، سرعان ما تحركت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وملأتا الفجوة التي خلفتها الكويت وبالكاد ارتفعت أسعار النفط ، وعندما انهار إنتاج ليبيا من النفط (والذي يبلغ مليون برميل يوميًا) بسبب الأزمة الأخيرة في عام 2011 ، مما أثار المخاوف من ارتفاع حاد في أسعار النفط بما يسبب ضررًا شديدًا لأوروبا ، حينها ومجددًا ، انبرى السعوديون للإنقاذ وتعويض نقص النفط الليبي، ومنع أسعار النفط من الارتفاع بشكل حاد.[1]

قطر، دولة صغيرة لكنها عملاق فيما يخص السيولة المالية مقارنة بمساحتها وعدد سكانها. ويركز الكاتب على تجربة الانتقال من دولة كانت تعيش على الصيد وتجارة اللؤلؤ إلى قوة اقتصادية ذات بعدين:

[1] الخليج و استخدام الادوات الاقتصادية للتأثير السياسي صحيفة ساسة بوست الخليجية ، 26 ماي,2014 ص07

1. قوة مالية أصبح دخلها القومي يتجاوز 173 مليار دولار (2011) وتعود هذه القوة إلى مدا خيل الغاز والصندوق السيادي لقطر الذي يتولى إدارة الفائض المالي من عائدات الغاز في قطاعات اقتصادية أخرى.
2. قوة "غازية" Force gazière: إن امتلاك قطر لثلث احتياطي الغاز ووضعها المتقدم كأول دولة مصدرة للغاز المسال في العالم ، إذ قفزت نسبة الإنتاج من 89 إلى 106 مليار متر مكعب أما كمية النفط فهي في حدود 25,4 مليار برميل. [1]

لم يخف المسؤولون القطريون إحساسهم بخيبة الأمل عندما علموا ان بلادهم تتمتع بالقليل من الاحتياطيات النفطية والكثير من الاحتياطيات في مجال الغاز. كان ذلك في سبعينيات القرن الماضي ، حين كانت الدولة الجديدة تتلمس طريقها في عالم يموج بالصراعات. وعلى غير الحال مع جيرانها من الدول الخليجية الأخرى التي حبها الله احتياطيات نفطية ضخمة ، عملت على توظيفها لمقابلة بناء دولة حديثة والتعويض عن قلة السكان ، فإن ذلك لم يكن متاحا لقطر ، التي اعتبرت وقتها جغرافيا وكأنها امتداد للمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية. كان النفط وقتها سيد الموقف. فالسوق كانت تعاني من شح في الإمدادات. ثم جاءت حرب أكتوبر العربية – الإسرائيلية في العام 1973 ليرتفع سعر النفط أربعة أضعاف. والأهم من هذا هو ما صحبه من ارتفاع في مكانة الدول المنتجة والمصدرة للنفط. ولم يكن لقطر نصيب كبير ، وبالتالي لم تحصل على الوهج السياسي والدبلوماسي والعائد المالي اللذين تمتع بهما جيرانها في السعودية والكويت وحتى الإمارات.

يضاف الى هذا ان الغاز كان يحتل مرتبة متأخرة كمصدر للطاقة بسبب التعقيدات التي تحيط بسوقه وصناعته ، اذ يتطلب استثمارات ضخمة وتواصلاً بين المنتج والمستهلك عبر خطوط أنابيب قائمة وتعاقدات طويلة الأمد ، تصل الى 20 أو 25 عاما ، وهيكلا سعريا ثابتا. فإقامة معمل لتسبيل الغاز يكلف نحو ملياري دولار ، كما ان كلفة بناء الناقلة التي تحمل الغاز هو 350 مليون دولار في المتوسط ، والمرفق الذي يستقبل شحنات الغاز يحتاج الى نحو مليار دولار للتعامل مع مليار قدم مكعب من الغاز يوميا. ورغم هذا ، كان سعر الغاز رخيصا مقارنة بالنفط. بل كان كل أمل منتجي الغاز ربط سعره بسعر النفط الخام.[2]

تطور التقنية في صناعة الغاز

على ان النصف الثاني من عقد التسعينيات شهد تطورات رئيسية دفعت بقطر الى الصدارة ، مستفيدة من

---

[1] حسني عبيدي ، قطر اليوم: المسار الفريد لإمارة غنية ، مركز الجزيرة للدراسات 2013/09/22 استشارة يوم 2015/02/17 على: الرابط16:30 http://studies.aljazeera.net/bookrevision

[2] احمد السيد ، الغاز يرسم صورة قطر السياسية ، صحيفة السفير العربي ، استشارة يوم 2015/04/02 على: الرابط 17:40 http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/08.htm

حقيقة انها تملك ثالث احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم بعد كل من روسيا وإيران. وعلى رأس هذه التطورات أن زيادة عدد الدول الضالعة في تجارة الغاز أسهمت من ناحية في نمو حجم الاستثمارات ، خاصة في ميدان تسييل الغاز ، ومن ثم تحقيق اختراقات في الجانب التقني. فالغاز أصبح يُنتج أولاً ثم ينقّى وتُزال المياه والشوائب ومخلفات النفط منه ، ثم يجري تبريده تحت درجة حرارة تصل الى 260 درجة تحت الصفر حتى يمكن تخزينه ونقله عبر تحميله على ناقلات خاصة. ويخزن في أماكن محمية ومعزولة ، وبالتالي لم يعد محتاجا الى خطوط أنابيب كما كان عليه الأمر سابقا. وبعد وصوله الى وجهته ، يعاد الغاز الى حالته الأولى ومن ثم يمكن ضخه للتوزيع في إطار شبكة خطوط الأنابيب العادية. وأسهم هذا التطور في تجاوز القيود التي كانت تكبل تجارة وصناعة الغاز وأعطاها مرونة ، الأمر الذي خفض كلفة الاستثمارات المطلوبة ، اذ تراجعت مثلاً كلفة بناء الناقلات بنحو 60 في المئة. وطال الامر معامل التسييل التي انخفضت كلفتها بنحو الثلث ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة ، فقد شهدت تجارة الغاز الطبيعي ، خاصة ذلك المسال الذي يتمتع بقلة التكلفة ، زيادة ملحوظة في حجمها. فقامت في العام 2002 نحو 12 دولة بشحن 113 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال ، بمقابل أربعة ملايين طن تم شحنها في العام 1997. وتلاقت الدول الرئيسية في هذا الميدان على فكرة تأسيس منظمة تُعنى بالغاز على غرار منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) .

بروز قيادة قطرية جديدة

صحبت التطورات النوعية في سوق الغاز تولي قيادة سياسية جديدة زمام الأمور في قطر العام 1995. وعمل الأمير حمد بن خليفة الذي انقلب على والده ، ورئيس وزرائه حمد بن جاسم، بنشاط على الاستفادة من هذه التطورات، واستغلال ثروة البلاد في ميداني النفط والغاز لمساندة سياسة خارجية مستقلة، ومتميزة، تسهم في إعادة تشكيل صورة قطر على المسرح الدولي والإقليمي، و«جعلها وسيطا بين الشرق والغرب» (بحسب دراسة أعدت في «مدرسة لندن للاقتصاد» LSE) في تموز/يوليو 2012. يبلغ الاحتياطي المؤكد لقطر من النفط حوالي 25,4 مليار برميل، وهي تنتج نحو 1,2 مليون برميل يوميا بصورة رئيسية من حقلي «الدخان»، وهو الأقدم، و«الشاهين»، الأحدث، الذي يوفر ثلث الإنتاج القطري النفطي. حجم النفط الخام المنتج يوميا يبلغ في المتوسط 830 ألف برميل في اليوم، والبقية سوائل، ما يجعل الدوحة تحتل المركز السادس عشر في قائمة الدول المصدرة للنفط على نطاق العالم، والمرتبة السابعة على مستوى أوبك. هذا الى جانب طاقة تكريرية في حدود 338,700 برميل يوميا من مصفاتي «أم سعيد» و«رأس لفان».

وتعتبر السوق الآسيوية الميدان الأول لصادرات قطر من الغاز، اذ تستوعب أكثر من نصف تلك الصادرات، تليها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وكان التقدير ان السوق الأميركية ستكون مرشحة للنمو بسبب تصاعد الطلب المحلي على استهلاك الغاز من 22,5 تريليون قدم مكعب في العام 2002 الى 31,4 تريليون في العام 2025، في الوقت الذي لن يتجاوز فيه الإنتاج المحلي 24 تريليون

قدم مكعب في ذلك العام. وسيتم التعويض عن الفرق الذي سيصل الى 7,2 تريليونات عن طريق الاستيراد.

كما وضعت قطر خططا لدورها الخارجي بتبني أدوات عديدة من القوة في رسم سياستها الخارجية ، معتمدة في ذلك على القوة الذكية smart power ، بممارسة النفوذ من خلال الجمع بين القوة الناعمة soft power والتي جسدها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بالعمل على تحويل قطر من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية و إعلامية مؤثرة داخليا و خارجيا. [1]

و تمكنت قطر من وضع إستراتيجية تضمن لها البقاء و تحقق لها المكانة الإقليمية ، من خلال مع دول الجوار ، وعلى "Zéro problèmes تبني دور محايد يقوم على سياسة "تصفير المشاكل البراغماتية التي سمحت لها بأن تكون صديقًا لدول تجمعها خلافات ، و على سياسة الكيل بمكيالين.

و قد أشار "أوليفييه دالاج الملحق الصحفي السابق بالسفارة الفرنسية في البحرين و صاحب كتاب "قطر ، سادة اللعبة الجدد" في هذا الصدد ، إن "الشيخ حمد عندما تسلم السلطة في 1995 ، كان لديه هدف وحيد هو وضع قطر على الخارطة ، فاستخدم موارد الغاز الذي كان والده يرفض تطويرها خوفا من تغيير طبيعة المجتمع القطري"، وبعد 18 سنة من الحكم استطاع أن يحقق هدفه ، بفعل امتلاكها لترسانة مالية ضخمة تجبر دول الجوار والعالم على احترامها ، وبات دورها الدبلوماسي المدعوم بالثروة معترفا به ، كما أن الحس الاستراتيجي الذي يتمتع به الشيخ حمد سمح له بأن لا يفوت فرصة التغيير في المنطقة العربية لممارسة دوره و تحقيق طموحاته الإقليمية.[2]

لم تكتف قطر بمخزونها الغازي وما يمنحه لها من قدرات سياسية ، بل عمدت السلطات في البلاد إلى استغلال الفائض المالي الكبير في تعزيز نفوذها الاقتصادي في الخارج خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة مستغلة أصداء الأزمة المالية عام 2008 من خلال هيئة الاستثمار القطرية إضافة إلى الاستثمارات الخاصة لأمراء العائلة المالكة في شركات كبرى كفولكس فاجن "شركة سيارات" وسينسيبري "سلسلة سوبر ماركت عالمية" وبنك باركليز، كما شملت الاستثمارات المجال الرياضي وشراء الأندية وأشهرها نادي باريس سان جيرمان الفرنسي إضافة إلى قيام "قطر للغاز" برعاية عدد من أكبر أندية أوروبا.

الصحوة الاقتصادية القطرية التي منحتها قوة في زمن تقاس فية مؤشرات التقدم و التطور ليس بامتلاك ترسانة عسكرية او رقعة جغرافية كبيرة او كثافة سكانية بل بالعكس تماما قد تصبح هذه الصفات و المقومات سلبية على الدولة بل من يمتلك اقتصادا قويا و منافسا هو الذ يسيطر على زمام الامور ، هذا

---

[1] الشيخ حمد بن خليفة...عهد من الانجازات ، الثلاثاء 2013/06/25. استشارة يوم 2015/02/18 على: الرابط19:30 http://www.aljazeera.net/news/pages/e778760

[2] الزعامة القطرية... حرس جديد يقود رؤية قطر 2030 ، موقع العرب ، 2013/06/26 ، استشارة يوم 2015/03/25 ،على :18:00 ،الرابط: http://www.alarab.co.uk/?p=47654

ما سعت و تسعى اليه الامارة و اللدليل على ذلك المؤشرات الجيد و المراكز المتقدمة في المستويات و السلالم العالمية ، هذه القوة الاقتصادية التي اعطت لقطر قوة و نفوذ على مستوى العالم ، و من جهة اخرى هذه الايرادات المتأتية من صادرات المحروقات و التي استخدم اغلبها في الجانب الاستثماري خصوصا في كبرى الشركات العالمية و في كافة انحاء العالم. وحيث تمتلك قطر موارد مالية كبيرة قادرة على توظيفها دولياً في سياسة خارجية نشطة ، إلا أنها لا تشكل وحدها عوامل القوة في الدول المعاصرة ، وخاصة في حال الدول ذات المساحات الصغيرة جداً ، أو ذات الموقع الجغرافي المتطرف ، أو لناحية الأهداف الكبرى إقليمياً ودولياً. هذه النشاطات الاقتصادية سمحت بتكوين علاقات قوية مع عديد من الشخصيات العالمية ، بحيث اصبحت قطر حليف من الطراز الاول في منطقة الشرق أوسط والغرب على غرار العلاقات القطرية الفرنسية و التدخل الثنائي في الازمة الليبية سنة 2011 للإطاحة بالعقيد معمر القذافي.

بالنسبة لقطر ، فهي وفق مفاهيم الجغرافيا السياسية دولة صغيرة إذا فهي أمام إستراتيجيتين ؛ إما عدم الانحياز أو الدخول في تحالف حمائي مقابل التنازل عن جزء من سيادتها، فماذا ستختار قطر؟

بالنسبة للإستراتيجية الأولى "عدم الانحياز" ، فهي لا تناسب قطر بسبب وقوعها في منطقة تهم السياسة الدولية ، وتعد محط أنظار العالم لما تملكه من ثروات كما أن منطقة الخليج العربي شهدت عدة صراعات وحروب خلال فترة قصيرة ، إذاً فسياسة عدم الانحياز ضمن هذه المنطقة ستجلب لقطر الويلات.

وفق هذه المعطيات صاغ صناع السياسة القطرية سياستهم بصورة مبتكرة على أساس ضمان الأمن من الخطر الخارجي ، وتحقيق المكانة المؤثرة ، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين ، ولم يغفلوا عن موازين القوى الإقليمية والعالمية ، كي يستطيعوا التحرك بسهولة من خلال دبلوماسية الوساطة النشطة وغيرها من أدوات القوة الناعمة التي تملكها قطر مدعومة باقتصاد قوي مبني بصورة أساس على مشتقات النفط والغاز الطبيعي.

ونتيجة لغياب مفهوم واضح للأمن القومي الإقليمي ، اضطرت قطر لاستضافة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية ، استطاعت من خلالها أن تعوض النقص في قوتها الصلبة العسكرية ، وبرغم ذلك لم تلغي خيار تدخلها العسكري الخارجي ، لكن ضمن تحالف يوافق أهدافها كما حدث في ليبيا.[1]

رغم احتفاظ قطر بالقاعدة الأمريكية الأكبر في الخليج والتي كانت مركزا للعمليات أثناء حرب العراق ، إلا أن قطر سعت إلى تطوير علاقة الاعتماد المتبادل مع عدد كبير من الشركاء من خارج المعسكر

[1] Par Jean-François Fiorina Géopolitique du Qatar"Diplomatie du tapis volant" ou réel appétit de puissance ? Comprendre Les Enjeux Stratégiques Note hebdomadaire d'analyse géopolitique de l'ESC Grenoble. 22 mars 2012 PQGE 25

الأمريكي إذا صح التعبير ، ففي نفس العام "2009" الذي وقعت فيه قطر اتفاقًا لتزويد بريطانيا بالغاز ، كانت توقع اتفاقًا مماثلًا مع شركتى "شنوك" و"بتروتشينا" الصينيتين لبيع 5 ملايين طن من الغاز سنويًا ولمدة 25 عام حيث يمكن أن تضمن قطر إمدادات غازية متصلة للسوق الصيني المضطرد، في حين تمثل الصين سوقًا مفتوحة ومتنامية للغاز القطري. [1]

[1] مصطفى اللباد، "مرجع سابق.

الفصل الثاني:طبيعة السياسة الخارجية القطرية في النظامين الاقليمي و العالمي.

المبحث الأول : قطر في الساحتين الاقليمية و العالمية

المطلب الأول:علاقة قطر بدول مجلس التعاون الخليجي.

تعتمد الدبلوماسية القطرية ركيزتين أساسيتين هما : 'العقلانية' و الواقعية' كمنهج استراتيجى فى العلاقات الدولية وهو يتيح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية وبالتالي تحصل علي ثقتها ، ومن ثم تستطيع قطر أن تستثمر هذه العلاقة المتميزة فى بذل المساعى الحميدة وتقريب وجهات النظر بما يحقق حل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار. وعلي المستوي الدبلوماسي الدولي تتبني قطر سياسة القرب المتوازن مع الولايات المتحدة والغرب عموما إلى جانب إسرائيل وأن هذه السياسية المتبعة مع الغرب لا تخدم دورها كلاعب عربي مهم بقدر ما تخدم مصالح قطر كدولة ، وبالتالي فإن هذه الفاعلية التي تظهرها الحكومة القطرية إنما تأتي لطبيعة الهدف الاستراتيجي للدولة القطرية.

فحكومة قطر تريد فيما تتبناه من سياسة خارجية ودبلوماسية فاعلة في الوقت الحالي الذي يشهد انقساما عربيا و دوليا ، أن تطرح نفسها في العالم العربي والإقليمي بصورة الطرف والوسيط المحايد الواضح الذي يحترمه الجميع فضلا عن البحث القطري عن التراكمية السياسية ، فتتميز طبيعة القيادة السياسة الحاكمة في قطر مقارنة بغيرها من الدول بصغر سن القيادة من أمير الدولة ورئيس وزرائها ، وهو ما يعطيها الدافع للبحث في إيجاد تراكمات سياسية تاريخية تمكنها مستقبلا من تثبيت و تمكين لدورها السياسي بصورة أفضل. [1]

إن بحث حكومة قطر عن دور ذو أهمية وفعالية في الراهن العربي و الدولي ينطلق من بحث عن تجربة و تراكمات سياسية لقيادة شابة و كذلك طرح قطر لنفسها كبديل يشبه الخط الأزرق وهو الخط الفاصل الذي رسمته الأمم المتحدة بين لبنان من جهة وإسرائيل وهضبة الجولان المحتلة من جهة أخرى في 2000 ، ويقبل به الجميع لكنه يزعج.

بُنِيت كثير من المواقف الخارجية القطرية على أساس التمايز عن المواقف السعودية ، والاستقلال عنها ، بل ومناقضتها إن اضطر الأمر ، وهو ما أزم علاقة الدولتين لفترات طويلة تخللتها فترات من المصالحة ، والاتفاق على قضايا بعينها. وخاصة أن المصلحة الكلية للدولتين تصاغ في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، تجاه أخطار محددة تهدد البنية الخليجية كاملة ، وأهمها التهديد الإيراني.

وتلعب الحالة الجيوسياسية لدولة قطر دوراً في تناقضاتها السياسية ، وخاصة أنها تقع بين قوتين إقليميتين كبريين (السعودية وإيران) على امتداد جغرافي ضيق جداً ، وعدد محدود من السكان ، مع ثروات ضخمة تؤهلها لأن تكون محط أطماع خارجية.[2]

---

[1] حتى ناصف يوسف مرجع سابق ص 178

[2] عثمان سيد عوض ، "العلاقات الإيرانية–الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل" ، مختارات إيرانية ، العدد 28 ، نوفمبر ص 56

ولذلك فقد تحالفت العائلة الحاكمة في قطر مع بريطانيا منذ العام 1916 لمواجهة الطموحات السعودية ، فأدار التاج البريطاني قطر وأمنها وقتذاك من الهند. وفي السياق نفسه يمكن رؤية تقديم قطر لقاعدة "العيديد" إلى سلاح الجو الأميركي العام 2003 (إبان غزو العراق) مجاناً ، باعتباره بوليصة تأمين ضرورية لمواجهة السعودية وإيران ، مع الملاحظة أن قطر شرعت في توسيع "قاعدة العيديد" وبنائها منذ العام 1996. وتتحالف الدوحة في مواجهة السعودية ، مع قوة من خارج المنطقة لحماية أمنها (الولايات المتحدة)، كما ارتبطت في الوقت عينه بعلاقات أكثر من جيدة مع قوة إقليمية من داخل المنطقة (إيران) ، كما اعتمدت في فترات من سياستها الخارجية على علاقات جيدة مع (إسرائيل).إذ لا تملك الدول الصغيرة حجماً – وفقا لنظريات العلوم السياسية – خيارات كثيرة لحماية أمنها ، فإما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص.
ومع انتهاء الحرب الباردة ظهر خيار ثالث ، نتج من التغير الهيكلي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، وهو المتلخص في التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية.فانتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاثة ، ولكنها لا تنحصر في أي منها. بمعنى آخر جمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظفته لمصلحتها ، أي حماية نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة (السعودية أو إيران). ولم توفر قطر البديل الثالث المتاح نظرياً أمام الدول الصغيرة ، أي التحالف مع مجموعة دول في المنظومة الدولية .[1]

العلاقة القطرية مع السعودية الامارات و البحرين :

1-العلاقة القطرية مع السعودية : تعود جذور العلاقات بين قطر والسعودية منذ بداية القرن العشرين عندما طالبت السعودية بضم قطر لها باعتبارها جزءاً من إقليم الأحساء وبإلحاح من الجانب البريطاني تم الاعتراف بحدود قطر بعد ذلك بسنتين. ولم يقف إلى هذا الحد من قبل السلطات السعودية من هذا الاعتراف وذلك بعد تفجر الذهب الأسود في قطر وظلت هذه المشكلة مثار جدل حول أحقية قطر بالتنقيب عن نفطها بمساعدة الشركات الاجنبية وهو النزاع الذي التزمت به بريطانيا مع قطر وأيدته طيلة وجودها في منطقة الخليج العربي. وفي العام 1965 وقعت قطر والسعودية اتفاقا يقضي باتخاذ ترسيم الحدود بينهم.

حادثة مركز الخفوس الحدودي 1992

تطورت هذه العلاقة إلى ان تفاقمت منذ حادثة الخفوس عام 1992 حين زعمت الحكومة القطرية بأن قبيلة آل مرة ساندت القوات السعودية وقامت بمواجهة القوة القطرية. وقد قيل حينذاك بأن الحادث يتزامن مع طرح قضية التجمع القبلي في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وقطر، حيث يتوزع أفراد القبيلة

[1] إيمان رجب ، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟" ، السياسة الدولية ، العدد 187 ، يناير 2012. ص 156

في المناطق الواقعة تحت سيادة البلدين.

وقد حاولت السلطات السعودية احتواء الازمة في وقت لاحق عن طريق استرضاء بعض رجال قبيلة آل مرة واستمالة بعضهم المتواجدين في قطر. وبحسب الرواية القطرية ، فإن السعودية عمدت إلى استغلال بعض أفراد القبيلة في عملية الانقلاب عام 1995 ضد الحكومة القطرية الحالية بالتعاون مع الأمير السابق خليفة آل ثاني. والذي أدى إلى إسقاط جنسية وتهجير المئات من رجال القبيلة إلى السعودية بحجة أن من يحمل الجنسية القطرية يجب أن يكون موالياً مائة بالمئة للعائلة الحاكمة في قطر. وتبقى مشكلة قبيلة آل مرة جزءا من الخلاف القطري السعودي ضمن ملفات أخرى لم تحسم بعد.

1996 القمة الخليجية

في ديسمبر العام 1996 حين اختارت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط الشيخ جميل الحجيلان اميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي مقابل مرشح قطر في ذلك الحين عبد الرحمن العطية – الأمين العام السابق – فاحتج أمير قطر حمد بن خليفة على ذلك وقاطع الجلسة الختامية لقمة مسقط الخليجية في ذلك الوقت، ومما زاد في الأزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة على الأمير الحالي التي رتبها والده الأمير السابق الشيخ خليفة سعيا للعودة للحكم بعد انقلاب ابنه عليه العام 1995 فرغم أن الأمير الوالد – الحاكم السابق – رتب المحاولة وهو موجود في أبوظبي واستعان بقطريين من أتباعه كانوا موجودين في أبوظبي وآخرين داخل قطر ، إلا أن الدوحة اعتبرت ان لبعض الأطراف السعودية يداً في هذه المحاولة ، ومن هنا بدأت الأزمة الحقيقية التي شهدت الكثير من الإشكاليات واستخدمت قطر وسائل الإعلام ودعمتها ماليا مناوئين للسعودية.[1]

سحب السفراء 2014 في مارس 2014 قررت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائها من قطر. وجاء في بيان مشترك للدول الثلاث أن القرار اتخذ بعد فشل كافة الجهود في إقناع قطر بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد ، سواءً عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي.[2] وقد وظفت قطر قناة الجزيرة ، كإحدى أقوى أدواتها الناعمة في السياسة الخارجية ، إلا أنها بقيت رهينة العلاقات القطرية–السعودية من جهة، وتناقضات السياسة الخارجية من جهة أخرى ، عبر دعم ملفات بعينها ، أو عبر ترويج صورة لقطر مناقضة لمساراتها السياسية. إذ تسبّبت القناة الإخبارية في حدوث مشاكل دبلوماسية كثيرة للدوحة. فقد ضغطت الولايات المتحدة مراراً على قطر بسبب مواقف الجزيرة المناهضة

---

[1] محمد طلال ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير السياسة الدولية، العدد 192 ، ابريل 2013 ، المجلد 48 ص182

[2] جمال عبد الله ، أزمة سحب السفراء من الدوحة : البواعث والتداعيات ، الدوحة ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 24 مارس 2014،استشارة يوم 2015/03/21 على 10:00الرابط :http://studies.aljazeera.net/reports/03/2014

للولايات المتحدة عموماً ، والتغطية السلبية للغزو الأميركي للعراق ، بينما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها لدى قطر في العام 2002 بعد التغطية الصحافية الناقدة للشؤون المحلية السعودية.

الذرائع السعودية إزاء قطر

إن ما تبديه السعودية من أنها بذلت جهودا كبيرة للتواصل مع دولة قطر على كافة المستويات بهدف الاتفاق على مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون وفي الاتفاقيات الموقعة بينهما والتي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر ليس إلا من قبيل ذر الرماد في العيون لتخفي نواياها بفرض الوصاية السعودية على دول الخليج في جميع المجالات وخصوصا في الملف السوري.[1]

لذلك كان رد فعل دولة قطر بعد إعلان الإدارة الأمريكية عن "استراتيجيتها السورية" الجديدة في أن تتراجع عن تنفيذ التزاماتها بالاتفاقية الموقعة من قبل الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر والمبرمة على إثر الاجتماع الذي عقد في الرياض في نوفمبر/ تشرين أول 2013 والتي وقعها وأيدها جميع قادة دول المجلس كونها تكبل هذه الدولة الطموحة في أن تلعب دورا في السياسة العربية يفوق إمكانياتها المالية المطلوبة لدعم المخططات الأمريكية في الملفات العربية وفي مقدمتها الملفان السوري والمصري.[2]

تداعيات الخلاف على المنطقة العربية

إن تدعيات هذا الخلاف بين الدوحة والرياض لابد وأن يصيب السعودية قبل غيرها بأذى موجع قد يجبرها على البحث عن حلفاء إقليميين أقوياء يسهمون معها في شل إمكانيات وعربدة الدولة الصغيرة في منطقة الخليج ولا يستبعد أن تطرق الرياض أبواب طهران التواقة لإقامة تفاهم واسع معها من أجل قيامهما كدولتين كبريين في المنطقة بفرض الأمن والاستقرار في محيطهما الإقليمي خصوصا وأن تقاربا يلاحظ في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران بعد مجيء الإصلاحي حسن روحاني إلى سدة السلطة في طهران.

العلاقات القطرية البحرينية : يعود تاريخ العلاقات بين قطر والبحرين منذ عقود مضت ولكن في العام 1939 قررت بريطانيا القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة، منح أرخبيل جزر حوار إلى البحرين، التي حولتها البحرين إلى موقع سياحي ولكن قطر لم تعترف بالقرار البريطاني في ذلك الوقت.

وقد تطورت هذ العلاقات وأدى إلى نشوب خلاف عام 1986 إلى نزاع مسلح لولا تدخل الملك فهد بن عبد العزيز لرأب الصدع بين البلدين وإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[1]. كما حاولت الإمارات

---

[1] محمد صلاح ، تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى مقال تحليلي في جريدة الاهرام المصرية يوم2013/03/03 استشارة يوم 2015/03/22 على 11:00 ،الرابط :
http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid

[2] محمد صلاح ، جريدة الاهرام ، مرجع سابق

التدخل لحل الصراع ولم تنجح.

في مطلع العام 2001 هجرية قررت المحكمة التي يوجد مقرها في لاهاي بهولندا بأن البحرين لها الحق في جزر حوار، ورفضت دعوى قطر للمطالبة بها لكن المحكمة قررت أيضا سيادة قطر على جزيرة زبارة ورفضت الدعوى البحرينية المطالبة به كما حكمت المحكمة التي تعد قراراتها ملزمة ونهائية، بسيادة قطر على جزيرتين صغيرتين هما جنان وحدّ جنان.

تقدمت المنامة باحتجاج إلى حكومة قطر بسبب فيلم بثته قناة الجزيرة التابعة للحكومة القطرية، يسلط الضوء على الاحتجاجات المستمرة من قبل الشيعة في البحرين ضد الحكومة. وبدورها انتقدت الصحف البحرينية الفيلم الوثائقى المكون من 50 دقيقة ووصفتها بأنها أكاذيب وافتراءات، حيث يظهر الفيلم كيف كان يتم استخدام الموقع الاجتماعى فيس بوك في استهداف نشطاء الديمقراطية. وذكرت صحيفة الجارديان أن الفيلم عرض على قناة الجزيرة بالإنجليزية فقط دون العربية، إذ يأتى ذلك بعد انتقادات واسعة تعرضت لها القناة القطرية بسبب تغطيتها المتحيزة ضد الانتفاضة في البحرين مقارنة بتعاطفها الكبير مع الثورات في مصر وتونس وسوريا.

العلاقات القطرية الاماراتية:

تسم العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بالتعاون الإيجابي لاستراتيجي حيال مختلف القضايا المطروحة على الساحة الاقليمية والدولية وضمن التنسيق في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي وفي كافة المجالات ، وعلى رأسها القضايا السياسية حيث شهدت هذه العلاقات زخما كبيرا في السنوات الأخيرة أكدتها الأحداث والتغييرات الحاصلة في العالم العربي خلال الأشهر الأخيرة ، حيث سعى الجانبان للتنسيق في المواقف لأنه وبلا شك سيزيد من قوة الرأي المتوافق عليه الأمر الذي عكس مستوى من التميز والرقي قلما تتصف بها العلاقات بين الدول. [1]

وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، ارتكزت الجهود الاماراتية القطرية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط على إيجاد حل سلمي شامل وعادل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي .

مؤخرا ، تبادلت الإمارات وقطر بعض الرسائل غير المباشرة، ويستطيع المراقب العادي فك الشفرة بسهولة ، الأمور ليست على خير ما يرام ، أصبح الرأي العام شريكا حقيقيا في هذه القضايا، ولم يعد قاصر على قنوات الاتصال الثنائية ، ما يسهم بشكل أو بآخر في التأثير على جوهر الخلافات وطريقة إدارتها. [2]

---

[1] سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في قطر ، استشارة يوم 2015/03/22 على 17:00 ، الموقع الالكتروني http://uae-embassy.ae/Embassies/qa/Content/2351

[2] محمد طلال مرجع سابق ص 184

المطلب الثاني : قطر و باقي الدول العربية

العلاقات القطرية المصرية : مَحَطَّات متعددة للعلاقات بين القاهرة والدوحة فى عهد أمير قطر توتّرت فى عهد مبارك وانسجمت بعد الثورة..أثارت جدل الشارع المِصرى بعد وصول مرسى للرئاسة..وفتح الامير تميم صفحة جديدة مَرَّت العلاقات المصرية القطرية بمراحل مِفصَليّة، منذ أن تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثان إمارة قطر فى 27 يونيو 1995، وحتى اليوم الذى أفصح فيه الشيخ عزمه تخليه عن الحكم لولى عهده تميم بن حمد آل خليفة انقسمت العلاقات بين القاهرة والدوحة إلى مرحلتين، الأولى قبل ثورة 25 يناير، حيث ساد التوتر والشدّ المستمر مع نظام حسنى مبارك حتى وصلت إلى حدّ تجميد العلاقات والزيارات، ثم مرحلة ما بعد الثورة ودعم الدوحة لها منذ اليوم الأول، وبدأ الاستقرار يُخَيّم على العلاقات، خاصةً فى ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم والتى تتميز بعلاقات راسخة مع حكم آل خليفة فى قطر، إلا أنّ الدعم التام لنظام مرسى أثار التوجّس والريبة فى قلوب الشعب المصرى. أسباب عديدة أدّت إلى سوء العلاقات بين مصر وقطر فى عهد مبارك على رأسها سياسة التنافس التى سادت بين القيادتين السياستين فى كلا الدولتين، وحاولت قطر أن تلعب دورا فى قضايا إقليمية ترعاها القاهرة خاصة ملفى السودان، وفلسطين، ثم وصلت العلاقات إلى أسوأ مراحلها أوائل عام 2009، عقب الحرب الإسرائيلية على غزّة ودعم الشيخ حمد لحركة حماس فى القطاع التى كانت على علاقة متوترة مع نظام مبارك، فضلا عن علاقاته المتميزة مع نظام أحمدى نجاد فى إيران المقطوعة علاقته مع مصر منذ أكثر من 30 عام. فتح أبواب الدوحة أمام معارضى النظام مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم والشيخ يوسف القرضاوى، واستضافتهم كان سببًا آخر لتوتر العلاقات، وفتح منابر قناة الجزيرة القطرية لهم لصبّ الهجوم على مبارك وأسرته وسياساته نحو توريث الحكم لنجله جمال، وهو ما أعتبره نظام مبارك مُهين للقاهرة. يوما بعد يوم انهارت العلاقات وتوقفت الزيارات حتى 25 يناير فكانت قناة الجزيرة القطرية ومن خلفها حكم حمد بن خليفة داعما قويًّا للثورة المصرية الاستثمارات القطرية التى دخلت مصر بمعدل 74% خلال الربع الثالث من عام 2012/2011 بنحو 9.8 مليون دولار لتقفز إلى 13.2 مليون دولار، ليصل حجم الاستثمارات القطرية فى مصر إلى 572 مليون دولار، تضخ من خلال 155 شركة قطرية. وتوالت القرارات الاقتصادية التى صَبَّت فى دعم استقرار النظام فى مصر، حيث قَدَّمَت قطر دعمًا لمصر بـ3 مليار دولار فى صورة وديعة أو سندات، كما زَوَّدَت الحكومة بدفعات من الغاز الطبيعى للتغلب على أزمة الطاقة.

نفى الرئيس محمد مرسى فى حواره مع قناة الجزيرة القطرية مؤكدا أنّ علاقات مصر الخارجية تقوم على "الندّية"، وإنّه يقدر دعم قطر المالى لمصر التى تواجه أزمة اقتصادية، لكن هذا لا يعنى أن "تبيع مصر قناة السويس للدوحة، قائلاً أرض مِصْر حرام على غير المصريين".[1]

[1] امال رسلان ، مصر و قطر ، استشارة يوم 2015/03/24 على 18:00 ، الموقع الاكتروني

ويأتى تخلّى أمير قطر حمد بن خليفة آل ثان عن الحكم فى بلاده إلى ولى عهده "تميم" ليغلق صفحة علاقته بمصر التى مرت بمنحنيات عديدة صعودًا وهبوطًا، وفى هذه المرحلة المِفصَليّة التى تمر بها البلدان، حيث تولى ولى العهد الدفة القطرية ، وانتظار المصريين لـ"30 يونيو" للانقلاب على نظام الإخوان، فربما تتغير العلاقات من جديد وعلى أسس جديدة.

قبل سقوط مبارك ، كانت العلاقات الثنائية بين الدولتين سيئة ، فقد عطّلت مصر المبادرات القطرية في جامعة الدول العربية وفي محادثات السلام في دارفور ، على الرغم من جوانبها الإيجابية. أما الآن جدّدت قطر علاقاتها مع مصر مستعينةً بروابطها مع "الإخوان المسلمين" من أجل توطيد أواصر العلاقات مع الفاعلين الأساسيين في النخبة المصرية الجديدة. فضلاً عن ذلك وقد جندت دولة قطر كل طاقاتها لتأليب الشارع المصري لدعم الاخوان ودعم ما تسميه بشرعية الرئيس المخلوع محمد مرسي ضد حكم السيسي وحكمه الامر الذي اوصل الى سحب سفير مصر من الدوحة منذ شهر فيفري 2014 معتبرة ان ذلك كان تدخل في الشأن الداخلي لمصر ، اضافة الى اتهام مصري ضد شبكة الجزيرة لأكاذيب و افتراءات تتعلق بأوضاع و مستحدثاتها.[1]

تقارب مصري قطري

على صعيد انعكاس العلاقات على الأوضاع مع القاهرة فعلى حد ما قاله الصحفي المصري المقرب من السلطة مصطفى بكري تعليقاً على لقاء الوفد الشعبي مع ولي عهد أبوظبي «محمد بن زايد» في القاهرة فإن «بن زايد» قد قال «بأن لديه معلومات تؤكد أن قطر ستغير سياستها تجاه مصر خلال ستة أشهر من تاريخ 23 نوفمبر/2014 ، بما يحقق المصالحة الشاملة بين البلدين » . وقال بأن لديه أمل كبير في الشيخ «تميم» . فيما ذكرت مصادر أخرى بأن المدة تتحدد في شهرين من التاريخ المذكور.

وحول اللقاء الذي تم في الرياض والذي وافقت قطر خلاله برعاية الكويت على إتمام المصالحة فإن «محمد بن زايد » أكد على أنه تولى متابعة التنسيق مع كافة الأطراف الخليجية بما فيها قطر فيما يتعلق بالشأن المصري.[2]

وفي 20 من ديسمبر/2014 الماضي استقبل الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» السفير «عبد الرحمن آل ثاني» المبعوث الخاص لأمير قطر ، وهو ما تم اعتباره قفزة في مسار العلاقات وربما تمهيدا

---

http://www.youm7.com/story/2013/6/24 .

[1] زهير سالم ، العلاقات المصرية القطرية ، مركز الشرق العربي ، استشارة يوم 2015/03/24 على 20:00 ،الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-85.htm

[2] مصطفى بكري ، المصالحة بين قطر والإمارات وانعكاساتها على القضايا الإقليمية صحيفة الاهرام المصرية 2014/11/02 ، استشارة يوم 2015/03/24 على 21:00 http://www.thenewkhalij.com/ar/node/8365?fb_action،

للقاء قمة مصري قطري. وهو ما تم بمتابعة حثيثة من الإمارات والسعودية.[1]
يميل كثير من المتابعين إلى استبعاد تحول استراتيجي في موقف قطر من الملف المصري، ومن الربيع العربي بصورة عامة؛ لكن الواضح ان المصالحة الخليجية – وخاصة التهدئة الواضحة بين الدوحة وأبوظبي – أثمرت هدوءا في موقف قطر من النظام المصري الحالي، حتى وإن لم يتطور هذا الهدوء إلى عودة العلاقات إلى ما نمط ما قبل الانقلاب العسكري.[2]

العلاقات اليمنية القطرية

العلاقات اليمنية القطرية هي العلاقات الثنائية بين الحكومة اليمنية وحكومة قطر. تأزمت العلاقة بين البلدين أثناء ثورة الشباب اليمنية بسبب اتهام صالح لقطر بدعم الثورة والمعتصمين . قامت علاقات دبلوماسية بين البلدين وافتتح كل منهما سفارته في عاصمة البلد الآخر في منتصف السبعينيات من القرن الماضي حيث جسد ذلك بداية مهمة للتطور في العلاقات بين البلدين ، ووقع البلدان خلال تاريخ العلاقات بينهما ، وشهدت الفترة 1990 م 2000 م توقيع وزيري الخارجية في البلدين على محضر إنشاء اللجنة الوزارية اليمنية القطرية المشتركة ، وفي عام 1993 م تم الاتفاق على تبادل الآراء والخبرات والتنسيق في المواقف السياسية المختلفة وفي المحافل الدولية بما يعمق أواصر الأخوة بين البلدين ، وهو ما تجسدت في المواقف الأخوية والقومية والإسلامية الوحدوية لدولة قطر أثناء الأزمة السياسية والانفصال في مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وما أعقب ذلك من زيارات متبادلة للرئيس علي عبد الله صالح وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

العلاقات الجزائرية القطرية

تعتبر العلاقات الجزائرية القطرية من بين الأمثلة الأكثر استقرارا في الساحة العربية . وبينما أصبحت الدبلوماسية القطرية محل انتقاد من قبل دول عربية ، وصلت في بعض الأحيان إلى سحب السفراء ، مثلما حصل بين الدوحة وبقية عواصم الدول الخليجية ، ثم بين الدوحة والقاهرة لاحقا ، إلا أن علاقة الإمارة الصغيرة مع الجزائر ، حافظت على نوعيتها ، حتى في الأوقات التي تصادمت فيها الدبلوماسيتان بخصوص قضايا بعينها ، مثل "الحراك العربي".

بينما تتأزم العلاقات العربية العربية، تتجه العلاقات الجزائرية القطرية نحو التوطّد، ميزتها الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، وكذا الحضور الاستثماري الذي كان آخر أبرز معالمه، مصنع "بلاّرة" لإنتاج الحديد والصلب والذي يعتبر ثمرة شراكة بين مؤسسة "سيدار" الجزائرية، والعملاق القطري "قطر ستيل". وبالرغم من كثرة المؤاخذات التي سجّلتها الجزائر على الحكومة القطرية، بسبب مواقف الأخيرة

[1] مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء القطري 2013/01/03 قناة مصر الاولى ، 2013/01/12 مقابلة مع الجزيرة.
[2] محمود أبودنيا ، قطر تنتظر التحول السياسي الإيجابي الكبير في مصر ،صحيفة الأهرام العربى ، حوار الطيب الصادق 2014/12/04. تاريخ الاستشارة 03/03/ 2015الساعة 13:00 http://www.thenewkhalij.com/ar/node

من بعض القضايا، وفي مقدمتها ما عرف بـ"الربيع العربي"، إلا أن العلاقات الثنائية لم تتأثر، بل حافظت على مستوى معيّن من الاستمرارية.فالدوحة وكما هو معلوم، اشتغلت بشكل لافت على ملف "الحراك العربي"، سياسيا من خلال الآلة الدبلوماسية في عهد وزير الخارجية السابق، حمد بن جاسم، وإعلاميا من خلال "قناة الجزيرة" الفضائية، التي يقال إنها ساهمت بقسط وافر في إسقاط أنظمة خلال موجة "الربيع العربي"، بل إنها كادت تستغل ما عرف بـ"أحداث الزيت والسكر" في بداية 2011، إلا أنها سرعان ما تراجعت. أما الموقف الجزائري فكان رافضا تماما لـ"الربيع العربي"، بل اعتبرته مناورة من مناورات القوى الاستعمارية التقليدية المتربصة بالأمة العربية، ومنتقدا لكل من انخرط في دعم هذا المشروع، ولعل الجميع لازال يتذكر الخلاف الذي نشب بين وزير الخارجية السابق، مراد مدلسي، ونظيره القطري، حمد بن جاسم، في اجتماع للجامعة العربية خصّص لبحث منح مقعد سوريا للمعارضين لنظام الأسد في الجامعة. وعلى الرغم من "الحرب الإعلامية" التي سلطتها "قناة الجزيرة" على بعض الأنظمة العربية، بما فيها الجزائر قبل فترة حكم الرئيس بوتفليقة، إلا أن "سوء العلاقة" الموروثة عن فترة التسعينيات، لم تلق بظلالها السلبية على سنوات الألفية الثالثة، بل إن البعض استغرب اختفاء "جرأة" القناة القطرية عن بعض الملفات الحساسة في الجزائر، مقارنة بغيرها من بعض الدول العربية. كما لم ينس الجزائريون وقوف القناة مع الجزائر في الأزمة الكروية التي اندلعت بين الجزائر ومصر في عام 2009. ولم تنجح الكثير من الدول العربية في كبح جماح "الجزيرة" بما فيها جارتها الكبيرة، المملكة العربية السعودية بشأن قضايا معينة، ما يعني أن ما اعتبره البعض "ليونة" موقف القناة القطرية من الجزائر، يخفي دلالات صعب إلى غاية الآن تفكيك ألغازها، لأن صناعة القرار الإعلامي يبقى رهينة هامش الحرية المتاح من قبل صناع القرار السياسي، وقد وقف الجميع على ذلك من خلال وقف نشاط "الجزيرة مصر مباشر" بعد المصالحة القصيرة بين الدوحة والقاهرة. واليوم باتت نقاط الالتقاء بين الجزائر والدوحة أكثر من ذي قبل، فالموقف من القضية الفلسطينية متطابق، وكذلك الملف الليبي، بعد أن أعلنت الحكومة القطرية في أكثر من مرة دعمها لوجهة النظر الجزائرية، في ظل حساسية مفرطة من موقف مصري يوجد على النقيض، ليتحول التوجه العام للعلاقات الثنائية نحو الاستقرار، وقد ساعد على ذلك الاستثمارات القطرية، فمتعامل الهاتف النقال "أوريدو" يسيطر على قسم واسع من سوق الاتصالات في الجزائر، أما "مشروع بلارة" للحديد والصلب، فجاء ليعزز الاستثمارات القطرية، وذلك على أنقاض مشروع مصري مات في مهده.[1]

ضغوط أوروبية على الجزائر لعرقلة الاستثمار العربي

الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي: أرجع الخبير الاقتصادي ، عبد المالك سراي، نجاح الاستثمارات

[1] آثار "الربيع العربي"" والاستثمار و"الجزيرة"، صحيفة الشروق الجزائرية ، مفاتيح التقارب الجزائري القطري،العدد 2880 ، 2014، تاريخ الاسترجاع 2015/04/08، على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/236217

القطرية في الجزائر إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بين الدولتين ، وقال سراي: "إن الرئيس بوتفليقة تربطه علاقات وطيدة مع أمير قطر ، كما أن للمقاربة السياسية دور أيضا في تذليل العقبات أمام الاستثمار القطري بالجزائر"، مشيرا إلى أن تفضيل المستثمرين القطريين للسوق الجزائرية ، لها علاقة بالإمكانيات المالية التي تتوفر عليها البلاد ، فضلا عن الضمانات التي يمنحها البنك المركزي الجزائري.وتوقع الخبير الاقتصادي أن يتواصل توافد الاستثمار القطري على الجزائر، ليشمل قطاعات أخرى خارج الاتصالات وصناعة الحديد والصلب ، ليمتد إلى القطاع السياحي ، لافتا إلى أن تعديل قانون الاستثمار وما وفره من امتيازات جديدة لفائدة المستثمر الأجنبي ، حفز الجانب القطري، للتفكير في استغلال هذا المعطى، لتطوير آفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر والدوحة. [1]

يصف أستاذ الإعلام بجامعة الجزائر عبد العالي رزاقي ، "قناة الجزيرة"، بـ "الذراع الإعلامية" لدولة قطر وسندها في دعم أجندتها الدبلوماسية، حيث ساهمت في صعود "نجم الدوحة" والترويج لها عبر ربط جميع نشراتها الإخبارية بكلمة "قطر"، وحولتها من كيان صغير إلى مؤثر في صناعة الأحداث والقرارات في المنطقة. وبحسب الأستاذ بكلية الإعلام بجامعة الجزائر، فإن الجزيرة بزغ نجمها وصارت منافسة لكبرى القنوات العالمية ومصدرا أساسيا للمعلومة في أمريكا، معتبرا أن كلمة "تبث من قطر" التي تفتتح بها النشرات الإخبارية كان لها صدى كبير يفوق التوقع، وفكرتها انطلقت من التغيير، وكان شعارها ينزل في بركة ماء راكدة تتولد عنها حركة وتغيير، موضحا أن الجزيرة أصبحت ملجأ من لا ملجأ له وكل الذين لهم مشاكل مع دولة ما يبعثون بالوثائق إلى "الجزيرة"، خصوصا أن القناة اعتمدت على إطارات كفأة من الـ "بي. بي. سي" عند انطلاقتها.

ويشرح رزاقي كيف أن تعامل الجزائر مع "الجزيرة" كان مبنيا على موقف شخصي للرئيس بوتفليقة الذي كان على المباشر سنة 99 وهو مترشح للرئاسيات حين قطعت الاتصال معه لتغطية هجوم الحلف الأطلسي على يوغوسلافيا، والرئيس اعتبرها فيما بعد مساسا بسمعته. ويقول رزاقي إن العلاقات الجزائية القطرية ميتنة وقوية، ويرجح أن تكون السلطات الجزائرية قد ضغطت على قطر لحذف مقاطع من حوار الخليفة مع القناة عام 2006 وهو ما حدث واستجابت سلطات قطر للطلب الجزائري. وأضاف محدثنا أن الإعلام الجزائري حوّل "الجزيرة"، في نظر المواطن البسيط، إلى محطة للإرهاب ومحطة ضد الجزائر، مشيرا إلى أن عدم وجود قناة من القنوات الكبرى بالجزائر وغياب مراسلها يجعل منها بالضرورة عدوة. ويعلق رزاقي عن تراجع معالجة القناة القطرية للقضايا الجزائرية بالقول، إنه بعد أن جاء بوتفليقة صار العمل في الجزائر ميدانيا ويتطلب تحقيقات روبورتاجات بينما هي تتعامل مع الأخبار وصارت الأحداث

[1] صحيفة الخبر الجزائرية ،قطر والجزائر الافاق الاقتصادية ،العدد 1222 ،2013/03/29 ، تاريخ الاستشارة 2015/04/09
الساعة 14:00على الرابط http://www.elkhabaronline.com/ara/articles/136237

في الجزائر تعالج بطريقة أخرى، ما أنقص من معالجتها للقضايا الجزائرية، إضافة إلى أن غيابها عن البلاد لم يمكنها من تقديم صورة عن الجزائر.

علاقات قطر مع المملكة المغربية :

يمكن تصنيف السنتين الاخيرتين بانهما من انشط السنوات التي عرفت حيوية في العلاقات بين البلدين في النواحي السياسية و التعاون في شتى المجالات.

ففي هذه السنة نسجل ما يلي:

1 . انعقاد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة للبلدين بالرباط يومي 10 و 11 مارس 2014 برئاسة رئيسي وزراء البلدين ، وقد جاءت بعد زيارة الشيخ تميم بن حمد ال ثاني ، امير دولة قطر الى المغرب في شهر ديسمبر 2013، وقد توجت هذه الدورة بالتوقيع على 7 اتفاقيات ومذكرات تفاهم و برامج تنفيذية في مجالات تبادل الاخبار و الشباب و النقل الجوي و الاعتراف المتبادل بالشهادات وفقا للاتفاقية الدولية لمستويات التدريب و التاهيل و النوبات للعاملين بالبحر ، و الاوقاف و الشؤون الاسلامية و التنمية الاجتماعية و الثقافية

و التعاون في المجال الامني ، الى جانب محضر الدورة. وقد حظي قطاع الشغل بالاهمية خلال انعقاد هذه الدورة حيث قابل الشيخ عبد الله بن ناصر ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السيد عبد السلام الصديقي ، وزير التشغيل و الشؤون الاجتماعية المغربي حيث بحثا امكانية زيادة عدد العمالة المغربية في دولة قطر و التي عرفت منذ قيام ما يسمى بثورات الربيع العربي ازديادا معتبرا تجاوز عددها العشرين الفا ، وهي تعوض

العمالة السورية التي تم الاستغناء عن عدد هائل منها و خاصة تلك التي لم تعلن صراحة تأييدها لائتلاف المعارضة السورية.

2. مشاركة الشيخة موزا بنت ناصر المسند ، حرم امير الدولة السابق في حفل زواج رشيد ، شقيق العاهل المغربي ، وذالك في اطار مل هو سائد بين العائلتين الحاكمتين في البلدين من حيث المشاركة في افراح العائلتين.

3.عرف قطاع النقل اهمية في التعاون بين البلدين خلال هذه السنة حيث قام الوزير المغربي للتجهيزات و النقل و اللوجسيتيكي ، السيد عزيز رياح بزيارة الى الدوحة في شهر افريل تبعته زيارة نظيره القطري السيد جاسم سيف السليطي الى الرباط يوم 20 اكتوبر تناولا بحث تعزيز التعاون بين البلدين في مجال النقل الجوي و انشاء مركز المتدريب في مجالات التجهيز و النقل و الشراكة الاستراتيجية في مجال الموانى ، و المطارات و السكك الحديدية و الطرق.

4.تم خلال زيارة وزير المالية المالية القطري السيد علي شريف العمادي يوم 25 اوت الى الرباط التوقيع على اتفاقية منحة تمويل مشروعين فلاحيين بالمغرب بتكلفة تقدر ب 170 مليون دولار امريكي ، يهدف المشروع الاول الى تنمية المراعي و تنظيم الترحال بالمراعي الصحراوية و شبه

الصحراوية لجهتي "سوس ماسة درعة و كلميم السمارة" الى تحسين البيئة الرعوية للاقليم و النهوض بالنواحي البيئية و المعيشية و التعليمية لاهالي الاقليم ، و يهدف المشروع الثاني ، الري في دائرة اسجن ، والذي يندرج ضمن البرنامج المغربي لتوسيع الري الى تحسين الظروف المعيشية لاهالي الاقليم و تعزيز و تطوير القدرات التنظيمية و المهنية لهم.

5.وقعت وزارة البيئة القطرية يوم 5 ماي على اتفاقية تعاون مع المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر في المغرب في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي والحيوانات البحرية و مواطنها. و قد اعتبرها وزير البيئة القطري بانها تركز على تنمية الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي و تبدل الخيرات بين دولة قطر و المغرب ، مبينا بان خطوات لاحقة و مجالات مفتوحة ستكون مفتوحة للتعاون الثنائي مستقبلا.

6.تم يوم 2 جوان التوقيع على مذكرة تفاهم بين مركز الدوحة لحرية الاعلام و المعهد العالي للاعلام و الاتصال المغربي بهدف تطوير التعاون و الشراكة بين المؤسستين فيما يتصل بالدراسات و تطوير القدرات و تبادل الخيرات و البحوث في مجال بناء القدرات الحقوقية والإعلامية و تنظيم دورات خاصة بالطلبة الصحفيين و الاستفادة من اطر المعهد المغربي وأساتذته وباحثيه.[1]

المطلب الثالث : قطر في النظام العالمي

- **العلاقات القطرية الايرانية :**

انعكست تناقضات السياسة الخارجية القطرية على العلاقة مع إيران طيلة العقود الماضية ، إذ تشكلت علاقة متينة ما بين الدولتين خاصة فترة حرب الخليج الأولى ، حين رفضت قطر دعم العراق. وقد تعززت تلك العلاقات نتيجة عوامل عدة من أبرزها:

- موازنة القوة السعودية عبر القوة الإيرانية.
- تشارك الدولتين في حقل نفطي بحري (الحقل الشمالي/جنوب فارس).
- شكل المواطنون في قطر من أصول فارسية قرابة 18% من إجمالي السكان عام 1970.[2]

وجاءت زيارة وزير خارجية قطر لإيران يوليو 1996 ، بهدف تطوير العلاقات الثنائية ، تواصلاً مع زيارة وزير المال والاقتصاد القطري في مايو 1995 لتنشيط المبادلات التجارية بين البلدين والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار، وما يربط البلدين من اتفاقات تعاون في مجالات التعليم والعمل والنقل الجوي والتجارة.

---

[1] الاستثمار القطري رؤية شجاعة ، صحيفة المغرب ، العدد 8997 ، تاريخ الاستشارة 2015/04/25 الساعة00 :17 على الرابط http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=194

[2] " صحيفة الاهرام ،"جهود الإطاحة بالأسد تنهي شهر العسل الإيراني – القطري "، في 2012/4/12 http://www.almokhtsar.com/node/47168

ولم تكن قطر بمنأى عن سياق تطور العلاقات في حقبة حكم **خاتمي** ، حيث شهدت تفاعلات مهمة ، أبرزها زيارة أمير قطر لإيران في يوليو 2000، وزيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر في أكتوبر من العام نفسه ، لمزيد من التعاون الأمني، خاصة في مجال مكافحة تهريب المخدرات والبضائع وجرائم التزوير والجريمة المنظمة ، ثم زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر في 25 يناير 2012.

وقد تعززت هذه العلاقات منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي ، إذ رفضت قطر باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن عام 2006 ، فرض أية عقوبات على إيران تتعلق برنامجها النووي ، وكانت أول دولة عربية تدعو رئيساً إيرانياً إلى مؤتمر القمة العربية وذلك عام 2007. وهو ما اعتبر استفزازاً لدول الخليج المجاورة في فترة تأزم علاقات ما بين الدول العربية والمحور الإيراني.[1]

إلا أن هذه العلاقات الوطيدة التي استمرت حتى مطلع عام 2011 ، حملت في طياتها عدداً من التناقضات ، إذ تزامن التقارب القطري مع المحور الإيراني مع استضافة قطر للقوات الأمريكية على أراضيها وتعزيزها علاقاتها مع إسرائيل ، كما اضطرت قطر في كثير من سياساتها إلى تعديل سلوكها بما يتفق مع مفهوم الأمن الخليجي ، إذ ظلت قطر تتوجس من تحول إيران إلى قوة نووية تهدد كامل دول الخليج العربي.

ولا ترغب قطر في رؤية إيران كدولة نووية ، لكنها لم تحبذ توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية نتيجة خشيتها من انتقام إيراني يطال منشآتها النفطية والغازية التي استثمرت فيها أموالاً طائلة ، والتي تقع بكاملها في مدى الصواريخ الإيرانية. ونتيجة التشاركية في الموارد النفطية بين الدولتين ، ورغم خشية إيران من أن قطر تسحب مخزوناً نفطياً أكبر من حصتها نتيجة قدرتها على تطوير وسائلها ، إلا أن إيران تعترف بأن قطر وثرواتها النفطية والغازية خط دولي أحمر ، وبالتالي مهما بلغ الخلاف معها فإن إيران لن تقدم ما أقدم عليه العراق مع الكويت عام 1990. وتفرض تلك الحقائق على الطرفين حداً أدنى من العلاقات ، حيث تجد إيران في علاقتها مع قطر سبيلاً للتأثير على الموقف الخليجي حيالها[2].

ورغم أن قطر لم تؤيد التدخلات الإيرانية في البحرين عام 2011 ، إلا أنها كذلك امتنعت عن توجيه أي نقد مباشر لإيران ، على عكس موقف دول الخليج العربي الأخرى ، فيما كان مسئولو البلدين يتبادلان في الوقت نفسه التنسيق في الملفات الأمنية والنفطية والنقل البحري.

وقد ناصرت الحكومة القطرية الموقف الإيراني في شأن ملفها النووي إقليمياً ودولياً –في الفترة السابقة لتوقيع اتفاق جنيف النووي بين القوى الدولية 5+1 وإيران وسعت قطر إلى ترويج النظرية الإيرانية حول "سلمية" البرنامج وأحقية إيران في امتلاك بدائل للطاقة ، دون أن تضغط باتجاه إلزام إيران تقديم ضمانات

---

[1] عثمان سيد عوض ، "العلاقات الإيرانية–الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل" ، مختارات إيرانية ، العدد 28 ، نوفمبر 2012. ص119

[2] مصطفى اللباد، مرجع سابق.

تؤكد طبيعة برنامجها ، أو ضمان فتح كافة المنشآت الإيرانية أمام التفتيش. حيث لم يكن لقطر دور حقيقي في التوصل إلى الاتفاق الدولي مع إيران.

واستمرت العلاقات بين قطر وإيران على ذات المنحى طيلة الفترة السابقة للنصف الثاني من عام 2011 ، مع وقوف قطر إلى جانب الثورة السورية ، رافضة النهج القمعي الذي اتخذه نظام الأسد تجاه شعبه ، في موقف يتفق مع التوجه العام لدول مجلس التعاون الخليجي. وهو ما شكل بداية القطيعة بين قطر والنظام السوري من جهة ، وتأزماً في العلاقات القطرية–الإيرانية من جهة أخرى. [1]

إلا أن التغيرات السياسية التي حصلت عام 2013 في كلا الدولتين ، باستلام ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني سدة الحكم خلفاً لوالده ، وتنصيب حسن روحاني رئيساً لإيران مع إعادة هيكلة جزئية للسياسة الخارجية الإيرانية ، وخاصة في ملفاتها الشائكة وعلاقاتها مع الغرب ، أدى إلى إصلاح تدريجي للعلاقات بين الدولتين على طريق استعادة ذات الزخم السابق بينهما.

إذ أكد أمير دولة قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطابه الأول حول السياسة القطرية الجديدة ، باعتبارها امتداداً للسياسة القديمة خلال الألفية الجديدة ، ولكن بشكل أكثر هدوءاً ، وفى الإطار الخليجي طمأن أمير قطر الجديد دول الجوار ، مؤكداً أنه ملتزم باستحقاقات مجلس التعاون الخليجي ، ولن يكون هناك إشكال كبير مع مجلس التعاون الخليجي ، رغم الخلافات الظاهرة عملياً بين دول مجلس وتطورت محاولات قطر لردم الهوة في علاقاتها مع إيران ، إلى محاولة إصلاح علاقاتها مع حزب الله ونظام الأسد ، في أواخر شهر نوفمبر 2013. حيث ذكرت صحيفة الأخبار اللبنانية أن "مسئولا قطرياً موفداً من أمير دولة قطر زار بيروت حاملاً رسالة من الشيخ تميم بن حمد إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله وأن الوفد القطري كان مرتاحاً إلى بدء العمل على مسار يؤدي إلى إعادة العلاقات مع حزب الله إلى ما كانت عليه سابقاً ، مع إصرار قطر على أن يلعب حزب الله دوراً مباشراً في كسر الجليد مع نظام الأسد.[2]

العلاقات القطرية التركية: أكد السيد سالم بن مبارك آل شافي سفير دولة قطر في تركيا ان الانسان هو محور الاهتمام والأولوية في سياسة دولة قطر ، شأنها في ذلك كشأن سائر الدول التي تتطلع دوما إلى تأمين الاستقرار والرفاهية لمواطنيها في المقام الأول ، وهذا يتطلب الاهتمام بركائز التنمية والنهوض بالاقتصاد القطري ، ولهذه الغاية وضعت قطر منذ سنوات رؤيتها الوطنية 2030 ، وتعمل بشكل حثيث

---

[1] Will Fulton, Ariel Farrar-Wellman, "Qatar-Iran Foreign Relations", 22/7/2011, Iran Tracker, in: http://www.irantracker.org/foreign-relations/qatar-iran-foreign-relations

[2] مصطفى بكري ، المصالحة بين قطر والإمارات وانعكاساتها على القضايا الإقليمية ، صحيفة الراية 2014/04/22 استشارة يوم 2015/04/16 الساعة 13:00على الرابط : http://www.thenewkhalij.com/ar/node/8365?fb

لتحقيق الأهداف التي نصت عليها هذه الرؤية.

جاء ذلك في محاضرة لسعادة السفير في جامعة "بهتشه شهير" في مدينة اسطنبول التركية تحت عنوان "السياسة الخارجية القطرية والعلاقات القطرية – التركية : مفتاح الاستقرار والازدهار في المنطقة".

وشدد السيد سالم بن مبارك آل شافي سفير دولة قطر لدى الجمهورية التركية ، بأن العلاقات القطرية – التركية قديمة وقائمة على الأخوة والتفاهم والاحترام المتبادل وتستند إلى إرث كبيرٍ من التاريخ والحضارة المشتركة للشعبين الشقيقين. واستعرض سعادته مراحل العلاقات الثنائية التي تجمع دولة قطر وتركيا ، كمل تطرق إلى توقيع حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله" مع فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية على اتفاقية "اللجنة العليا للتعاون الاستراتيجي" بتاريخ 19 ديسمبر الماضي ، والتي تعتبر أرفع آلية لضبط العلاقات الثنائية في إطار مؤسسي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني ، بما يضمن تحصين المنجزات السابقة التي تم تحقيقها ويسرع من الوصول إلى الأهداف المحددة للعلاقات الثنائية بين الطرفين بشكل أفضل وأكثر فعالية مستقبلا.

وأشار إلى وجود آلية من التعاون والتشاور المباشر بين البلدين لاسيما في القضايا التي تهم مصالحهما المشتركة وفي القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك سواء من خلال العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وحول العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، قال "يوجد تقدم على صعيد زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة الماضية ، إلا أننا نرى بأن هذا الحجم من التبادل التجاري لا يعكس حقيقة المستوى الممتاز الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين قطر وتركيا لاسيما على الصعيد السياسي ، ولذلك نحن نطمح في أن زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل سريع وكبير". وتحدث عن اهتمام البلدين في قطاع الطاقة ورغبتهما في تطوير التعاون في هذا المجال سواء عبر تصدير الغاز المسال القطري إلى تركيا عبر السفن أو في مجال استثمار قطر في قطاع الطاقة التركي. وأكد أن تركيا أرض خصبة للاستثمار ، مشيرا إلى أن حجم الاستثمارات القطرية المباشرة في تركيا خلال الفترة من 2010 وحتى 2014 بلغت حوالي 930 مليون دولا ر، مضيفا أنه يتم في الوقت الحالي بحث عدد من المشاريع الاستراتيجية بين البلدين لاسيما في مجال الطاقة والبنى التحتية فتحت السفارة التركية في قطر مؤخراً المبنى الجديد في المنطقة الدبلوماسية في العاصمة الدوحة .

زيارة أمير قطر إلى أنقرة تؤسس لتطور أكبر في العلاقات الثنائية

كان لزيارة أمير قطر "الشيخ تميم بن حمد آل ثاني" إلى أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر 2014 أثر كبير في تعميق العلاقة بين البلدين، حيث تمّ خلال الزيارة التوقيع على اتفاق لإنشاء اللجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين.[1]وتعمل هذه اللجنة حسبما أفاد السفير ديميروك ، على تمكين البلدين من إقامة تعاون شامل

[1] حسني عبيدي محاضرة بجامعة "بهتشه شهير" باسطنبول العلاقات القطرية التركية الأحد 29-03-2015 ، استشارة يوم

في مجالات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما تضع هذه اللجنة عمل الآلية التوجيهية للعلاقات الثنائية.

كما وقّع البلدان اتّفاقية تعاون لوجستي وعسكري ، تقضي بتعيين مستشارين عسكريين في المؤسسات العسكرية ، وتبادل الخبرات العسكرية ، إضافة لتبادل الموظّفين والمعدّات العسكرية بين الطرفين.

أما على المستوى الاقتصادي ، فمنذ عام 2005 تنشط الشركات التركية ، وخاصة في قطاع البناء والتشييد في قطر. وقد استطاعت الشركات التركية الفوز بـ 119 مشروعاً بقيمة 15,1 مليار دولار أمريكي. وأعرب السفير عن أمله في رؤية مزيد من الاستثمارات القطرية في تركيا. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين حوالي مليار و13 مليون دولار في عام 2014.

العلاقات الثقافية أيضاً بدورها في ازدياد مستمر ، فالبلدان يحتفلان هذا العام 2015 كعام للثقافة بين تركيا وقطر. يقول السفير التركي إنّ هناك زيادة كبيرة في التواصل الاجتماعي بين الشعبين ، وإنّ الشعب القطري يتعرف بشكل أفضل على تركيا والشعب التركي. [1]

العلاقات القطرية الاسرائلية :ملف العلاقات السرية بين قطر وإسرائيل من كونه محاولة لتقييم حسابات المكسب والخسارة للدولتين، بعد أن خاضتا تجربة التطبيع من القمة أكثر منه رصدا للخفايا والأسرار بين الدوحة وتل أبيب، ناهيك عن أن كاتبه سامي ريفيل يعد ممن كان لهم باع طويل في دفع التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، بالإضافة لكونه أول دبلوماسي إسرائيلي يعمل في قطر، وكان رئيس أول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 1999.
كما عمل في مكتب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ، ضمن فريق كانت مهمته دفع علاقات التطبيع الرسمية الأولى بين إسرائيل ودول الخليج العربي ، وتنمية التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والعالم العربي بأسره. وأخيرا ، ترأس ريفيل قسم العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بوزارة الخارجية الإسرائيلية ، ويعمل اليوم وزيرا مفوضا بسفارة إسرائيل في العاصمة الفرنسية باريس.
ويتقمص ريفيل دور المؤرخ ، حيث يعرج للحديث عن تاريخ شبه الجزيرة العربية ، ونشأة المملكة العربية ، والتحالف الغربي مع آل سعود في السعودية ، ومنه لنشأة قطر ، فيؤكد أنها جاءت مختلفة عن ولادة المملكة العربية السعودية. حيث تم إنشاء قطر عام 1820 بانضمام أسرة آل ثاني لسلسلة تحالفات عقدها البريطانيون مع جيران قطر ، وكان هدفها مكافأة قراصنة البحر ، وتحرير التجارة البحرية ، بينما كان هدف أسرة آل ثاني هو مواجهة قبيلة آل خليفة التي تحكم جارتها دولة البحرين ، والتي اعتادت مهاجمة

2015/03/11، 09:00 ، على الرابط http://www.aa.com.tr/ar/turkey

[1] مفتاح الاستقرار والازدهار بالمنطقة صحيفة اغدة التركية، مقال منشور يوم 2013/08/12 ، استشارة يوم 2015/02/01 ، على الساعة : 09:00 ، الرابط :http://turkpress.co/node/7288

المدن الساحلية لقطر.[1] كشف ريفيل عن مجموعة من الحقائق المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل وقطر ، يمكن من خلالها تفسير الأطر الحاكمة للسياسية الخارجية التي تبنتها قطر ، بعد انقلاب الشيخ حمد على والده عام 1995 وانفراده بالحكم.

أولى هذه الحقائق ، وأهمها على الإطلاق ، أن قطر كانت البادئة والأحرص والأكثر تمسكا بالعلاقات مع إسرائيل أكثر من تل أبيب نفسها ، ويتضح ذلك من خلال المراحل التي مرت بها العلاقات بين الدوحة وتل أبيب.يطلق المؤلف على أول إرهاصات العلاقات القطرية – الإسرائيلية مرحلة جس النبض ، والتي قد يختلف حول تسميتها الكثيرون ، إذا ما تبين لاحقا أنه تمت خلالها لقاءات بين دبلوماسيين رفعي المستوى من الجانبين ، وبوادر اتفاق على مشاريع تجارية. ومثلت هذه الاتفاقات واللقاءات بوادر علاقات على قدر كبير من التعاون بينهما ، وليست لجس النبض ، سعيا لبدء اتصالات تمهد لاحقا للقاءات.

ففي هذه المرحلة ، يظهر رسميا الإعلان عن هذه العلاقة في شهر سبتمبر 1993 ، أي بعد أيام قليلة من توقيع اتفاقات أوسلو في حديقة البيت الأبيض بواشنطن ، والمصافحة الشهيرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، وياسر عرفات. وفي هذا الإعلان ، جرى الحديث عن لقاء بين وزير الخارجية الإسرائيلي ، شيمون بيريز ، ونظيره القطري ، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. وتحدثت تقارير عن اتصالات تجري حول مشروع توريد الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل.[2]

ولكن في خلفيات الصورة، كانت الدوحة، كما يرصدها ريفيل، تحاول تحقيق مكاسب اقتصادية أكثر منها سياسية في علاقاتها بتل أبيب، حيث تأتي الاتصالات المتلاحقة مع إسرائيل كجزء من جهود قطر لجذب الانتباه العالمي إلى مشروعها الضخم لتحويل الغاز إلى سائل، والمشروع الذي كانت تخطط له لتنمية حقول الغاز بإنشاء المدينة الصناعية في رأس لافن لتطوير أكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت البحر، ويقدر حجمه احتياطيه بـ25 تريليون متر مكعب.[3]

وبالتالي، فإن العلاقة مع تل أبيب – خاصة إذا عرفنا أن شركة إنرون الأمريكية التي كانت من كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة هي التي خططت لتنفيذ المشروع القطري – ستكون بابا مهما للدعاية للدوحة، وبالتالي تجاوز المشروع أبعاده الاقتصادية، ودفع العلاقات بين قطر وإسرائيل، وكمحفز لتعميق التعاون في مجالات حيوية وضرورية، ومنها اتفاق قطري– إسرائيلي لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا

---

[1] ريفيل امي ترجمة محمد البحيري ، قطر وإسرائيل .. ملف العلاقات السرية ،14 جولية 2012 استشارة يوم 2015/02/22 ، على الساعة 13:00 http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/27/02

[2] The guardian, WikiLeaks cables claim al-Jazeera changed coverage to suit Qatari foreign policy, 6 Décembre 2010

[2] The Epoch Times, « Saudi Arabia and Qatar: Dueling Monarchies », 2 Octobre 2012

[3] The guardian WikiLeaks cables claim alJazeera changed coverage to suit Qatari foreign policy .Op.Cit.

لإنتاج الألبان والأجبان، اعتمادا على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر.

والمشروع الأخير تحديدا له بعد مهم لقطر، حيث يقول ريفيل إنه يأتي بسبب الرغبة في زيادة إنتاج وأرباح المزارع القطرية، ولأسباب تتعلق بالكرامة الوطنية المرتبطة بالسعي لزيادة الإنتاج الوطني، من أجل منافسة منتجات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تغرق أرفف المتاجر القطرية[1]

ورغم أنه في 31 أكتوبر 1995 تم توقيع –في أجواء احتفالية– مذكرة تفاهم لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل، إلا أنه تدهورت العلاقات الخليجية– الإسرائيلية بعد عملية عناقيد الغضب الإسرائيلية على

قطر والنموذج الاسرائيلي

يرى الكثير من المراقبين ان هذا الدور الخطير الذي تضلع به قطر في تسويق الاستراتيجية الاميركية والعمل كقفاز يخفي القبضة الاميركية الضاربة ، كان سيصطدم بالإمكانيات المحدودة لقطر ، لولا الخطة الجهنمية التي طبقتها القيادة القطرية بدعم اميركي صهيوني واضح والمتمثل في اعادة تطبيق النموذج الاسرائيلي في هذه الدولة الخليجية الصغيرة. المعروف ان اسرائيل ورغم احتلالها لأجزاء من الارض الفلسطينية الا انها نجحت في تتحول الى قوة لا يستهان بها رغم صغر مساحتها ، من خلال ثلاثة عناصر وهي قوة المال وقوة الاعلام والاعتماد الكلي على القوة العسكرية الاميركية.قطر الصغيرة تحولت الى مخلب يمكن ان يجرح من خلال اعادة تطبيق النموذج الاسرائيلي ، حيث وضعت عائدات الغاز والاستثمارات الاميركية الضخمة في هذا البلد الصغير امكانيات مالية ضخمة بين يد قادة هذا البلد.[2]

العلاقات القطرية الامريكية :

في عام 1992 وقّعت قطر مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة اتفاقية أمنية لتقوية التّعاون ما بين الدّولتين في الشؤون العسكريّة ، وقد استمرّ هذا التّعاون إلى اليوم. في عام 2002 ، وقبيل الاحتلال العسكري للولايات المتّحدة الأمريكيّة وقوّات التّحالف في العراق أعلن إدارة الرّئيس الأمريكي بوش بأن مقر القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية سيتمّ نقله إلى قاعدة جويّة بالعاصمة الدّوحة .

هذا ولا تزال عدد من قوات القيادة المركزية متواجدة في الدّوحة . تعتبر قطر مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الامريكية ، ويُقدر عدد العناصر الدائمة بحوالي 678. كما ويتواجد حالياً في دولة قطر عدد صغير من القوات الجويّة للمملكة البريطانيّة.

عدد القوات الوطنية

---

[1] سامي ريفل مرجع سابق.

[2] نبيل لطيف ، "قطر ، قلب الاستراتيجية الأميركية صحيفة "العالم" الاردنية" ، " 19 مارس 2015 14:49 ،استشارة يوم 2015/03/20 ، على 13:00 jordanie.co.uk/politics /http://www.alalem

يضمّ الجيش القطري حوالي 8,500 جندي. ويحتوي السلاح البحري القطري على 1,800 شخص. بينما يضمّ السّلاح الجوي على 1,500 شخص. هذا، فقد شاركت القوات القطرية في 1991 مع قوات التّحالف خلال الحرب في مواجهة القوّات العراقية في منطقة الخفجي بالسّعودية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت القوّات القطريّة بطائرات حربيّة وطائرات للنّقل لمساعدة عملية الناتو العسكرية في ليبيا.

المصروفات على الدفاع

وصلت ميزانية الدّفاع في دولة قطر لعام 2011 مبلغاً وقدره 12.6 بليون ﷼ قطري. أمّا في عام 2010 فقد كانت ميزانية الدّولة 11.4 بليون ﷼ قطري ، ولا تشمل هذه الأرقام قيمة صفقات الأسلحة.

في عام 2012 ، تمّ الإعلان في جريدة ديرشبيغيل الألمانيّة عن رغبة وزارة الدّفاع القطريّة في حيازة حوالي 200 دبابة من ألمانيا، بمبلغ وقدره 2 بليون يورو ، ولا توجد تفاصيل مُعلنة أخرى عن تطوّرات هذه الصّفقة. أما بخصوص صفقات الأسلحة الأمريكيّة ففي عام 2012 كانت وزارة الدّفاع الأمريكيّة بانتظار ترخيص لصفقة عسكريّة بقيمة 6.6 بليون دولار أمريكي لقطر. هذه الصّفقة تضمّنت تحديث طائرات الأباشي والبلاكهاوك والسيهاوك وحيازة 6 طائرات أخرى.

عدم تناسب الدور الذي تضطلع به دولة قطر على مستوى الاقليم والعالم مع امكانيات هذه الدولة الصغيرة جغرافيا وانسانيا وحضاريا ، اثار العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا الدور والجهات المحركة له والمؤثرة فيه.

الكثير من المراقبين يرون في تحركات قطر لاسيما قبل وخلال وبعد الثورات العربية التي قلبت الطاولة الاميركية وماعليها من مخططات ، امرا يثير الكثير من الريبة والشك ، فهو يدور في مجمله في نطاق الاستراتيجية الاميركية الرامية للالتفاف حول الثورات العربية والعمل على حرفها ودفعها الى طريق مسدود بعد ان عجزت عن وأدها منذ البداية.[1]

لماذا اختارت الاستراتيجية الاميركية قطر يرى المراقبون ان وقوع الاختيار على قطر في تبنى الاستراتيجية الاميركية الغربية في منطقة الشرق الاوسط يعود الى عدة اسباب بينها :

1-عجز القيادة السعودية في تنفيذ الاستراتيجية الاميركية بهذه العلانية والوضوح القطري لاسباب عده منها ، تاريخ العلاقة التي تربط الكيان السعودي بالولايات المتحدة وموقف الرياض والوهابية السلبي والواضح والصريح من الثورات العربية والموقف المشكك للمواطن العربي من اي دور تضطلع به الرياض ، لارتباط هذا الدور بالاجندة الاميركية المعادية لتطلعات الشعوب العربية.[2]

---

[1] أحمد النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الوليات المتحدة الأمريكية نموذجا. بغداد: زهرارن للنشر 2012 ص11

[2] حاتم قنديل ، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فني ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث. قسم الدراسات السياسية:2011 القاهرة ص 45

2-عدم وجود خلفية سلبية لقطر في ذهنية المواطن العربي كما هو الحال مع السعودية.

3-الطموح الجامح لقادة قطر بعد انقلاب الامير الحالي على والده ، للعب دور اقليمي ودولي فاعل لاسباب شخصية ودولية وللخروج من دائرة الهيمنة السعودية.

4-عدم وجود علاقات رسمية بين قطر واسرائيل . صحيح ان الدوحة لاتعترف باسرائيل رسميا الا أنها تعترف بها ممارسة من خلال وجود مكتب المصالح الاسرائيلية في الدوحة وان العلاقة التي تربط الجانبين اكبر واوسع بكثير من اي سفارة ، بشهادة الاسرائيليين انفسهم قطر والنموذج الاسرائيلي.

اما الدعم العسكري الاميركي فتمثل باكبر قاعدة عسكرية اميركية في المنطقة وهي قاعدة السيلية التي تحتضنها قطر بالاضافة الى مطار العيديد والذي لايبعد سوى كيلومترات عن قصر امير البلاد.

حقائق عن الدور القطري انخراط قطر في الاستراتيجية الاميركية وتحولها الى واجهة كبيرة لهذه الاسراتيجية يمكن تلمسه من خلال الحقائق التالية:

1-تحويل الجامعة العربية الى حصان طروادة للمشروع الصهيواميركي الغربي في المنطقة العربية بعد ان مهدت الطريق امام الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا ، رغم ان قطر وجزيرتها كانتا من اكثر الاصوات عويلا على العروبة والاسلام عندما جرت السياسات الرعناء للدكتاتور العراقي صدام حسين ، العراق الى ويلات الاحتلال والفوضى.

2-رفض الاحزاب التونسية للتدخل الليبي في بلادهم من خلال رفض دعوة امير قطر للمشاركة في اجتماع المجلس التاسيسي في تونس بعد الثورة . كما تعالت الصيحات لمنع وصول الاموال القطرية الى داخل تونس للتاثير على العملية السياسية وتسويق اجندات قطرية لا تاخذ بالمرة مصلحة تونس والتونسيين في نظر الاعتبار، حتى وصل الامر الى احراق العلم القطري في بعض التجمعات الاحتجاجية.

3-اكثر فصول الاستراتيجية الاميركية خطورة والتي تقوم قطر على تنفيذها بالحرف الواحد هي مهمة اسقاط النظام السوري الذي يعتبر العقبة الكاداء امام المشروع الصهيو اميركي في المنطقة والسند القوي لفصائل المقاومة في لبنان وفلسطين والتي اذلت كبرياء الكيان الصهيوني وحماته.[1]

ولكن وبعد ان صدأت حربة الجزيرة كشفت القيادة القطرية هذه المرة عن ذات المخطط الذي قادته في ليبيا ، فقد بدأ العمل على ايجاد الارضية وتعبيد الطريق مرة اخرى للناتو وأميركا ولكن هذه المرة الى سوريا بعد ان دعت قطر من ورائها الجامعة العربية مجلس الامن الي تبنى الخطة القطرية العربية.

كما سربت العديد من الصحف العالمية وبينها الصحف الاسرائيلية !!خطة قطرية تتمثل بنقل مجموعات مسلحة ليبية دربتها قطر الى سوريا عبر تركيا للقتال الى جانب الثوار السوريين

[1] أحمد النعيمي مرجع السابق ص 46

4-التدخل القطري في مصر يأتي في المرتبة الثالثة بعد التدخل الاميركي والسعودي ، حيث تقوم قطر باغداق الاموال تحت مسميات مختلفة في مصر لشراء بعض الذمم وتأسيس بعض الاحزاب والتنظيمات الامر الذي اساء الى الكثير من المصريين الذين رأوا في هذه المنح الاميرية تدخلا سافرا في الشان المصري واهانة لمكانة مصر الكنانة.

قطر بلد صغير الحجم ، غنيٌّ بعائدات النفط وطموحاته اللامحدودة . في الواقع ، تلك الإمارة الخليجية ، ظهرت منذ عام 1995 من قبل الشيخ حمد بن خليفة ، الذي أطاح بوالده للوصول إلى السّلطة ، شكّلت قوة حقيقة لفعالية وسائل الإعلام مثل قناة الجزيرة وللحماية من ضربات الأعداء ، أنشئ مشروع قاعدة أمريكية في العديد في قطر ، والتي تعتبر أكبر قاعدة جوية عسكريّة في العالم.[1]

في عام 1992م ، وقّعت قطر مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ثقافية أمنية لتقوية التّعاون ما بين الدّولتين في الشؤون العسكريّة ، وقد استمرّ هذا التّعاون إلى اليوم ظهرت فكرة هذه القاعدة العسكريّة الضخمة عام 1996 ، عندما وافق أمير قطر باستضافة أجهزة ومعدّات بإمكانها تجهيز لواء كامل من الجيش الأمريكي على الأراضي القطرية . وعلى مرّ السنين تمّ توسعتها لاستيعاب 30 طائرة مقاتلة و 4 طائرات نقل .. في المقابل، تتلقى قطر الحماية الأمريكية وحماية حلف شمال الأطلسي .

وبدأت قطر منذ 1995 تستضيف بعضاً من القوات الجوية المكلفة بالإشراف على منطقة حظر الطيران في جنوب العراق. وتحولت خلال التسعينات إلى واحدة من أكبر مخازن الأسلحة والعتاد الأمريكي في المنطقة، وبنت على نفقتها مجمعاً يضم سبعاً وعشرين مبنىً لتخزين الآليات والقوات الأمريكية استعداداً للعدوان على العراق. انتقل المقر الميداني للقوات الخاصة، التابعة للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى، إلى قاعدة السيلية القطرية عام 2001. وحضنت السيلية بعدها المقر الميداني للقيادة المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى المذكورة أعلاه، وقد تمت عملية نقل المقر الميداني تحت ستار التمرين العسكري "نظرة داخلية" Internal Look، الذي كان في الواقع تمريناً على خطة قيادة العدوان على العراق Operation Iraqi Freedom، أن هذا التمرين جرى عام 2002، أي بغض النظر عن أية خطوات سياسية قامت أو لم تقم بها القيادة العراقية آنذاك، فقد كانت خطة العدوان رهن التنفيذ. وكان للقيادة المركزية الأمريكية في المنطقة الوسطى CENTCOM قبل أحداث 11 سبتمبر أربعة مرافق خاصة بها في قطر، بالإضافة إلى حقها باستخدام أربعاً وعشرين مرفقاً تابعة للقوات المسلحة القطرية، وكانت معدات فرقة مدرعة ثقيلة قد خزنت في موقعين منفصلين، الأول في السيلية، والثاني في مكانٍ ما على بعد 531 ميلاً [2]

---

[1] الخليج :اتفاقيات وتطورات . صحيفة العرب العدد 8686 ص04 تاريخ الاسترجاع 2015/02/22 على الساعة 14:30 على الرابط : http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/12/07.htm

[2] صحيفة الراية العدد 1116 مرجع سابق .

العلاقات القطرية البريطانية:

بالنسبة للقوتان الغربيتان بريطانيا فإن المعادلة تكاد تكون هي فالبلدان قوتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، وهما حليفان استراتيجيان لقطر وخاصة على المستويين الدبلوماسي والعسكري. ففي نطاق هذه المجموعة من القوى العظمى)الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا(، قررت قطر إقامة تعاون متين من أجل تأمين حدودها ومنشآتها الغازية. وتشكّل فرنسا مثالاً جليًا لهذه المقاربة: فقد ظل الجيش الفرنسي ، المشهور بخبرته العملية ، يزوِّد الجيش القطري بالعتاد منذ أمد بعيد وإلى اليوم ، وتشكّل الطائرات الفرنسية معظم الأسطول الجوي القطري. وخلال شهري فبراير ومارس 2013 قام الجيشان بمناورات مشتركة تحت عنوان "صقر الخليج"، عُبّئ لها 2013 رجل، وطالت مختلف مستويات القيادة في سيناريو مكثف شمل القوات الثلاث: البرية والبحرية والجوية.

ويشيد عدد من المسؤولين البريطانيين، الذين تواصلت معهم "العربي الجديد"، بمتانة العلاقات بين قطر والمملكة المتحدة. وفي موازاة دعوتهم إلى "تعزيز التنسيق بين البلدين"، ينتقدون الحملات الممنهجة، التي تشنّها من حين إلى آخر بعض الصحف البريطانيّة بهدف النيل من العلاقات بين الدوحة ولندن، انطلاقاً من أنّ الأصوات القليلة، التي تنادي بقطع العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين على أساس مسوغات واهية، ستظلّ بلا أثر يذكر، لأنّ العلاقات بين البلدين راسخة في التاريخ وقوية في الحاضر ومرشحة للتعزيز والتطوير في المستقبل.

وتحتاج بريطانيا، وفق ما يوضحه عضو مجلس العموم البريطاني، آندي لوف، لـ"العربي الجديد"، إلى "أصدقاء مخلصين ومقرّبين في منطقة الشرق الأوسط، حتى تتمكن من حلّ المشاكل المعقّدة التي تمرّ بها المنطقة". ويعتبر أنّ "لقطر دوراً أساسياً ومؤثراً، لا على مستوى مواجهة **داعش** وحسب، ولكن على صعيد حلّ الأزمات التي تمرّ بها بلدان المنطقة، وخصوصاً سورية والعراق". ويثني أيضاً على "ما تتميّز به العلاقات القطريّة البريطانيّة، سواء على مستوى إمدادات الغاز القطري للمملكة المتحدة أو على مستوى العلاقات التجاريّة المثمرة، التي نتطلع إلى تعزيزها وتقويتها"..[1]

العلاقات القطرية الفرنسية : حيث تعززت العلاقات بالاستثمارات القطرية المباشرة في فرنسا وذلك من خلال الاستثمار في شركة «لاغارديير» للإعلام وشركة «فيوليا» وشركة «فينسي» وشركة «بافندي» الإعلامية وغيرها من الاستثمارات العقارية وتجارة التجزئة. وقال معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ، في كلمة له خلال المنتدى ، إن العلاقات القطرية– الفرنسية متينة وتاريخية وقد ترسخت في مختلف المجالات خلال السنوات

[1] العلاقات القطرية البريطانية الى اين ،صحيفة العربي الجديد ، 2013/01/10 ،العدد 1880 ،تاريخ الاستشارة 2015/01/08 ، الساعة22:00 الرابط: http://www.alaraby.co.uk/politics

فاز تحالف شركة «QDVC» الذي يضم شركة «فينسي» بمناقصة في مشروع السكك الحديدية القطرية «الريل» بمبلغ قدره «7.4» مليار ريال بالإضافة إلى تولي ذات التحالف مشروع (مواقف السيارات وحديقة الشيراتون) بعقد بلغ نحو ملياري ريال، ومشروع (مواقف السيارات) المزمع إنشاؤه تحت الأرض في منطقة لوسيل بعقد يبلغ 1.7 مليار ريال بالإضافة الى فوز شركة «إيجيس» بعقدين لأعمال تتعلق بالطرق والبنية التحتية بلغ مقدارهما 780 مليون ريال كما تتولى شركة «فيوليا» أحد مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي في الدولة ، وغير ذلك من المشاريع الأخرى التي فازت بعقودها شركات فرنسية. وأضاف معالي رئيس الوزراء وزير الخارجية أنه إذا كانت توجهات الاستثمار تحتاج الى قرارات وتوجهات رسمية من جانب الحكومات فإنها في المقام الأول تحتاج الى مبادرات فردية من جانب أصحاب الأعمال مشددا على أنه دون تلك المبادرات الذاتية ستظل القرارات والقوانين بلا فائدة لذلك يجب أن يمتلك أصحاب الأعمال من الجانبين الرؤية والإرادة والمبادرة والقدرة للدخول في استثمارات تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني للبلدين.[1]

العلاقات الاقتصادية

8.3 مليار ريال **التبادل التجاري بين البلدين** : قال الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة قطر إن سياسة دولة قطر تعتمد على تعزيز علاقاتها الاقتصادية بدول العالم المتقدم ومن بينها فرنسا. ولقد شهدت العلاقات بين قطر وفرنسا تطورًا كبيرًا في الآونة الأخيرة والذي كان من أبرز مظاهره الزيارات المتبادلة بين الجانبين وحجم التبادل التجاري بين البلدين الذي وصل في عام 2012 إلى 8.3 مليار ريال، بعد أن كان 4.7 مليار ريال في عام 2009. وبذلك تعد فرنسا من بين أهم الشركاء التجاريين لدولة قطر. هذا فضلاً عن مساهمة العديد من الشركات الفرنسية في الاقتصاد القطري منها على سبيل المثال شركة توتال وشركة فنسى كونستراكشن، وبنك بي أن بي باربيا.

2 مليار يورو استثمارات قطر في فرنسا

أكّد سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين أن العلاقات القطرية الفرنسية شهدت تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة بفضل إرادة قيادتي البلدين ورغبتهما في الارتقاء بها إلى آفاق أوسع، وقد تجسّد ذلك من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات المشتركة مثل منع الازدواج الضريبي والتعاون الاقتصادي والمالي وترويج وحماية الاستثمارات المشتركة والتعاون الثقافي والتقني. كما انعكس ذلك أيضًا على حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث ارتفع 20% في عام 2012 مقارنة بعام 2011. .[2]

---

[1] صحيفة العرب العدد 8616 مرجع سابق.

[2] العلاقات القطرية الفرنسية متينة وتاريخية ، صحيفة الراية ، العدد 2155 ،2014/02/14 ،استشارة يوم

ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى قطر بنسبة 3٪ في عام 2012 لتبلغ مليار دولار. واحتلت فرنسا المرتبة الثامنة من بين الموردين لقطر في عام 2011 إذ بلغت حصتها من سوق الواردا ت 4,3٪ وتتقدمها الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة (11,5٪) والمملكة العربية السعودية.

أما مقارنة بالدول الأوروبية فتحتل فرنسا المرتبة الثالثة بعد المملكة المتحدة وألمانيا، ولكنها أول مرة تتقدم فيها على إيطاليا. ولكن فرنسا ليست إلا العميل الحادي عشر لقطر ولا تحظى إلا بنسبة 1,7٪ من صادراتها.

وزودت فرنسا 3,82٪ من الواردات القطرية (تاسع مورد) في النصف الأول من عام 2012، فيما بلغت نسبة الصادرات القطرية إلى فرنسا 0,69٪ (العميل الرابع عشر). وسجّل الميزان التجاري الفرنسي عجزا في عامي 2010 و 2011 (بسبب استيراد الغاز الطبيعي المسال بانتظام) لكنه توازن تقريبا في عام 2012.

وتقوم مبيعات فرنسا لقطر على ثلاثة ركائز رئيسية منذ أكثر من عقد، يتغير وزنها النسبي بحسب الأعوام، وهي: تزويد سلع الإنتاج في إطار العقود الكبيرة، وتسليم طائرات إيرباص والتجارة ذات الائتمان القصير الأجل.[1]

التعاون الثقافي والعلمي والتقني

أتاحت الموارد الهائلة الناجمة عن استغلال المحروقات لقطر إقامة جهاز تعليم إلزامي ومجاني بسرعة فائقة، وتشييد بنى تحتية حديثة للتعليم العالي والبحوث، وإنشاء مؤسسات ثقافية. وتتعدى طموحات قطر مسألة تحديثها الذاتي، إذ إنها ترغب في التأثير في الخارج في مجالات المعرفة والثقافة والمعلومات. فأنشأت قطر لهذه الغاية "المدينة التعليمية" في الدوحة (قطب إقليمي للتعليم العالي والبحوث والابتكار) وتنظم "مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم" سنويا، وهو يعتبر موعدا لا يفوت للجهات الفاعلة في مجال التعليم في جميع أنحاء العالم.

وحرصا من قطر على تحقيق التوازن بين شراكاتها ازداد طلبها على التعاون مع فرنسا ازديادا بالغا جدا منذ عدة سنوات. ففي مجال التعليم العالي والبحوث، دعا القطريون عدة مؤسسات أكاديمية دولية مرموقة إلى إقامة فروع لها في "المدينة التعليمية". ومن بينها جامعة الدراسات العليا للإدارة (HEC).[2]

أما في المجال الثقافي، فعهد إلى المهندسين المعماريين الفرنسيين السيد جان ميشال ويلموت والسيد جان

2015/04/22 ، الساعة 00:02 الرابط : http://www.raya.com/news/pages/c3919d01

[1] موقع وكالة الانباء القطرية ، تاريخ الاستشارة 2015/04/05 ، الساعة 21:00 الرابط : http://www.qnaol.net/Ar/Pages/default.aspx?web=/QNAAr/Pages/default.

[2] Barakat, S The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking, The London School Of Economic And Political Science, London. http://www.opendemocracy.net/timur-akhmetov/explaining-qatars-foreign-policy

نوفيل بمشروعات كبيرة لإنشاء المتاحف. وأتاحت الشراكة مع مجموعة لاغارديير إنشاء قناة الجزيرة للأطفال في عام 2005.

التعاون العسكري

يعتبر التعاون في مجالي الأمن والدفاع بين فرنسا وقطر، الذي اكتسب صبغة رسمية في عام 1994 من خلال توقيع اتفاق دفاع بين البلدين، أحد أعرق أركان التعاون الثنائي. ومثّل تنفيذ العمليات المشتركة بين الطيارين الفرنسيين والقطريين في ليبيا في عام 2011 بداية مرحلة جديدة في هذا المجال.

أسفر هذا المنعطف عن تغيُّر لصورة البلاد في الساحة الدولية ، وانتقلت دولة قطر من طور الوسيط المُصالِح إلى طور الناشط الداعم ؛ حيث شاركت في آليات الردع العسكري تحت غطاء التحالف الدولي ، في أفريل 2011 أثناء الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي "الناتو" جنبا الى جنب مع القوات العسكرية الفرنسية ضد قوات العقيد الراحل معمر القذافي. وشاركت إلى جانب القنوات الليبية في عمليات برية إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة.

وفرنسا. 2013 سجلت زيادة في التعاون الفرنسي القطري في – و تشير الصحيفة إلى أن سنوات 2010 مجالي الأمن والدفاع ، هذا التعاون اكتسب صبغة رسمية في عام 1994 بعد التوقيع على اتفاق الدفاع بين البلدين ، ومّثل تنفيذ العمليات المشتركة بين الطيارين الفرنسيين والقطريين في إدارة الأزمة الليبية في عام 2011 بداية مرحلة جديدة في العلاقات القطرية الفرنسية في هذا المجال.[1]

المبحث الثاني : قطر والحراك العربي من الحياد إلى التموقع .

المطلب الأول :السياسة الخارجية القطرية اثناء الانتفاضات العربية .

انطلق الحراك العربي في شمال قارة أفريقيا وتحديدا من تونس ثم انتقل إلى مصر ومن بعدها ليبيا حيث تشابهت ظروف التسلط والظلم وكبت الحريات والفقر والتبعية للخارج ، وعدم احترام إرادة الشعوب ، وأمام هذه الثورات تعددت مواقف الدول وسياساتها الخارجية ، من حيث التفاعل والتعاطي مع هذه الثورات فضلا عن الدعم و التأييد وكان لدولة قطر دور متميز عن كثير من الدول تجاه هذه الثورات ، ويعرض هذا المبحث الدور القطري تجاه الدول التي تأثرت بهذا الحراك من زوايا متعددة مثل البعد السياسي والاقتصادي والإعلامي كأبعاد معتبرة في السياسة الخارجية القطرية مع مراعاة الاختلافات بين دولة ودولة من حيث الثقل الدولي والمكانة التاريخية والظروف المحيطة.

جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت الدول العربية منذ ديسمبر 2010 لتربك أوراق وحسابات العديد من الدول والقوى الخارجية ، وبالرغم أنا في الوقت الذي من الضروري أن نتكلم عن

[1] قطر فرنسا الرؤية والأهداف ، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، استشارة يوم 2015/02/28 ، الساعة 16:00 الرابط : http://studies.aljazeera.net/about/aboutstudies

تأثير الثورات الاحتجاجية الشعبية في التوازن الإستراتيجي على المنطقة و السياسة الخارجية القطرية اثناء هذا الحراك العربي لابد أن نتطرق لمسبباتها الداخلية أولا.

1-**الطفرة الشبابية:** تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية التي كانت في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركات له ، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي ، أيضا مشكلة تدني الأجور وسوء ظروف العمل ولقد أثر كل ذلك سلبا في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي،

حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير ووفقا للتقارير الدولية فإن أكثر **50 %** من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلى 30 سنة لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية ،"فالشباب العربي الذي كان يتهم بالضمور والميوعة واللامبالاة ، سطر أروع ملحمة سياسية في التاريخ العربي المعاصر فهو الذي تحرك وحرك الشارع العربي

2- **التهميش الإقتصادي والإجتماعي:** أخفقت النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية ، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ، وتفشي الفساد بشكل واسع ، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والإجتماعي ، وظهور حركات إحتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع إتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الإقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ ، مما أثر سلبا في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة.[1]

3-**غياب الحريات السياسية :** إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات ، بحث إكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية ، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت ومصر ، فقد إعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية

والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع. وقد أدى إمتناع هذه الدول عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى إنصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية والى ضعف وترهل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني.[2]

4- تصاعد دور قوى خارجية وإقليمية : إن التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في الآونة الأخيرة ، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية. ولكنه كان في فترات

---

[1] محمد محفوظ ، ربيع العرب ، بيروت ، دار النشر العربي للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص09 .

[2] دينا شحاتة ، مريم وحيد "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية ، العدد184،افريل 2011، ص ص 42 43

سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين ، وبدعم النظم السلطوية الموالية لها .

ولكن في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي وبالنظم السلطوية في المنطقة ، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في العراق ودعم مبادارت الانفصال في جنوبا ألسودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان ، وحتى النظم "**المعتدلة**" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

ومن ناحية أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل إيران و تركيا بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في العالم العربي

تعددت حالات نماذج الثورات في العالم العربي فمنذ بداية القرن العشرين ، وغالبية الثورات شعبية أمثال ثورة مصر 1919 و ثورة **عمر المختار** في ليبيا ، ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب حيث كان طابع هذه الثورات ضد الاستعمار واحتلال أمصارها إلا أنها اختلفت في تحقيق أهدافها ، منها من استعمل الأدوات العسكرية ، ومنها من استعمل الأدوات السلمية[1]

فيما بعد حرب 1973، أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبيا حيث أن النصر الذي تحقق في أكتوبر 1973 يتيح لها فرصة أكبر للاستمرار برغم تناقضها مع السياسات المعلنة عنها ، والممارسة الفعلية التي تمنهج الاستبداد الأمني ، ولم تكن تدرك الأنظمة السياسية الوعي المعرفي والتكنولوجي لدى أجيال الشباب ، والتواصل الاجتماعي عن طريق الإنترنت ، فوجد في المجتمعات العربية جيل أكتسب ثقافة عالية وجيل عاجز لم يتعايش مع الوعي وتلك الثقافة ، فالحركات الثورية التي يقودها الشباب المتعولم ، كانت الانطلاقة الأولى للثورات الشعبية الكبرى التي انفجرت في تونس ثم مصر ثم ليبيا فاليمن و سوريا.[2]

ولعل المشهد الإقليمي كان مساعدا في عملية التغير حيث يشير كثير من المحللين إلى أن احتلال العراق عام 2003 وتحوله فيما بعد ليشهد وضعا اثنيا وطائفيا معقدا كان بداية لدخول الوطن العربي مرحلة جديدة حاولت فيها الولايات المتحدة تثبيت مواقعها الجديدة وتعزيز قيادتها للنظام الدولي.[3]

كانت السّمة العامة للتّغيرات الجيوستراتيجيّة في الوطن العربي بعد نهاية الحرب الباردة، تتمثّل في ثبات مصالح القوى العظمى في الوطن العربي ، وغياب الفعل العربي الرسمي على السّاحة الدّولية. إذ كان

---

[1] العماد مصطفى طلاس ، الثورة العربية الكبرى ، ط3 ،بيروت ،دار الشورى للنشر والتوزيع 2013 ،ص ص 293-300

[2] مصطفى علوي ، "كيف يتعامل مع الثورات العربية"، "السياسة الدولية"، العدد ، 184المجلد46 ،أفريل 2011 ص ص 38-39

[3] الحمد جواد 2012 عودة المشرق ؟ التفاعلات الاسترتيجية في دائرة المشرق العربي, مجلة السياسة الدولية العدد 189المجلد47 ص 88

الوطن العربيّ ساحة جيوسياسية مهمّة لتلك المصالح ، ولم يكن فاعلًا إستراتيجيا. وتنافست الدّول العربيّة في التّقرب من الولايات المتّحدة ، كل واحدة منها على حدة ، وفي إثبات أهميّتها للحفاظ على مصالحها ونيل حظوتها.

إضعاف العراق بعد حرب الخليج الثّانية ، وتلاشي أيّ دور قائد لأيّ دولةٍ عربية ، لاسيّما بعد تنازل مصر عن دورها المركزي في الصّراع العربيّ الإسرائيليّ إثر السّلام المنفرد الذي عقدته مع إسرائيل ، هي عوامل قد ساهمت في دفع القوى العظمى والدّول الإقليمية إلى بلورة توجّهاتها الإستراتيجية ، وترصين مواقعها على حساب التّخطيط الإستراتيجي العربي المشترك ، وقد استفادت إسرائيل من هذا الواقع ، إذ أنّ تحالفها مع الغرب ، وغياب الدّور العربي ، قد حصّناها من أيّ تهديدٍ أمنيّ حقيقيّ من شأنه أن يغير معادلات الصّراع القائمة. وقد تكرس هذا الواقع بعد احتلال العراق.

قطر والحراك العربي :ارتأينا ان نأخذ دولة تونس مهد الحراك العربي كنموذج لدراسة الدور و المقاربة الجديدة المعتمدة في سياسة قطر الخارجية فانتقلت من سياسة الوساطة السلمية وحل النزاعات عربيًا وإفريقيًا إلى التدخل المباشر في بعض الأزمات والوقوف إلى جنب أطراف الصراع وفي مقدمتها ليبيا وتونس .

العقيدة السياسية الجديدة القائمة على التدخل في الأزمات مع اندلاع الشرارة الأولى **للحراك العربي** تعود إلى شعار قطري "على العرب أن يحلوا مشاكل العرب" . فكرة من وحي النخبة المحيطة بالأمير ، غير أن ذهاب قطر بعيدًا في دعمها للربيع العربي وخاصة في الأزمة السورية لم يكن ممكنًا حسب المنضرين لولا شعور قطر بالأمان وبدعم الغرب وخاصة الولايات المتحدة للاستمرار في الالتزام بتعهداتها.

يعتبر **الحراك العربي** نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية لدولة قطر ، حيث غيرت قطر استراتيجيتها الإقليمية بنهج انحياز علني للانتفاضات الشعبية ودعم الأحزاب الإسلامية السنية التي جاءت إلى السلطة. إنه تحول مهم ، تخلت قطر عن قربها من محور سوريا–إيران–حزب الله بعدما كانت تربطها علاقات وثيقة مع هذا الثلاثي ، فبدعمها القوي للمعارضة السورية وتأثيرها القوي في الجامعة العربية تمكنت قطر من توطيد علاقاتها مع الرياض التي تتزعم المحور السني.[1]

ويمكنا الوقوف علنى سلوك السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة التونسية من خلال الأبعاد التالية:

اولا البعد السياسي : بدأ بروز الاهتمام القطري بالشأن التونسي بشكل واضح في إعلان قطر مساندتها للثورة التونسية حيث كانت قطر أول دولة أعلنت مساندتها للثورة بحسب ما أكده السفير التونسي في قطر محمد الظريف الذي وصف قطر بأنها كانت سباقة في تبادل الزيارات على أعلى المستويات بعد نجاح الثورة ، وتكفلت دولة قطر بتكاليف علاج عشرين من جرحى الثورة التونسية وقامت بنقل عدد منهم إلى

[1]د حسني عبيدي ،قطر اليوم المسار الفريد لامارة غنية ،مركز الجزيرة للدراسات ،تاريخ النشر 2013 ص 200

الدوحة لتلقي العلاج على نفقتها ،وقد انعكست هذه العلاقات السياسية المتميزة على التعاون الثنائي بين البلدين ليشمل التعاون الفني والاستثمار والاتصالات والتبادل التجاري والتبادل الثقافي والعديد من الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين.[1]

يعتقد كثيرون بأن القيادة السياسية في قطر قامت بدور داعم للثورة التونسية حيث يؤكد ذلك ما قاله راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس: "إن قطر قامت بدور رائد في إنجاح الثورات العربية، ومنها الثورة التونسية, حيث تبنتها وروجت لها إعلاميا وساندت الناطقين بها ، وعاونتهم على التعبير عن أ رائهم"بل ذهب الغنوشي الى ابعد من ذلك عندما اعتبر قطر شريكا في نجاح الثورة التونسية.

وبدا الدور القطري مهما للتونسيين ،وبرز ذلك في الزيارات التي قام بها إلى الدوحة كل من أمسك بزمام السلطة في تونس بعد الثورة فقد توجه السبسي في يوليو 2011 إلى قطر تحت عنوان التعريف بمبادئ وأهداف الثورة ثم جاءت حركة النهضة للحكم فأذا برئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي يذهب إلى الدوحة قبل باريس الشريك الاقتصادي الأكبر لتونس أو الجزائر الجار المؤثر أو حتى الولايات المتحدة ثم بدأت المساعدات القطرية تنزل على خزينة الدولة في تونس وراجت الإشاعات والتقارير عن أموال قطرية تذهب أيضا إلى حركة النهضة وما رافق ذلك من توافق كبير بين السياسة الخارجية لتونس والسياسة الخارجية القطرية.[2]

لم يتوقف سيل الانتقادات الموجهة إلى دولة قطر في عناوين الكثير من وسائل الإعلام التونسية ، وكان النقد موجها أيضا إلى حركة النهضة بما وصفه البعض بتماهي الدبلوماسية التونسية مع المواقف القطرية والخضوع لتأثيرها المالي والسياسي ، وطال النقد زيارات المسئولين التونسيين لقطر واستقبال المسئولين القطريين في تونس.[3]

وبينما رأى البعض بأن قطر راهنت على حركة النهضة من أجل ضمان مصالحها في تونس سواء كان ذلك بحفظ جزءٍ من الكعكة الاستثمارية للدوحة أو بالوقوف وراء مواقفها من القضايا الإقليمية ، وذلك مقابل إعانات مالية تساعد الحكومة التونسية على مجابهة أزمتها في الداخل ، رأى آخرون أنه يجب عدم المبالغة في التوهم والخوف على استقلالية القرار الوطني التونسي من قطر وغيرها من دول المنطقة الخليجية وخاصة أن دولة قطر كانت أول من ساند الثورة التونسية. وردا على تلك الاتهامات قال نور الدين البحيري عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة: "بأن الثورة التونسية ثورة تونسية خالصة ليست مرتبطة بالتدخل الأجنبي مهما كان موقفه أو هويته قائلا بأن حركته التي فازت بانتخابات المجلس التأسيسي التونسي وجهت لها اتهامات قبل الثورة وبعدها بأنها تتلقى دعم ايراني وسعودي وفرنسي وأن

---

[1] قطر اول دولة ساندت تونس، مجلة العرب 2012/10/04 ،العدد 8880 ص 6

[2] صحيفة العرب مرجع سابق ص 6

[3] النشاط الجريء للصندوق القطري تحت الاضواء صحيفة العرب 2012/04/04 ،العدد 8788 ، ص 3

تصويت الشعب التونسي دليل على تفاهة الاتهامات ، والبيئة على من ادعى وأثبت التاريخ كذب من اتهمنا في السابق[1].

ومن خلال متابعة الدور القطري السياسي تجاه تونس يتضح لنا أن قطر دعمت الثورة التونسية من خلال تخليها عن أحد أهم سمات سياستها الخارجية وهي **أدوار الوساطة** كي تلعب أدورا جديدة حيث وقفت في صف الشعوب في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية.

ويمكن القول بأن قطر ساندت الثورة التونسية ومازالت تدعم الحكومة التونسية سياسيا ، ويوجد تقارب في المواقف السياسة للبلدين ، ويرجع ذلك لقوة العلاقات بين القيادة القطرية وحركة النهضة وبينما يعبر القادة التونسين بما فيهم قادة من حركة النهضة عن امتنانهم لدعم دولة قطر لثورة تونس فأنهم يؤكدون على استقلالية القرار التونسي وعدم ارتهانه لأي جهة كانت.[2]

ثانيا: البعد الاقتصادي

وقعت قطر مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع تونس قبل الثورة بأيام قليلة خلال زيارة رئيس الوزراء القطري لتونس وبعد الثورة أعلنت قطر من خلال عدة زيارات لمسئولين رسميين ولرجال أعمال قطريين أنها ستساعد تونس على إعادة بناء الاقتصاد بعد الثورة ، وترى قطر في هذه الزيارات فرصة مناسبة للإطلاع والدراسة للفرص الاستثمارية المتوفرة في تونس ، وبعد الثورة ازدادت الزيارات حتى أصبحت الخطوط الجوية القطرية تسير رحلاتها إلى تونس 5 مرات أسبوعيا بصفة مباشرة دون توقف.[3]

جاءت الاستثمارات القطرية في تونس في ظل توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق تونس نسبة نمو اقتصادي بنسبة 2.2% في 2012 و 3.5% في 2013 وفي إبريل 2012 أعلن البنك المركزي في تونس أن قطر أقرضت تونس 500 مليون دولار في 2012 بالاكتتاب في سندات قرض لمساعدة حكومة حمادي الجبالي في التعافي من آثار الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وأضاف البنك المركزي في بينان أن مدة القرض خمس سنوات بنسبة فائدة % 2.5 وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن ديون تونس الخارجية تشكل نسبة 51.1% من الناتج المحلي الاجمالي [4]

ثالثا: البعد الإعلامي

إن ما لحقت إليه قطر لم يكن ليتحقق لولا الجهود الضخمة التي بذلتها قناة الجزيرة ، التي عرضت قضية جديدة لفهم دور الوسائط الإعلامية الحديثة العابرة للحدود في دعم السياسة الخارجية.

---

[1] قناة الشاهد التونسية ،26 /2012/12 ، توضيح وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام

[2] مصطفى اللباد ،من الوساطة الى الربيع العربي ، صحيفة السفير ،تاريخ العدد 2012/08/06 العدد 12251 ص 9.

[3] الخليج اتفاقيات وتطورات، صحيفة العرب ، العدد 8616 .ص 2

[4] نفس المرجع ص11

ففي المقاربات الكلاسيكية يساعد التعبير "جغرافي–سياسي" عادة وصف السياسة بين الأمم، وصيغ التعبير "

جغرافي–اقتصادي" لاحقا ، فأعرض هنا التعبير "جغرافي–إعلامي" في محاولة لوصف الديمانيكيات الأحدث لاستخدام الوسائط الإعلامية المكثفة ، العابرة للحدود والعالمية ، من بلدان للتعويض عن الجوانب الضعيفة الغائبة ، في أوجه القوة " الجغرافية– السياسية" أو الجغرافية– الاقتصادية" الخاصة بهم ، ومن منظور جغرافي " إعلامي" فيمكن تفسيرها بشكل أدق البروز الموازي لتأثير الجزيرة وللسياسة الخارجية لقطر ، ولقد حفزت قطر لكي تتجاوز القصور التي يمكن أن يشير إليها تحليل جغرافي–سياسي ، ثم مكنت من ذلك لتصبح ببساطة تامة للإعجاب على الصعيد الإستراتيجي.[1]

لكن قطر ككل الذين سعو وراء قيادة إقليمية في مرحلة ما بعد الربيع العربي لتجد منتقدون كثر لتجد أصابع كثيرة موجهة لها قطر دولة غير ديمقراطية ، شكك في قيادة قطر لدعم قلب أنظمة تسلطية في المنطقة ، قطر تروج خارجيا لنظام ديمقراطي تفتقده داخليا ، وكذا مسألة المصداقية التي أثيرت وبقوة حين فشلت الجزيرة من تغطية الانتفاضات في البحرين المجاورة الذي كان مدعوما من السعودية التي اعتبرتها خط احمر. قبل اندلاع الثورة كانت الجزيرة ممنوعة من التصوير في تونس وكانت شركات التصوير التي تتعامل مع الجزيرة تتعرض للعقوبات, لكن كان للجزيرة أساليب خاصة فني إخراج الصور بالتعاون مع مدونين تونسيين رغم الرقابة الصارمة التي كان يفرضها بن علي عليهم.

لعل المواقف المعادية من النظام التونسي للجزيرة ، جعل القناة أكثر من طرف إعلامي بل كانت تعبيرا عن الصوت المعارض بشكل كبير ولعل احتضان القناة للانتفاضة الشعبية المنطلقة من سيدي بوزيد والقصرين دون أن تدري أن المسألة أكبر من انتفاضة ولكنها انعطافة تاريخية غير مسبوقة تتوج وفي ظرف زمني قياسي بسقوط للنظام التونسي قبل أن تنتقل عدوى السقوط إلى دول عربية اخرى.[2]

وتدور مجموعة أخرى من الانتقادات حول تهمة أن قطر تعمل كدمية أمريكية في المنطقة العربية لاستضافة القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر وسياسة الباب المفتوح التي اعتمدتها مع إسرائيل ، والمفارقة أن الكثير من هذه الاتهامات يكررها مؤيدون للأنظمة المتهاوية في تونس في مصر في اليمن وليبيا وحتى س وريا. لكن الأنظمة الثلاث الأولى هي حليف جيد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، أما ليبيا وسورية كانتا تبدل جهود لنيل علاقات قوية مع الأمريكيين ، ففي تحليل هذه المعطيات الآن تظهر اختلافات و تقاربات معينة بين السياسة القطرية والسياسة الأمريكية في المنطقة.

رابعا: البعد العسكري

---

[1] خالد الحروب ، قطر و الربيع العربي ، ترجمة عبد الرحمن أياس ، 2012 ، استشارة يوم 2015/02/28 ، الساعة 17:00 الرابط : www.ib.boell.org/en/2014/03/qtr–wlrby–lrby

[2] عبد الكريم عمرو ، ، قطر والدور الإقليمي, ، صحيفة المصريون, بتاريخ 2009/12/01 استشارة يوم 2015/02/21 ، الساعة 18:30 الرابط : http://www.qnaol.net/Ar/Pages/default.aspx

وقعت دولة قطر والجمهورية التونسية بعد الثورة علنى اتفاقيتي بروتوكول عسكري وتعاون لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات العسكرية ووقع على الاتفاقيتين من جانب دولة قطر اللواء الركن حمد بن علي العطية رئيس أركان القوات المسلحة ومن جانب الجمهورية التونسية عبد الكريم الزبيدي وزير الدفاع الوطني [1]

من خلال ما سبق فأن قطر امتلكت أدوات مهمة مثل الجزيرة والموارد المالية الكبيرة مكنتها من حسن استثمار الثورة التونسية ، ويمكننا الوقوف على ملامح السياسة القطرية تجاه الثورة التونسية بما يلي:

-1 شهدت العلاقات تذبذبا وارتباكا مع النظام التونسي قبل الثورة.

-2 تعد قطر أول دولة أعلنت دعمها للثورة التونسية رغم عدم التوافق مع الموقف الامريكي.

-3 قامت قناة الجزيرة بدور داعم ومنحاز للشعب التونسي ضد النظام التونسي السابق .

-2 مولت قطر صندوق دعم أهالي شهداء وجرحى الثورة التونسية.

-5 يعد أمير قطر أول زعيم قام بزيارة تونس بعد الثورة.

-6 دعمت قطر الاقتصاد التونسي من خلال الإقراض والمشاريع الاستثمارية.

-7 امتلكت قطر علاقات قوية منع القيادة السياسية التونسية خلال الفترة الانتقالية وبعند انتخابات المجلس التأسيسي كما تمتلك علاقات جيدة مع حركة النهضة ومع الرئيس المرزوقي.

-8 توافق قطر مع تونس على عدد من القضايا الاقليمية من أبرزها الموقف تجاه الشأن السوري.

-9 بروز انتقادات من سياسيين وناشطين تونسيين لسياسة قطر في تونس ولحركة النهضة.

يمكن القول بأن قطر ساهمت من خلال قناة الجزيرة بدور كبير في إبراز وتغطية الثورة التونسية تغطية متميزة مما كان له أثر في نجنا الثورة التونسية كما أن الدعم الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية القطرية كان لها دور في دعم الاقتصاد التونسي الذي واجه مشكلات ما بعد الثورة كما أن علاقة قطر مع زعماء تونسيين مثل المنصف المرزوقي و راشد الغنوشي ورفيق عبد السلام ساهم بسرعة في بناء القنوات بين البلدين بعد الثورة ، كذلك ساهمت بعض الأمور التي تميزت بها الثورة التونسية في ابراز الدور القطري تجاه الثورة ومن ذلك فجائيتها وعدم تكوين تونس ثقلا سياسيا كدولة إقليمية في المنطقة كمصر وسوريا مثلا ، إضافة إلى عدم وجود نفوذ كبير وعلاقات متينة للجيش التونسي مع الامريكيين والأوروبيين نظرا لسياسات بن علي التي عملت على إضعاف الجيش.

شجّع النجاح في ليبيا قطر على المبادرة إلى تبنّي سياسة مماثلة تجاه سورية. وكانت قطر بنت علاقات ممتازة مع النظام السوري في السنوات القليلة الماضية ، واستثمرت مليارات الدولارات في مشاريع هناك. في البداية ربما كانت الدوحة تأمل بأن علاقاتها الجيدة مع نظام الأسد قد تسمح لها بأن تلعب دوراً إيجابياً في التوسط من أجل إجراء إصلاح سياسي بعد بدء الانتفاضة السورية. وبسبب ذلك ، ربما كانت

---

[1] قطر وتونس توقع اتفاقيتين عسكريتين، صحيفة الراية ، محليات، استشارة يوم 2015/03/20 ، الساعة13:30 الرابط : http://www.raya.com/news/pages/c3919d01

لدى قطر آمال مماثلة لآمال تركيا. ولكن سرعان ما تبدّدت هذه الآمال ، عندما واصل نظام الأسد حملة القمع القاسية ضدّ المتظاهرين ورفض الأسد مبادرات الوساطة القطرية.
بعد ذلك أصبحت قطر العدو اللّدود لنظام الأسد ، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية معه ، وسحبت جميع الأموال ، وطردت سورية من جامعة الدول العربية ، وقدمت الأموال والأسلحة إلى المعارضة ، وحثّت المجتمع الدولي على فرض عقوبات أو التفكير في التدخل العسكري في سورية. وقد أدخلها موقفها من سورية أيضاً في خلاف مع إيران وحزب الله، وهما الكيانان اللذان أقامت معهما علاقات جيدة خلال السنوات الماضية. [1]

أداء الدور القطري في ضوء ثورات "الربيع العربي": الرغبة في الانتقال من النفوذ إلى القوة الإقليمية

في الواقع، يعد الدور المتصاعد لقطر خلال انتفاضات "الربيع العرب ي" استمر ارا لسياستها الخارجية الفاعلة والمتنامية التي رسمتها خلال العقد الماضي، حيث تحولت قطر إلى قوة إقليمية في موازين القوى، بعد بروزها كمركز للثقل السياسي العربي في إدارتها لسلسلة الثورات التي عرفتها المنطقة العربية بالتركيز بشكل مختصر على تلك التي برز فيها الدور القطري بشكل ملفت للانتباه، حيث باتت تمارس أدوارا كانت حكرا على القوى الإقليمية التقليدية.

1- الدور القطري في الثورة اليمنية:

عند اندلاع الثورة اليمنية في مطلع 2011 و التي استمرت حتى انتخاب "عبد ربه منصور هادي" رئيسًا للبلاد في فيفري 2012 ، عملت قطر في البداية بالتنسيق مع الدول الخليجية الأخرى على إدارة الملف اليمني بإطلاق المبادرة الخليجية التي أعلنت من الرياض في 3 ابريل 2011 ، لتهدئة الثورة و تبني اقتراح رحيل الرئيس "علي عبد الله صالح" مقابل تقديم حصانة رئاسية له و عدم ملاحقته قضائيا و تمكنت هذه المبادرة من إنقاذ اليمن عبر الانتقال السلمي و القانوني للسلطة، لكن قررت قطر الانسحاب من المبادرة بسبب مماطلة الرئيس اليمني في تنفيذ بنودها و اتخذت موقفا متشددا من الرئيس اليمني و انحازت لقوى التغيير و لشباب الثورة.[2]

و بعد الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح حليف السعودية، عملت قطر بكل قوة على دعم الاتجاه الإسلامي المتمثل بحزب الإصلاح اليمني للوصول إلى السلطة في اليمن لكن المبادرة الخليجية التي أطلقتها السعودية كانت تقف حاجزًا أمام طموحاتها في وصول الإسلاميين المتحالفين معها للسلطة.

---

[1] محمد عارف محمد "دور قناة الجزيرة الفضائية في أحداث التغيير السياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجا) ،" مذكرة غير منشورة ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ،2013 ،ص 90

[2] د/ عبد الخالق عبد الله، التنافس المقيد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي، السياسة الدولية ، العدد 192 ، ابريل 2013 ، المجلد 48 ، ص 82.

و لتحقيق أهدافها، لجأت قطر لاستخدام ورقة "الحوثيين" والتلويح بدعمهم بقوة من خلال التمدد الحوثي إلى داخل الأراضي السعودية في ظل وجود سكان في جنوبها يتقاسمون مع الحوثيين الانتماء المذهبي والاجتماعي.[1]

2الدور القطري في إدارة الأزمة الليبية:

برز الدور القطري في هذه الأزمة، عندما دفعت هذه الإمارة دول مجلس التعاون الخليجي لاّتخاذ موقفا موحدا من الأزمة الليبية داخل جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا، مما سهل إصدار قرار عن مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر طيران و سمح لحلف شمالي الأطلسي بالتدخل ضد نظام معمر القذافي.

و اتضح دورها في الوقوف إلى جانب الثوار الليبيين، بعدما أظهرت تقاربها مع المقاربة الأورو أطلسية و تحالفها مع حلف الناتو، ولعب انخراط "الناتو" في ليبيا دورا كبيرا في تمرير الطموحات القطرية، ودربت قطر الثوار الليبيين عسكريا، وأمد دتهم بحوالي ألفي طن من العتاد العسكري، مثلما أرسلت "القوات الخاصة" التابعة لها إلى الأراضي الليبية، و استخدمت العلاقات القبلية التي تربط قبائل شرق ليبيا مع قبيلة تميم التي تنتمي إليها العائلة القطرية الحاكمة.

– الدور القطري في دعم الثورة السورية:

ظهر تحول في الدور القطري حيال العلاقات مع سوريا مع بدء "الحراك العربي"، بعد أن كانت على علاقة وطيدة بمحور الممانعة، دعت الدوحة علنا إلى رحيل الأسد ودعم المعارضة التي تقف ضده ، لتتفق بذلك مع المواقف الخليجية والسعودية.

قادت قطر الجامعة العربية لاتخاذ إجراء لإنهاء الأزمة في سوريا، وذهبت إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي في يناير 2012 ، وكررت الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحدة في سبتمبر من نفس السنة، و استضافت الدوحة اللقاءات الموسعة والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، لمجموعات سورية مختلفة في نوفمبر 2012 ، شملت المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مقرا له والذي انتخب رئيسه الجديد في الدوحة.[2]

لعبت قطر دورا أساسيا في دعم المجموعات المسلحة بالمال والسلاح حيث أنفقت قطر ما يصل إلى ثلاثة مليار دولار على دعم المعارضة السورية المسلحة على مدى ثلاث سنوات الأخيرة وهو يفوق بكثير ما قدمته أي حكومة أخرى و تضمنت التقارير المسربة حول الدور القطري في الأزمة السورية، وفقا لمعهد أبحاث السلام في ستوكهولم والذي يتابع إمدادات السلاح إلى الداخل السوري وتهريبها عبر المعابر

---

[1] أثار قلق السعودية :تنامي الدور القطري في اليمن، موقع المساء برس، 2013/02/10 ، استشارة يوم 2015/03/20 ، الساعة 19:30 الرابط : http://masapress.com/news.php?id=370

[2] غادة سلامة، التورط القطري في دعم الإرهاب في سورية، الاثنين 2013/05/27 استشارة يوم : 2015/04/22 ، الساعة 22:00 الرابط :http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.

الحدودية ل دول الجوار لاسيما المعابر التركية، أن قطر هي أكبر مصدر لإرسال السلاح إلى سورية حيث حاولت قطر أكثر من سبعين شحنة جوية لتهريب السلاح إلى سورية عبر الأراضي التركية منذ أفريل 2012 حتى . غاية مارس 2013

المطلب الثاني : التموقع القطري الجديد و اعادة الضبط.

أدّت سياسات قطر إلى خلق معايير جديدة لعلاقاتها مع اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط. ففيما يتعلق بالولايات المتحدة ، برزت قطر كلاعب رئيس في مساعدة الولايات المتحدة على بناء علاقات مع الأحزاب الإسلامية الجديدة التي فازت في الانتخابات في عدة دول عربية. أما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ، فقد اختلف البلدان بشكل حادّ بشأن مواقفهما تجاه الانتفاضات العربية ، ولكنهما اتفقا على العديد من الموضوعات المهمة مثل تغيير النظام في ليبيا وسورية ، وحماية النظام في البحرين. ورغم أن البلدين قد يدعمان أجنحة مختلفة في الحركات الإسلامية الصاعدة ، فإنهما يشتركان في المنظور الإسلامي العام. وفيما يتعلق بإيران ، ربما تكون قطر عرّضت الكثير للخطر. إذ تشترك قطر في حقل الغاز الرئيس فيها مع إيران ، وليست لقطر مصلحة في إغضاب جارتها الكبيرة في الخليج ، غير أن إيران أثبتت أنها غير قادرة على التصرّف في حالة البحرين ، وفي النهاية يبدو أن الأمن الذي توفّره القواعد العسكرية الأميركية لا زال يتفوّق على أي تهديد محتمل من جانب إيران. لكن قطر لا زالت تسعى إلى احتواء أي أضرار ناجمة عن مواقفها بشأن البحرين وسورية ، لكي لا تجازف بأي تصعيد بينها وبين إيران.[1]

ليس واضحاً بعد ما إذا كان رهان قطر على تغيير النظام في سورية سيؤتي ثماره ، ولكن يمكننا أن نتوقع أن تحافظ قطر على سياستها في دعم التحوّلات في مختلف البلدان حيث العمليات الانتقالية جارية بالفعل ، بينما تقف إلى جانب الاستقرار والإصلاحات السياسية التجميلية في الداخل وفي دول مجلس التعاون الخليجي. من المرجّح أن يستمر دعمها لمختلف مجموعات الإخوان المسلمين ، ولكن يمكن أن يشمل دعمها جماعات إسلامية أو غير إسلامية أيضاً ، وفي جميع الحالات ، ربما تدفع في اتجاه تشجيع هذه الأطراف على انتهاج سياسات اقتصادية وسياسية براغماتية – وإن كانت محافظة – بدلاً من الانخراط في أشكال متطرفة من الجهاد أو التطرّف.

وقد يظهر من أحاديث أمير قطر الجديد بنيويورك أن بلاده قد تميل للبرجماتية في المستقبل المنظور خاصة في ظل تراجع الثورات العربية وصعود الثورات المضادة والضغوط التي تمارسها على دول كقطر وتركيا، فالخلاف الخليجي القطري معروف ، وغضب قوى الثورة المضادة في دول مختلفة تجاه قطر واضح. وبهذا قد تسمح برجماتية السياسة القطرية للأمير الجديد لأخذ خطوات قليلة للخلف في ظل استراتيجية أكبر ترصد الواقع وتسعى لتحقيق أهدافها عندما تحين الفرصة ،وهنا يجب أن نشير لرد الأمير

[1] بول سالم مرجع سابق.

على سؤال لمراسلة شبكة سي إن إن حول نيته تغيير سياسات شيخ حمد الخارجية، حيث ذكر "لكل فرد سياسته ولكن سياسة أبي كانت أفضل سياسية ممكن أن تتبعها قطر خاصة فيما يتعلق بالحوار ومحاولة الوساطة في الصراعات المختلفة وهذا هو ما سنركز عليه".[1]

وبُعيْد وصول أمير البلاد **الشيخ تميم بن حمد آل ثاني** للحكم، عقب تنازل والده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني له عن السلطة في خطوة غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر، شهدت المنطقة العربية عددًا من التغيرات الجوهرية التي أعادت رسم المشهد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية فكان من أهم تلك التغيرات عزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي ، وتصاعد التوترات والصراعات في ليبيا ، وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة واستيلاؤه على مناطق جغرافية واسعة في كل من سوريا والعراق ، وسقوط مفاصل الدولة اليمنية الرئيسة في قبضة جماعة الحوثي في اليمن.

من الجانب القطري، فقد كانت ردة الفعل إيجابية من خلال المرونة والرغبة التي أبدتها القيادة القطرية في تجاوز الأزمة مع جيرانها في مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما تمّ لمسه في كلمات أمير دولة قطر مؤخرًا خلال زيارته الأخيرة لألمانيا في سبتمبر 2014 وخطابه في الرابع والعشرين من شهر سبتمبر 2014 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 69، ولقائه التليفزيوني في الخامس والعشرين من سبتمبر 2014 مع القناة الإخبارية الأميركية CNN حيث يمكن استشراف ملامح "جديدة–قديمة" لنهج السياسة الخارجية القطرية توحي بإعادة ضبط إيقاع تلك السياسة دون المس بجوهر ثوابتها ومبادئها التي نصَّ عليها الدستور الدائم للدولة، مع التأكيد على استقلال قرارها.[2]

يبقى مبدأ الوساطة الذي اعتمدت عليه السياسة الخارجية القطرية خلال العقد الأول من الألفية، أحد أهم معالم تلك السياسة، حيث أسست الدوحة نموذجًا يحمل العلامة (الماركة) القطرية في حل النزاعات الإقليمية والدولية ، ويبدو أنها ماضية في سعيها إلى إعادة إحياء وتنشيط ذلك المبدأ الذي استطاعت الدوحة من خلاله في مرحلةٍ ما، أن ترسم صورةً ذهنية لها في العقل الباطن للمجتمع الدولي ، مرتبطةً بأدوارها الإيجابية التي حققتها في هذا المجال، حتى بات يُطلق على الدوحة في بعض الأدبيات الغربية "جنيف المشرق"[3]

إنَّ دعوة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في المحافل الدولية مؤخرًا، إلى تعزيز ثقافة الحوار وإلى تبني سياسة الطرق السلمية الاستباقية بدلاً من الحرب الاستباقية أو ما يمكن أن نطلق عليه

---

[1] حمد بن جاسم 2012/01/31،كلمة وزير الخارجية القطري أمام مجلس الأمن. نيويورك. موقع وزارة الخارجية القطرية تاريخ الاسترجاع 2015/04/01 الساعة 22:00

الرابط :http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id

[2] مقابلة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في القناة التليفزيونية الأميركية CNN بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

[3] بول سالم مرجع سابق .

مصطلح "الدبلوماسية الوقائية"، وتأييده قيام الحكومات والأنظمة بإجراءاتٍ إصلاحية تدريجية، يمكن أن تُغني عن قيام الشعوب بثورات شعبية لقلب أنظمة الحكم المستبدة، كل تلك الإشارات توحي بسعي الدوحة إلى تبني مقاربات أكثر مرونةً من تلك التي تبنتها بعد انطلاق شرارة ثورات الحراك العربي في أواخر العام 2010، مع التركيز على عدم المس بثوابت السياسة الخارجية القطرية.[1]

فعندما خلف الشيخ تميم والده أميراً لقطر في جولية 2013، بدأ على الفور بإعادة ضبط أسلوب السياسة الخارجية القطرية. وفي خطاب تنصيبه، أشار تميم إلى أن قطر ستواصل السعي إلى تحقيق أهداف سياستها الإقليمية، ولو بطريقة أكثر هدوءً وأقلّ صدامية مما كان عليه الحال في عهد حمد بن جاسم. ولم يأت تميم على ذكر سورية، لكنه أكّد على دور قطر في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بشّر هذا الموقف بإصلاح علاقات دول مجلس التعاون الخليجي المتضرّرة، خاصة مع المملكة العربية السعودية، واستند إلى قرار سعودي – قطري تم اتخاذه في ربيع العام 2013 بتحويل القيادة الإقليمية بشأن سورية من الدوحة إلى الرياض.[2]

حاول تميم أيضاً طمأنة الحلفاء الإقليميين والشركاء الدوليين المتشكّكين بالقول إن قطر "لاترتبط بتيار يقف ضد الآخر"، مضيفاً "نرفض تقسيم المجتمعات العربية على أساس طائفي أو مذهبي". كانت تلك إشارة إلى أنه، في حين تعتزم الدوحة الحفاظ على استقلاليتها في صنع السياسة الخارجية، فإنها تسعى إلى تبنّي مقاربة متعدّدة الأطراف أكثر تعاوناً وأقلّ إيديولوجية مما كان عليه الحال في الماضي.

في الوقت نفسه، بدأ تميم والحكومة القطرية الجديدة باتّخاذ سلسلة من الخطوات للحدّ من التوتّرات مع الجيران. ومن الجدير بالذكر أن أول زيارة خارجية للأمير كانت إلى المملكة العربية السعودية 2013،أصبحت قطر الدولة الخليجية الأولى التي تصادق على اتفاقية الأمن الداخلي المثيرة للجدل في دول مجلس التعاون الخليجي التي وافقت عليها الدول الأعضاء الست في الرياض في العام 2012.

المبحث الثالث:الانعكاسات وردود الافعال على السياسة الخارجية القطرية في الساحة العربية و الاقليمية.

كان لسياسة قطر الخارجية خاصة ازاء ظاهرة الحراك العربي صدى و تداعيات على علاقاتها مع دول الجوار او في الساحة العربية سنحاول التطرق لاهم هذه الانعكاسات وردود الافعال على سياسة قطر الخرجية.

---

[1] أليكس بوريسوف سياسة قطر العربية ،2014، موقع الشرق الجديد. ، تاريخ الاستشارة 06/05/ 2015، الساعة 12:00 ، على الربط التالي : http://www.ar.journal-neo.com/node/119223

[2] Sheikh Tamim in Saudi Arabia for First Trip Abroad as Qatar Emir," Middle East Online, August 2, 2013"

المطلب الأول: في منطقة الخليج العربي .

خلال الربيع العربي، ابتعدت قطر عن دورها التقليدي في السياسة الخارجية باعتبارها وسيطاً دبلوماسيّاً، لقبول التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعم الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية. رأى اللاعبون الإقليميّون أن قطر تبالغ في مقاربتها، وازداد التشكيك في دوافع الدوحة السياسية. تتأقلم القيادة القطرية الجديدة، التي استلمت سدة الحكم في حزيران/يونيو 2013، مع هذا الواقع عبر العودة إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر براغماتيكية، ومعالجة تداعيات دعمها للحركات الإسلامية في المنطقة. [1]

يرتبط استقرار قطر السياسي وثروتها الاقتصادية بالإخوان المسلمين، وقد منحتها سمعتها الدولية كوسيط الثقةَ لتأدية دور تدخّلي خلال الربيع العربي.

أيدت القيادة قوى سياسية إسلامية صاعدة في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية، وقادت الردود الإقليمية تجاه الاضطرابات في ليبيا وسورية، تحت شعار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية.

كان هناك عدم تطابق بين نوايا القيادة القطرية وبين قدرات قطر الدبلوماسية والبيروقراطية: افتقرت قطر إلى الموارد الإدارية والميدانية لاستخدام نفوذها من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

واجه الأمير الجديد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ضغوطاً متنامية من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمعاكسة دعم أسلافه للإخوان المسلمين وفروعها المحلية في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية.

صعود قطر وردّة الفعل الإقليمي العنيف

- يرتبط استقرار قطر السياسي وثروتها الاقتصادية بالإخوان المسلمين، وقد منحتها سمعتها الدولية كوسيط الثقةَ لتأدية دور تدخّلي خلال الربيع العربي.
- أيدت القيادة قوى سياسية إسلامية صاعدة في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية، وقادت الردود الإقليمية تجاه الاضطرابات في ليبيا وسورية، تحت شعار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية.
- كان هناك عدم تطابق بين نوايا القيادة القطرية وبين قدرات قطر الدبلوماسية والبيروقراطية: افتقرت قطر إلى الموارد الإدارية والميدانية لاستخدام نفوذها من أجل تحقيق نتائج ملموسة.
- واجه الأمير الجديد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ضغوطاً متنامية من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمعاكسة دعم أسلافه للإخوان المسلمين وفروعها المحلية في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية.

[1] Roberts, “Qatar, the Ikhwan, and Transnational Relations in the Gulf"

عندما أطلقت الاضطرابات الأولية للربيع العربي العنان لتجدّد الاستبداد والاستقطاب الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، واجهت السياسات القطرية قوىً معاكسة. فقد قوّض تبنّي قطر لمقاربة إقليمية نشطة سمعة الحياد النسبي التي كانت تتمتّع بها والتي عزّزت مبادرات الوساطة التي قامت بها قبل العام 2011. وجاء سجلّ الدوحة في اختيار الفائزين بنتائج عكسية من خلال إثارة غضب السكان المحليين والشركاء الإقليميين الرئيسيين في دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن القيادة القديمة والجديدة في قطر عالقة الآن في مرمى نيران الانتكاسة الإقليمية وتحاول، في مواجهة شكوك إقليمية كبيرة، أن تتبنّى مرة أخرى النهج البراغماتي في مجال السياسة الخارجية الذي انحرفت عنه في العام 2011.[1]

أبرز الخلاف حول جماعة الإخوان المسلمين مقاربات دول الخليج المختلفة تماماً تجاه الربيع العربي. فقد تباعدت علاقات قطر مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، بصورة حادّة. وتزعم رئيس قوة شرطة دبي، ضاحي خلفان، الهجوم على الإخوان في الإمارات. فهو ادّعى في مارس 2012 أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تخطّط لـ "الاستيلاء" على ملكيات الخليج، قائلاً: "تقول مصادري إن الخطوة التالية هي جعل الحكومات الخليجية هيئات صورية فقط لاتتمتّع بحكم فعلي. ستكون البداية في الكويت في العام 2013 وفي دول الخليج الأخرى في العام 2016". في وقت لاحق في العام 2012، ووسط تصاعد سريع في وتيرة المظاهرات السياسية في الكويت في أكتوبر، ندّد وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان بجماعة الإخوان باعتبارها "تنظيماً ينتهك سيادة وسلامة الدول"، ودعا الأسر الحاكمة في الخليج إلى التعاون في مواجهة الجماعة.[2]

قطر مجلس التعاون الخليجي و الانقلاب المصري

التطورات في مصر في الأسابيع والأشهر التي أعقبت انقلاب تموز/يوليو 2013 ضد الرئيس آنذاك محمد مرسي، تشير إلى حجم التحدّي الذي يواجه القيادة القطرية الجديدة وهي تحاول ترميم صورة البلاد. فقد تمّت إطاحة حكومة جماعة الإخوان المسلمين في القاهرة بعد أسبوع فقط من تغيير الأمير في الدوحة، الأمر الذي كان يتطلّب من الزعيم الجديد أن ينأى بنفسه على الفور عن سياسات سلفه المثيرة للجدل. لم تأت رسالة التهنئة التي بعث بها الأمير إلى الحكومة المصرية المؤقّتة على ذكر الرئيس المصري المخلوع المدعوم من الإخوان المسلمين، وهو ماشكّل محاولة لإنقاذ الهيبة القطرية في أعقاب حدوث تحوّل جذري في علاقات القوة الإقليمية. بدل ذلك، أشاد الأمير الجديد بالجيش لـ"دفاعه عن مصر ومصالحها الوطنية"، وأكّد أن قطر دعمت دائماً الشعب المصري وليس جماعة بعينها . ومع ذلك، وبعد أن دعمت حكومة مرسي بمساعدة مالية سخية، تم استبعاد قطر من المساهمة في حزمة المساعدات

---

[1] أحمد أبوزيد ، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير ، مجلة المستقبل العربي، مركز د راسات الوحدة العربية ، بيروت ،2011 ،ص5

[2] محمد مصطفى، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر** ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ص 45 .

البالغة 12 مليار دولار التي سارعت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات إلى تقديمها إلى الحكومة المؤقتة التي يهيمن عليها الجيش.

السرعة التي أيّد بها جيران قطر في مجلس التعاون الخليجي استعادة الحكم العسكري في مصر بدعم مباشر للميزانية وشحنات من المنتجات النفطية وكميات كبيرة من المساعدات الثنائية، كانت معبّرة ومفعمة بالمعاني. فبعد أن نجحت، إلى حدّ كبير، في احتواء الاضطرابات السياسية في الداخل، سارعت بلدان الخليج المحافظة إلى نشر هباتها المالية ودعمها السياسي في مصر. وبما أن إسقاط حكومة الإخوان المسلمين في القاهرة كان يشير بالفعل إلى نهاية الربيع العربي على الأقل في مرحلته الأولية فقد سارع المسؤولون السعوديون والإماراتيون إلى التحرك بهدف اغتنام المبادرة الإقليمية بمعزل عن قطر.

سحب السفراء سابقة في الخليج

تضاعفت حالات إجبار قطر على التقهقر والتراجع، سواء عبر الانتقام المباشر من تصرّفات الدوحة في مصر أو كجزء من عزوف أكثر عمومية عن تفسير قرينة الشك في مصلحة السياسات القطرية الجديدة. في آذار/مارس 2014، سحبت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة باسم "الأمن والاستقرار"، واتّهمت قطر بانتهاك اتفاقية أمنية أخرى لدول مجلس التعاون الخليجي تم توقيعها في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وكانت تستهدف قطر مباشرة وتنصّ على "عدم التدخّل "في" الشؤون الداخلية لأي من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى". كانت تلك القرارات أخطر وأبرز مظاهر التوتّر الذي يحتدم تحت سطح السياسة الخليجية. عكس القرار مشاعر الغضب العميقة والمستمرة في الرياض وأبو ظبي إزاء سياسات قطر الخاصة بالربيع العربي. وعليه فهذا هو الإرث التي يواجه الأمير تميم وفريقه الجديد في مجال السياسة الخارجية وهم يسعون لإعادة بناء العلاقات الإقليمية المتضرّرة واستعادة ثقة الشركاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

مامن شكّ في أنه تم تسويغ الاتفاقية الأمنية الموقعة في نوفمبر 2013 والغضب السعودي والبحريني والإماراتي الذي يعتمل تجاه الدوحة كدليل على أن قطر استمرت في تقديم شكل من أشكال المساعدة لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، حتى بعد الانقلاب. وبصورة أعمّ، استراتيجية وإيديولوجية الإسلام السياسي في البلاد"،في اجتماع ثلاثي تم ترتيبه على عجل بين قادة قطر والسعودية والكويت في الرياض في وقت لاحق من ذلك الشهر، أشارت تقارير إعلامية خليجية إلى أن تميم "أبلغ بضرورة تغيير أساليب قطر وجعل سياساتها متسقة مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. وألمحت التقارير أيضاً، بصورة معبّرة، إلى أن تميم كان قد وقّع على تعهّد بالامتثال وطلب مهلة ستة أشهر للقيام بذلك، مشيرة إلى ضرورة التخلّص من "العراقيل التي تضعها فلول النظام السابق.[1]

[1] حمد أبوزيد مرجع سابق ص 07 .

المطلب الثاني:مع دول المشرق العربي.

مثّل الحراك العربي الذي اجتاح المنطقة منذ 2011 تغيرات فى شكل العلاقات بين دول المنطقة حيث تمت اعادة صياغة كثير من التحالفات التى كانت قائمة ، ومثلت ضغوطا شديدة على دول الشرق الاوسط، وتعيش معظم الدول العربية منذ قيام الثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن فى عدم استقرار، وكذلك في سوريا يتصاعد الحديث حول تأثير هذه الثورات على العلاقات بين الدول العربية بصفة عامة وعلي مستقبلها فى ظل التحولات فى النسق الدولى الذى يشهده العالم والمنطقة، وهل ستؤدي المتغيرات السياسية الداخلية التي ستشهدها تلك الدول إلي إصلاحات في باقي الدول وهل أدت إلي تغير في بنية المشهد السياسي العربي بصفة عامة.

تحاول هذه الورقة توضيح تأثير هذا الحراك علي العلاقات بين الدول العربية فيما بينها فى ظل الانقسام العربي الحالى، في محاولة للوقوف علي الملامح المستقبلية للمشهد العربي القادم. ولاشك أن تلك المحاولة تقتضي الإشارة إلي المشهد العربي والعلاقات البينية بين الدول العربية قبل هذه الثورات، والمشهد العربي الراهن للوقوف علي تأثير هذه الثورات علي هذا المستوي.[1]

الاوضاع العربية قبل الثورات

لمعرفة أسباب قيام الثورات والتجاوب معها، لا بد من معرفة أوضاع النظام العربي قبل الثورات وإلى أين كانت تميل موازين القوى داخله. فقد انتهي حال العالم العربي قبل الثورات إلى خريطة جديدة للنفوذ الإقليمي في الأوضاع العربية، بدت في حديث البعض عن "اختفاء العرب في شرق أوسط إيراني تركي". وبدت العلاقات العربية ثقيلة على المواطن العربي، خصوصا بعدما وصلت الخلافات إلى مستويات قصوى، وطالت الشروخ المجتمعات والشعوب والشارع، لتأتي على الرصيد الباقي من الموروث التاريخي بين الدول العربية. فتم تبادل الشتائم والتهكمات بين الشعبين المصري والجزائري على أثر مباراة في كرة القدم، وظلت العلاقات على حالها من الفتور أو التوتر بين مصر وسورية، وبين سورية والسعودية، كما استمرت الخلافات بين مصر وقطر، والسعودية وقطر، والعراق والكويت.

ولقد أكد بلوغ الخلافات العربية مرحلة التشبع وصول كل من ما يسمى بـ "معسكر الاعتدال" و"معسكر الممانعة" نقطة حرجة. فقد تأكد لـ "معسكر الممانعة" محدودية الخيارات مع تأكده من عدم إمكان التعويل على استنهاض طاقات التغيير في مواقف معسكر الاعتدال. كما وقف معسكر الاعتدال هو الآخر عند حافة العجز التي لا تدفعه إلى القبول بأطروحات معسكر الممانعة، ولكن على الأقل لوقفة مع الذات على الركون إلى مسار التسوية دون بديل. ووقف العالم العربي بمعسكريه شبه عاجز أمام تراجع الموقف التفاوضي الفلسطيني وعبوره نقاطا حمراء بعد أخرى. وفي ظل هذه الأجواء انتعشت موجة من ما يمكن تسميته بـ"خطاب النهايات". حيث تجمعت عام 2010 خيوط لقضايا عربية عديدة تركز على التأكيد على

[1]محمد مجاهد الزيات ، العلاقات العربية العربية بعد الثورات تحديات جديدة ، القاهرة ، 2013م.ص 77

بلوغ القضايا المركزية في النظام العربي قمة نهاياتها. وبدت هذه النبرة من التعبير عن الوصول بالأمور إلى نهاياتها درجة أكبر منها في كل الأعوام السابقة ، وهو ما يؤكده حقيقة المواقف والتصريحات التي خرجت من أنصار كل معسكر.

كان الإخفاق في القضية الفلسطينية هو السبب الرئيسي لانبعاث عدد من مؤشرات التوتر بين المعسكرات العربية ، فبرزت بعض التصريحات حادة النبرة عابرة المعسكرات ، وتلك التي تتجه إلى إبلاغ رسالة لأطراف المعسكر الآخر والتشكيك في مواقفه ، فالرئيس السوري انتقد ربط الفلسطينيين مفاوضات السلام بموضوع وقف الاستيطان معتبرا أن وقف الاستيطان بلا قيمة لأن الأساس هو الأرض، وذلك في خروج على موقف عربي عام، ولم يكن ذلك إلا نكاية في معسكر الاعتدال. ومن جانبه وصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس ما يسمى بمعسكر الممانعة بأنه "أكذوبة". وفي مناسبة سابقة في يناير 2010 وجه الرئيس المصري حسني مبارك (آنذاك) حديثه إلى معسكر الممانعة بأنهم "لا هم قاوموا ولا سلاما صنعوا". وقد عبر وزير الخارجية المصري (آنذاك) عن موقف يشير إلى انسداد الأفق وإلى عجز الخيارات العربية.[1]

المشهد العربي قبل الثورات كان المشهد السياسي العربي قبل الثورات العربية منقسم الى محورين هما:

الأول: محور الاعتدال الذي ضم كلا من مصر والسعودية ، ومعها باقي دول الخليج باستثناء قط ، بالإضافة إلي الأردن واليمن.

الثاني: محور الممانعة وقادته سوريا ومعها حزب الله الذي فرض نفوذه علي لبنان، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية، واقتربت منهما قطر.ورغم أن تبلور المحورين ارتبطا بالدرجة الأولي، بالموقف من الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أن سياسة المحورين فرضا توجهاتهما علي المشهد والسياسة العربية بصفة عامة، وهوما انعكس على المسارات التالية:

المسار الأول: تصاعد التنسيق والتفاهم المصري السعودي، المدعوم من باقي دول الخليج والأردن واليمن سياسياً واقتصادياً، وتعامل القوي الدولية المعنية بالمنطقة وقضاياها معه كمحور محرك للأحداث في المنطقة، وانعكس ذلك التنسيق في مختلف مجالات التعاون، ومثل هذا المحور كتلة متوافقة في مواجهة المحور الآخر، وفي مواجهة السياسة الايرانية الداعمة لذلك المحور.

المسار الثاني: تزايد التحالف السوري القطري مع فصائل المقاومة وخاصة حماس وحزب الله، وتصاعد الخلافات مع المحور الأول وانعكاس ذلك علي العلاقات الثنائية بين دول المحورين.

المسار الثالث: عدم قدرة أي من المحورين علي فرض وجهة نظره، فيما يتعلق بإيجاد حل للقضايا العربية المثارة وانعكاس ذلك علي العمل العربي الجماعي والمشترك بصورة كبيرة.

المسار الرابع: انشغال دول المغرب العربي بقضاياها الذاتية، وتوجهها الاستراتيجي لدعم علاقاتها مع

---

[1] محمد عز العرب : مستقبل الاصلاح السياسي بالملكيات الخليجية مجلة حالة الاقليم (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية القاهرة) مقال تحليلي 2014/03/12 .

الدول الأوربية وهو ما اتضح خاصة في تونس والمغرب، وتبلور توجهات لعلاقات جزائرية وليبية مع دول إفريقية مع تباين سياسة الدولتين علي هذا المستوي.

ورغم هذا الاستقطاب بين الدول العربية، إلا أن التعاون فيما بين الدول العربية في المجال الأمني وبصفة خاصة في مواجهة الأنشطة الارهابية والمتطرفة، كان المجال الوحيد للتعاون الايجابي فيما بينها، ولعل الاجتماعات الدورية لوزراء الداخلية العرب كانت الاجتماعات الوزارية الوحيدة التي تخرج منها الدول العربية باتفاقيات واجراءات ومتابعة للتنفيذ.

نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية لدولة قطر ، حيث غيرت قطر استراتيجيتها الإقليمية بنهج انحياز علني للانتفاضات الشعبية ودعم الأحزاب الإسلامية السنية التي جاءت إلى السلطة إنه تحول مهم تخلت قطر عن قربها من محور سوريا–إيران–حزب الله بعدما كانت تربطها علاقات وثيقة مع هذا الثلاثي فبدعمها القوي للمعارضة السورية وتأثيرها القوي في الجامعة العربية تمكنت قطر من توطيد علاقاتها مع الرياض التي تتزعم المحور السني. قدرة القادة في قطر في التحكم في متناقضات السياسة الخارجية التي تصل أحيانًا إلى صراع الأضداد واختيار نهج خاص بهم وهو ما مكَّنها من أن تكون نموذجًا تطبيقيًا للسياسة الناعمة كما يعرّفها الأكاديمي الأميركي جوزيف ناي.[1]

الدور القطري و الثورة السورية

ظهر تحول في الدور القطري حيال العلاقات مع سوريا مع بدء الحراك العربي بعد أن كانت على علاقة وطيدة بمحور الممانعة ، دعت الدوحة علنا إلى رحيل الأسد ودعم المعارضة التي تقف ضده ، لتتفق بذلك مع المواقف الخليجية والسعودية.

قادت قطر الجامعة العربية لاتخاذ إجراء لإنهاء الأزمة في سوريا ، وذهبت إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي في يناير 2012 ، وكررت الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحدة في سبتمبر من نفس السنة ، و استضافت الدوحة اللقاءات الموسعة والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة ، لمجموعات سورية مختلفة في نوفمبر 2012 ، شملت المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مقرا له والذي انتخب رئيسه الجديد في الدوحة .[2]

رغم استثماراتها الكبيرة خلال السنوات الماضية ، إلا أن الدوحة ربما تنوي التوسع أكثر بعد تغيير النظام السوري ، إلى تمرير أنبوب ينقل الغاز الطبيعي القطري من الخليج الفارسي عبر سوريا إلى تركيا ، ومنها إلى أوروبا دون المرور بمضيق هرمز القائم تحت السيادة الإيرانية.[3]

---

[1] محمد مجاهد الزيات ، مرجع سابق الذكر ص 79

[2] عبد الرحمن أياس ، قطر و الربيع العربي 2012/08/12 ، تاريخ الاستشارة 2015/03/03، على 13:00 ، الرابط :http://www.lb.boell.org/web/50-1053.html

[3] Ontonio Amaniera, Qatar quel avenir pour Hind Al-Thani, cosulter le 22/02/2015 a 15h00 le lien http://www.qatarinfos.net/qatar-quelavenir-pour-hind-al-thani.html

المطلب الثالث:مع دول المغرب العربي.

تأثرت منطقة المغرب العربي بالمتغيرات الجديدة بصورة كبيرة ، ويمثّل وصول الإسلاميين للحكم في تونس وليبيا تحدياً للدول المغاربية ، ينعكس سلبياً على علاقاتها الأوروبية ، التي تتخذ موقف الترقب تجاه النظم الإسلامية وتوجهاتها ، وترجع أهمية ذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي والتجاري الأول مع تلك الدول التي تتسع علاقاتها الثنائية والمتعددة مستندة على اتفاقيات متعددة تنظم هذه العلاقات .

ورغم إدراك الدول المغاربة لحجم المخاطر والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة ، إلا أن تباين وجهات النظر بين دول المنطقة ، واستمرار الخلاف الجزائري المغربي ، وعدم تقبل الجزائر . حتى الآن . لطبيعة المتغيرات التي تشهدها ليبيا ، أدى إلى تراجع الحديث عن إعادة تنشيط الاتحاد المغاربي والتركيز على التعاون الثنائي لمواجهه التداعيات الأمنية والتهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة ، وهو ما يحظى بدعم أمريكي وأوروبي ، وهو الأمر الذى يسمح بعلاقات بين دول من المنطقة ودول جوار أفريقي مع تنسيق أوروبي وأمريكي على حساب أي تعاون جماعي مغاربي.[1]

وهو الأمر الذى يرجح أن يكون التعاون الأمني المرتبط بالتطورات الليبية بصفة خاصة وتزايد الحضور السلفي الجهادى المتشدد مجال التعاون المرجح بين الدول المغاربية وعلى حساب أيه مجالات للتعاون السياسي أو الاقتصادي أو الاهتمام بالقضايا العربية أو العلاقات.

بينما تتأزم العلاقات العربية العربية تتجه العلاقات الجزائرية القطرية نحو التوطّد ، ميزتها الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين ، وكذا الحضور الاستثماري الذي كان آخر أبرز معالمه ، مصنع "بلاّرة" لإنتاج الحديد والصلب والذي يعتبر ثمرة شراكة بين مؤسسة "سيدار" الجزائرية ، والعملاق القطري "قطر ستيل وبالرغم من كثرة المؤاخذات التي سجّلتها الجزائر على الحكومة القطرية ، بسبب مواقف الأخيرة من بعض القضايا ، وفي مقدمتها ما عرف بـ"الربيع العربي"، إلا أن العلاقات الثنائية لم تتأثر ، بل حافظت على مستوى معيّن من الاستمرارية.

فالدوحة وكما هو معلوم ، اشتغلت بشكل لافت على ملف "الربيع العربي" ، سياسيا من خلال الآلة الدبلوماسية في عهد وزير الخارجية السابق ، حمد بن جاسم ، وإعلاميا من خلال "قناة الجزيرة" الفضائية ، التي يقال إنها ساهمت بقسط وافر في إسقاط أنظمة خلال موجة "الربيع العربي" ، بل إنها كادت تستغل

---

[1] معتز سلامة ، معهد العربية للدراسات،جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات ،مقال تحليلي الأحد21 أفريل 2013م.تاريخ الاستشارة 2015/02/02. السعة 14:00 على الرابط:
http:// www.al sharq.com/news/details/293604#.VTJxGZNEtv0

ما عرف بـ"أحداث الزيت والسكر" في بداية 2011، إلا أنها سرعان ما تراجعت.

أما الموقف الجزائري فكان رافضا تماما لـ"الربيع العربي" ، بل اعتبرته مناورة من مناورات القوى الاستعمارية التقليدية المتربصة بالأمة العربية ، ومنتقدا لكل من انخرط في دعم هذا المشروع ، ولعل الجميع لازال يتذكر الخلاف الذي نشب بين وزير الخارجية السابق ، مراد مدلسي ، ونظيره القطري ، حمد بن جاسم ، في اجتماع للجامعة العربية خصّص لبحث منح مقعد سوريا للمعارضين لنظام الأسد في الجامعة.

وعلى الرغم من "الحرب الإعلامية" التي سلطتها "قناة الجزيرة" على بعض الأنظمة العربية، بما فيها الجزائر قبل فترة حكم الرئيس بوتفليقة ، إلا أن "سوء العلاقة" الموروثة عن فترة التسعينيات ، لم تلق بظلالها السلبية على سنوات الألفية الثالثة ، بل إن البعض استغرب اختفاء "جرأة" القناة القطرية عن بعض الملفات الحساسة في الجزائر ، مقارنة بغيرها من بعض الدول العربية. كما لم ينس الجزائريون وقوف القناة مع الجزائر في الأزمة الكروية التي اندلعت بين الجزائر ومصر في عام 2009.[1]

واليوم باتت نقاط الالتقاء بين الجزائر والدوحة أكثر من ذي قبل، فالموقف من القضية الفلسطينية متطابق، وكذلك الملف الليبي ، بعد أن أعلنت الحكومة القطرية في أكثر من مرة دعمها لوجهة النظر الجزائرية، في ظل حساسية مفرطة من موقف مصري يوجد على النقيض، ليتحول التوجه العام للعلاقات الثنائية نحو الاستقرار، وقد ساعد على ذلك الاستثمارات القطرية .[2]

قطر وليبيا

برز الدور القطري في هذه الأزمة ، عندما دفعت هذه الإمارة دول مجلس التعاون الخليجي لاّتخاذ موقفا موحدا من الأزمة الليبية داخل جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا، مما سهل إصدار قرار عن مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر طيران و سمح لحلف شمالي الأطلسي بالتدخل ضد نظام معمر القذافي. و اتضح دورها في الوقوف إلى جانب الثوار الليبيين ، بعدما أظهرت تقاربها مع المقاربة الأورو–أطلسية و تحالفها مع حلف الناتو.[3]

و قد تتدرج زيارة الشيخ حمد بن خليفة للجزائر في 7 يناير 2013 ، و إعادة العلاقات مع الجزائر بعد فترة جمود بسبب الاختلاف في إدارة الملف الليبي و السوري بالتوقيع على اتفاقات شراكة إقليمية ، في

---

[1] خلفيات بروز محور الجزائر – الدوحة ، صحيفة الشروق الجزائرية ، 2013/12/12 تاريخ الاستشارة 2015/03/02 ، الساعة 11:30 **الرابط** :http://www.alshourouq.net.sa/2012/12/12/620296

[2] العلاقات الجزائرية القطرية ، صحيفة الشروق الجزائرية ،العدد 2123، 12/3/ 2013 تاريخ الاستشارة 2015/04/13 الساعة 12:00 ، الرابط : http://www.alshourouq.net.sa/2012/12/12/620296

[3] كريم مصلوح ، الإدارة الأمريكية– الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة ، دراسات شرق أوسطية ، العدد 58 ،السنة 15 ، شتاء 2012 ، ص 48

سياق العمل من أجل ضمان قطر قناة إقليمية جزائرية توصلها للقارة الإفريقية.

كانت قطر أول دولة عربية تدين استخدام القوة ضد المدنيين في ليبيا وطالبت النظام في 22 فيفري بالتوقف عن قمع المدنيين.

استضافت عددا من المعارضين الليبيين ومقر لقناة معارضة انطلق بثها من الدوحة.

لعبت دورا رئيسيا في حشد الدعم العربي لقرار مجلس الامن في 17 مارس بتكليف الناتو بحماية المدنيين الليبيين. شاركت في الحملة الجوية بإرسال للطائرات ميراج .

ويبقى أبرز ملامح الدور القطري تجاه ثورة ليبيا هو وجود اتجاه جديد في السياسة الخارجية القطرية, وهو التحول من السياسة التقليدية إلى التدخل العسكري القطري بشكل غير مسبوق ضمن غطاء دولي وفي إطار حلف الناتو, إضافة لتقلص الاحتمال القائل بأن قطر ساندت ثورتي تونس ومصر انطلاقا من خلافاتها السابقة مع نظاميهما, حيث أن قطر كانت تربطها علاقات جيدة مع القذافي قبل الثورة.

ومن أبرز التحديات الرئيسة التي تواجه قطر في سياستها تجاه ليبيا هو تزايد القول بأن القطريين يتدخلون في الشئون الداخلية لهذه البلدان بعد ثوراتها بدعوى أن قطر تفضل الاسلاميين وتقوم بدعمهم أكثر من غيرهم.[1]

تونس و الدور القطري

قبل اندلاع الثورة كانت الجزيرة مموعنة من التصوير في تونس وكانت شركات التصوير التي تتعامل مع الجزيرة تتعرض للعقوبات لكن كان للجزيرة أساليب خاصة في إخراج الصور بالتعاون مع مدونين تونسيين رغم الرقابة الصارمة التي كان يفرضها بن علي عليهم.

لعل المواقف المعادية من النظام التونسي للجزيرة، جعل القناة أكثر من طرف إعلام بل كانت تعبيرا عن الصوت المعارض بشكل كبير ولعل احتضان القناة للانتفاضة الشعبية المنطلقة من سيدي بوزيد.

اشاد المنصف المرزوقي الرئيس التونسي السابق بالدور الذي قامت به قناة الجزيرة في سياق ما عرف بربيع الثورات العربية لافتا الى ان المؤرخين هم وحدهم من سيقيم الدور الذي لعبته الجزيرة بانحيازهنا إلى إرادة الشعوب ضد الأنظمة الدكتاتورية وأن الجزيرة قامت بدور خارق للعادة فني التمهيد للثوا رت العربية ولعب مركز الجزيرة للدراسات دورا كبيرا في إنضاج الفكر الديمقراطي بالعالم العربي.

[1] محمود سمير الرنتيسي ، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ،رسالة ماجيستر غير منشورة جامعة فلسطين ،2013 ، ص113

الفصل الثالث: السياسة الخارجية القطرية التحديات الداخلية و الرهانات الخارجية.

المبحث الأول : التحديات السياسية و الاقتصادية.

المطلب الأول : في المجال الاقتصادي.

جوهر أمن قطر

صعود قطر المثير إلى المواقع البارزة يعود إلى حدّ كبير إلى احتياطي الغاز الطبيعي المسال. إذ تبنّت البلاد سياسة خارجية نشطة وحاولت نسج توازن بين مصالح متنافسة ، بسبب حاجتها إلى حماية أمن هذا المورد الطبيعي.[2]

أول شحنة من الغاز المسال تمّت العام 1995. وبحلول العام 2006 ، كانت قطر قد تجاوزت إندونيسيا كأكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وفي كانون الثاني/يناير 2010 ، وصل الإنتاج إلى الهدف الحكومي الإنمائي وهو 77 مليون طن في السنة. وحينها كانت قطر تحوز على مابين 25 إلى 30 في المئة من الصادرات العالمية للغاز الطبيعي المسال.[1]

منحت ثروات الموارد الضخمة هذه، جنباً إلى جنب مع الحجم الصغير لعدد السكان الأصليين، المسؤولين القطريين فسحة واسعة من حرية المناورة، وحرّر الإمارة من الضغوط الاجتماعية–الاقتصادية التي يعاني منها جيرانها الأكبر في المنطقة. ومع الوقت، ترجم هذا نفسه في شكل مخزون مهم من القوة الناعمة، وعزّز شهرة قطر الدولية.تزويد قطر للمملكة المتحدة والصين بالغاز، يُظهِر بشكل جليّ المدى الذي طوّرت فيه قطر علاقات الاعتماد المتبادل مع شركائها حول العالم. بدأ شحن الغاز الطبيعي المسال عبر السفن من مدينة رأس لفان الصناعية القطرية إلى محطة ساوث هوك في ميلفورد هافن في الويلز، في آذار/مارس 2009. ومع حلول العام 2011 كانت المملكة المتحدة قد أصبحت مُعتمِدة بشكل كبير على واردات الغاز القطري لتلبية احتياجاتها من الطاقة المحلية.[2]

علاوة على خلق روابط مستدامة مع الاقتصادات الصناعية والناشئة، سعى أمير قطر ورئيس الوزراء إلى إقامة توازن دقيق في العلاقات الإقليمية والخارجية. إذ أن إرث تعبئة المجتمع الدولي ردّاً على الغزو العراقي للكويت العام 1990، ترك بصماته واضحةً على تفكير حكام قطر، وفي الواقع في عقول كل قادة الخليج. فعلى الرغم من أن الروابط الأمنية الوثيقة مع واشنطن عنت، بدايةً، اعتماداً كبيراً على راعٍ واحد – الولايات المتحدة – لضمان الأمن الخارجي (أساساً من خلال بناء قاعدة العديد الجوية واستقبال القيادة المركزية الأميركية بعد العام 2003)، إلا أن تطوير قطر لإنتاجها من الغاز الطبيعي مكنّها من تنويع علاقاتها. فبسبب أهمية الغاز الطبيعي القطري بالنسبة إلى أمن الطاقة في بلدان عدة حول العالم من خلال اتفاقات بعيدة المدى، بات للعديد من اللاعبين الخارجيين مصلحة في الأمن القطري والاستقرار

---

[1] العنود آل ثاني التجربة التنموية لدولة قطر ، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم بيروت ،2012 ص 113

[2] عبد العزيز آل ثاني مرجع سابق ص 115

الإقليمي. كما أن تحرُّك قطر كي تكون على رادار عملية صنع القرار الإقليمي والدولي، جاء بعد فترة من الاحتكاكات الكبيرة والتوتّرات الحدودية مع السعودية في أوائل التسعينيات.[1]

رؤية قطر المستقبلية تهدف الإستراتيجية الاستثمارية الشاملة لقطر إلى تحقيق هدفين: تلبية حاجيات القطريين بتوزيع جزء من عائدات الثروة النفطية لتجنب أية نزعة احتجاجية أو معارضة للسلطة، وتكوين إطارات للمضي قدمًا بمشروع التحديث)فكان التركيز على الاستثمارات في قطاع التربية والتعليم لتكوين الإطارات(. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية تبنت السلطة "خارطة طريق" تتمثل في "رؤية قطر الوطنية 2030 " لرفع خمسة تحديات: إيجاد الانسجام بين الأصالة والمعاصرة، وضمان تسيير جيد للموارد وفق التنمية المستدامة، والتحكم في التطور الاقتصادي، وتحديد الحاجيات في مجال العمالة الأجنبية، ومراعاة ضرورات النمو من جهة والإكراهات الاجتماعية والبيئية من جهة ثانية. وتستند هذه الرؤية إلى أربع ركائز تنموية)اقتصادية، اجتماعية، بشرية، بيئية(. وهي ركائز إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على تصور ليبرالي وعلى المراهنة على الغاز والبحث عن بدائل طاقوية تحضيرًا لحقبة ما بعد مصادر الطاقة.
أصدر حضرة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد القرار الاميري رقم (44) لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية «رؤية قطر الوطنية 2030م». وقضى القرار بتنفيذه وان ينشر فى الجريدة الرسمية. وتهدف الرؤية الى تحويل قطر الى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

وتقوم رؤية قطر الوطنية على مبادىء الدستور وتوجيهات الأمير وولي العهد والشيخة موزة لإرساء مجتمع أساسه العدل والاحسان والمساواة وحماية الحريات العامة والقيم الأخلاقية والدينية والتقاليد الى جانب تحقيق تكافؤ الفرص وتكريس الأمن والاستقرار.[2]
تشهد دولة قطر ازدهاراً كبيراً، فهي تواصل تحقيق تقدم اقتصادي استثنائي يتمثل في الارتفاع المطرد لمستويات المعيشة، كما تتواصل فيها التطورات الاجتماعية والسياسية المهمة، وقد أصدرت قطر في يونيو 2004 الدستور الدائم الذي ينظم السلطات الثلاث ويبين حقوق وواجبات المواطنين.
ومع أن قطر تشهد حالياً تقدماً في النواحي الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، فإنها استطاعت المحافظة على تقاليدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية، تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية في المجتمع، وبفضل القيادة الحكيمة لسمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تواصل البلاد تنفيذ الكثير

---

[1] قطر تسوق مليون برميل من النفط الليبي ، صحيفة العرب.العدد 8340 ، 2011/04/13 تاريخ الاستشارة 2015/05/02 الساعة : 16:30 ،الرابط : http://www.raya.com/news/pages/bdb08863-d970-49a8-

[2] وثيقة الرؤية الوطنية للتنمية – الأمانة العامة للتخطيط التنموي 2008 ، تاريخ الاستشارة 2015/04/09 الساعة 15 الموقع التالي : http://www.ictqatar.qa/ar/news-events/news/qatars-vision-2030

من المبادرات المهمة التي من شأنها رفع دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة، وتعزيز دورها الكبير في المجتمع الدولي.[1]

وكي تظل قطر أمينة على قيمها يتوجب عليها أن تتعامل مع خمسة تحديات رئيسية تتمثل في الموازنة بين الخيارات التالية:

- احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.
- التحديث والمحافظة على التقاليد.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها
- النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط.
- مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة.

تشهد قطر توسعاً كبيراً في فعالياتها الاقتصادية، غير أن هذا التوسع قد يؤدي إلى استنزاف الموارد وإجهاد الاقتصاد، مما يتسبب في اضعاف دعائم التقدم أو الجنوح به عن مساره المستهدف، وتظهر آثار هذا الإجهاد في الارتفاع السريع للأسعار، واستمراره سيؤدي إلى الهشاشة المالية، انخفاض مستوى الخدمات الحكومية، انخفاض كفاءة العمل، تدهور في نوعية المشاريع وتأخير في مواعيد إتمامها، الإضرار بالبيئة وتوسع في الشروخ بين فئات وشرائح المجتمع. ولهذا فإن على قطر أن تتحرك بمعدل سرعة يتماشى مع تطلعات واقعية لتحسين مستدام في مستوى المعيشة ونوعية الحياة وأن تهدف إلى معدلات نمو تتماشى مع قدرة الاقتصاد على التوسع الحقيقي.

الاقتصاد القطري المتسم بالحيوية هو الأساس الذي سيبني عليه الازدهار الاقتصادي والارتفاع المستمر في مستوى المعيشة، غير ان إدامة الازهار تتطلب إدارة حكيمة للموارد لتضمن للأجيال القادمة موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها. وعلى هذه الإدارة أن تؤمن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والانتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.

إن موارد قطر الهيدروكربونية الوافرة يمكن استثمارها لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتحقيق ما يلي: الاستثمار في بنى تحتية بجودة عالمية، بناء آليات فعالة لتقديم الخدمات العامة، تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم تطوير القدرات المتعلقة بريادة الأعمال والابتكار.

أما التحدي الثاني فسيكون اختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات

---

[1] رؤية قطر للمستقبل .. عصر جديد من النهضة ، صحيفة الراية ، العدد 2155، 15 /2012/06 ، تمت الاستشارة يوم 2015/03/23 الساعة 14:30 على الرابط http://www.raya.com/news/pages/c3919d01

الاقتصادية. فعندما يصبح التضخم متأصلاً أو عند تنفيذ عمليات تطوير متسرعة، أو عندما تصبح الخدمات العامة غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة ستزيد المخاطر على استدامة الازدهار وعلى التماسك الاجتماعي. وستكون هنالك حاجة إلى إدارة اقتصادية ماهرة وبعيدة النظر وإلى مؤسسات فعالة ونشيطة للتقليل من آثار هذه المخاطر.

يجب أن تكون استراتيجية قطر الاقتصادية واعية لعدد من المخاطر التي قد تحد من تحقيق طموحاتها، والضمان الأفضل للوقاية من هذه المخاطر يتمثل في الأسواق المفتوحة والمرنة وآليات الحماية الاجتماعية التي يمكن تحمل تكلفتها، والاحتياطي المالي الوقائي والاستراتيجي.[1]

الغايات المستهدفة:

الإدارة الاقتصادية السليمة

- معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة.
- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفء مأمون المخاطر.
- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.
- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة وقادرة على التنافس في عالم متغير.
- التنسيق مع دول مجلس التعاون والتعاون مع المنظمات الاقتصادية والعربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.[2]

إن من أبرز هذه مقومات الجذب هو الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة ، ومن أهم الامتيازات العامة حرية دخول رأس المال وخروجه من والى البلاد ، وحرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك ، وحرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا موقع وزارة الخارجية القطرية 2013 .

ويرى عدد من المختصين بأنه يمكن النظر إلى القوة الاقتصادية القطرية ، على أنها الركيزة الأولى التي ينطلق من خلالها الدور القطري الذي بزي منذ منتصف التسعينيات .

و امتدت معارضة الاستثمارات القطرية إلى عدد من بلدان "الربيع العربي" مثل مصر وتونس، بسبب الغموض الذي يلف تلك الاستثمارات وارتباطها بخطط لدعم جماعات الإسلام السياسي التي وصلت إلى

---

[1] جريدة الراية، العدد2155 مرجع سابق

[2] تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد، صحيفة الراية ، الثلاثاء2013/06/25 / تاريخ الاستشارة 2015/04/28 الساعة 15:00 الرابط : http://wwwalraya.net/ebusiness/pages/

السلطة. وتصف جهات معارضة في تلك البلدان الاستثمارات القطرية بأنها ذراع للتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولات لرسم الخارطة السياسية في تلك البلدان ، كما يشير قطريون إلى تبديد أموال طائلة بعيدا عن المعايير الاقتصادية لإدارة الاستثمارات ، بلغت ذروتها في إغداق الأموال على حكومات الإسلام السياسي في بلدان "الربيع العربي". ويقدر بعض المراقبين حجم الأموال التي تدفقت من قطر إلى البلدان العربية المنتفضة بأكثر من 17 مليار دولار ، وتشير التقديرات إلى أن الدوحة فتحت خزائنها ليتدفق منها ما يصل إلى 9 مليارات دولار إلى حكومة الإخوان في مصر ، و استثمرت نحو 3 مليارات في دعم الثورة الليبية ، كما أنفقت نحو مليارين في تونس وما يصل 3 مليارات للتدخل في الصراع الدائر في سوريا في محاولة التأثير في رسم الخارطة السياسية في المنطقة العربية. و ذكر بعض المحللين الاقتصاديين أنه من أبرز الملفات التي تواجه القيادة القطرية الجديدة هي إدارة
الاستثمارات الخارجية الكبيرة والتي تسببت في إثارة الكثير من التوتر في عدد من البلدان الغربية و العربية على حد سواء. ويذهب هؤلاء إلى أن تسليم أمير قطر الحكم إلى ولي العهد الشيخ تميم مرتبط بإجراء إصلاحات واسعة لجهاز الاستثمارات بإعادة هيكلة إدارة الاستثمارات الخارجية الكبيرة في الخارج.[1]

المطلب الثاني : في المجال السياسي و الامني.

"رؤية قطر الوطنية لسنة 2030 " التي أصدرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر و تمت المصادقة عليها بموجب القرار الأميري رقم 44 لسنة 2008 ، تبعتها إستراتيجية التنمية الوطنية للدولة في عام 2016 و هي رؤى تعبد الطريق لمستقبل الدولة القطرية، تم إعدادها – قطر 2011 من قبل شركات استشارية أجنبية.

تهدف هذه الرؤية إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة و تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل و إرساء مجتمع أساسه العدل والإحسان والمساواة و الموازنة بين الإنجازات التي تحقق النمو الاقتصادي وبين مواردها البشرية والطبيعية والإنسانية.[2]

كما وضعت قطر خططا لدورها الخارجي بتبني أدوات عديدة من القوة في رسم سياستها Soft powr الخارجية، معتمدة في ذلك على القوة الذكية ، بممارسة النفوذ من خلال الجمع بين القوة الناعمة والقوة

---

[1] قطر تواجه تحديات معالجة سوء إدارة الاستثمارات الخارجية ، صحيفة العرب، 25 جوان 2013 ، استشارة يوم 2015/02/22 الساعة 21:00 ، الرابط :http://www.alarab.co.uk/?p=47367

[2] محاضرة رئيس الوزراء القطري بمركز الدراسات الاسلامية جامعة اوكسفورد بعنوان الواقع العربي الرهان و افاق المستقبل يوم 2011/1/20 على رابط وزارة الشؤون الخارجية القطرية استشارة 2015/02/02 ،الساعة 14:00 الرابط .http://www.aljazeera.net/news/pages/138c75

الصلبة ، Hard power .و التي جسدها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بالعمل على تحويل قطر من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية و إعلامية مؤثرة داخليا و خارجيا ومنه الى القوة الافتراضية

،Virtuel power و تمكنت قطر من وضع إستراتيجية تضمن لها البقاء و تحقق لها المكانة الإقليمية، من خلال مع دول الجوار، وعلى "Zero problems تبني دور محايد يقوم على سياسة "تصفير المشاكل البراغماتية التي سمحت لها بأن تكون صديقًا لدول تجمعها خلافات.

في الحقيقة لم ينصرف الدور القطري إلى مجرد تصور صانع القرار لهذا الدور الذي يقوم على ضمان البقاء لتجاوز هاجس الحجم، ضمان استمرار النمو الاقتصادي والاستثمارات الضخم ة والرغبة في التمدد الإقليمي باستخدام القوة الذكية، بحيث عمل الشيخ حمد بشخصيته البراغماتية على ترجمة هذا الدور انطلاقا من المقومات التي يتمتع بها النظام القطري أهلته للعب دور يصعب لقوى مركزية القيام به. و إذا تأملنا الخريطة الإدراكية لتصور صانع القرار القطري سنلاحظ ثمة معنيين لهذا الدور:

المعنى الأول:

وجود مسافة واسعة بين الخطاب الرسمي المعبر عن الرؤية القطرية لدورها الخارجي و بين الممارسة العملية لهذه الرؤية، مما أحدث فجوة بين التوجهات و التصورات من جهة وبين الأفعال والأدوار من جهة أخرى.

المعنى الثاني:

حدوث تداخل في الأهمية النسبية لسلم الأولويات بإعطاء أولوية للدور الإقليمي على حساب

الدور الداخلي. أدت هذه المسافة بين إدراك و أداء الدور إلى انحراف الدور عن مساره، لاسيما مع بداية

الحراك العربي بتبني سياسة الكيل بمكيالين و الابتعاد عن إستراتجية "تصفير المشاكل" مع محيطها الإقليمي، إلى التدخل في شؤون المنطقة، بشكل لم يجعل لها دورا واحدا، و إنما مجموعة أدوار في آن واحد، عملت على تغليب المصالح على المبادئ.

لقد عكس إدراك القيادة القطرية للبيئة العربية الإفراط في التعاطي مع بعضها مثل ما حدث في إدارتها للأزمة الليبية و تورطها في الأزمة السورية، مقابل الإحجام في التعامل مع الحراك الشعبي في دول الخليج.

–كل التسميات أُطلقت على السياسة الخارجية من طموحة إلى انتهازية مرورًا بالسياسة الفوضوية. واقع الأمر أن سياسة قطر الخارجية ليست دوغماتية رغم أنها مبنية على أسس ليست بالجديدة لكنها تتجاوب في آن واحد مع متغيرات آنية ونماذج مختلفة، منها التنويع في مصادر الأمن أي عدم الارتباط أمنيًا بجهة واحدة، وسياسة الوساطات السلمية وحماية الإقليم بمساعدة قوة خارجية.

من مسلّمات السياسة الخارجية هو أنه من الصعب إدارة سياسة خارجية في محيط متقلب وغير مستقر.

الاختلاف في تصنيف وتعريف دبلوماسية قطر مرده أن تلك السياسة لا تعرف الجمود بل تحاول أن تتأقلم مع المتغيرات الإقليمية والدولية. قطر لا تؤمن بالسياسة التقليدية؛ فقد أصبحت من الدول الأكثر دينامية في العالم، لكن هذا التنوع والمرونة يقلق البعض، ويسوق المؤلف تصريحًا لجون كيري عندما كان رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي: "قطر لا يمكن أن تكون حليفًا لأميركا الاثنين وأن ترسل أموالاً لحماس الثلاثاء".[1]

إن بنية النظام القطري وسياسة النفوذ التي يتبعها تتسببان في تحديات عديدة: أولها: الاختلاف داخل العائلة المالكة حول بعض الخيارات الدبلوماسية؛ مما يجبر الأمير على إيجاد صيغة توافقية بين الاتجاهين: التحديثي والمحافظ. وعملية إرضاء الطرفين هذه قلقة. وتعد التجاذبات بين الاتجاهين: التحديثي والمحافظ، على مستوى المجتمع والسلطة، من أهم تحديات النظام القطري الذي تسيطر فيه العائلة الحاكمة على مؤسسات الدولة. ثانيها: التركيبة السكانية لقطر) 80 % هم أجانب(تعد مشكلة بالنسبة للهوية الوطنية والانسجام الاجتماعي. ثالثها: الازدواجية التي خلقتها الإستراتيجية التحديثية، فمثلاً مؤسسة قطر تنافس المجلس الأعلى للتعليم في

مجالات تخصصه، بل تهمشه. رابعها: أنه من غير المؤكد أن تبقى قطر ومنطقة الخليج في منأى عن "الربيع العربي" كما يدل على ذلك المثال البحريني... أما التحديات الخارجية فتتمثل أساسًا في ردود فعل الدول الأخرى إزاء سياسة النفوذ القطرية التي تتصادم مع مصالح دول أخرى. هناك تحد آخر يتقاطع مع التحديات المحلية والخارجية والمتمثل في التجاذبات المحلية بشأن تموقعات وتحالفات متناقضة، فقطر تدعم حماس، وكانت لمدة طويلة شريكًا لإيران، بيد أنها حليف أساسي لأميركا، كما أنها تقيم علاقات – ولو باردة– مع إسرائيل .[2]

لغاية 2009. إن هذه الإستراتيجية القائمة على جعل قطر "بلدًا ليس له إلا أصدقاء" تجاوزت مصمميها وأصبحت "تثير المزيد من الاستقطابات والانتقادات لسياسة الأمير". وصارت مصدر صراعات داخل مراكز السلطة. وإذا كان هناك إجماع على التحالف مع أميركا، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتحديث المفروض من أعلى، والذي يثير مخاوف تمييع القيم التقليدية للمجتمع القطري، بل وحتى الحفاظ على هذا المجتمع في ظل الإقامة الكثيفة للأجانب في البلاد... وكلها مخاوف تتسبب في استياء الفئات والاتجاهات المحافظة في المجتمع. وقد زاد مشروع تحديث البلاد وتدعيم مواقفها دوليًا من حدة التعارض بين التحديثيين والمحافظين في المجتمع وحتى في السلطة ، وقد يهدد هذا الانقسام استقرار قطر

---

[1] نبيل الناصري ، لغز قطر ، مركز الجزيرة للأبحاث ،الدوحة ، مارس 2013 تاريخ الاستشارة 2015/03/06 الساعة 23:00 ، http://www.aljazeera.net/news/pages/bd9956b6

[2] أليكس بوريسوف ، سياسة قطر العربية. موقع الشرق الجديد ، تاريخ الاستشارة 2015/03/09. الساعة 22 على الرابط : http://www.ar.journal-neo.com/node/119223

مستقبلاً.[1]

قطر والتحدي الامني

الولايات المتحدة هي أجدر بلد نبدأ به هذا العرض فهي أعظم قوة في العالم ، ودورها كبير في المعادلة الاستراتيجية الإقليمية ، ولا شك أن نفوذها سيظل مؤثرًا لوقت طويل في المستقبل. ومن شأن التعاون العسكري مع واشنطن أن يتعزز إذ هو حجر الزاوية في سياسة الأمن القطري ، ففي سياق إقليمي يتسم بالتوتر نظرًا لانسداد الأوضاع في سوريا والاضطراب المزمن لبعض البلدان العراق ، البحرين ، اليمن، .. إلخ ومواصلة البرنامج النووي الإيراني ، سيكون من المرجح أن تستمر قطر في التمسك بخيار المظلة العسكرية الأميركية.

وقد بدأ هذا التعاون الوثيق بين الدوحة وواشنطن عام 1996 ، أي العام الذي اكتمل فيه بناء قاعدة العديد. وتم تكثيف تجهيز إلى مكان قرب الدوحة. القاعدة انطلاقًا من عام 2003 بعد نقل مركز القيادة الأميركية في لشرق الأوسط ولم يتجسد هذا التعاون فقط على مستوى استقبال المنشآت وإنما أيضًا على مستوى شراء المعدات العسكرية والقيام بمناورات مشتركة بين جيشي البلدين. في الواقع أن الطرف العربي يمتلك فعلا بعض من مقومات القوة التي أن وظّفها فأنها ستشكل مدخلا باتجاه التأثير في مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة. هذه النتيجة تتأتى من الإجابة على سؤال مركزي يطرح هنا هو ما الذي تريده الولايات المتحدة من المنطقة العربية؟ وما الذي يخدم مصالحها بالذات ؟ طبعا الإجابة ستكون من منظار الولايات المتحدة للمنطقة العربية. لم تكن الولايات المتحدة بحاجة الى وضع يدها على الخليج يوم أن كان محمية بريطانية فتحالفها مع بريطانيا وطيد ومحكم لذلك فهي قد اكتفت في تلك الحقبة بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان الخليج، الا ان التحولات التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية ،وما أستجد من أحداث في المنطقة العربية مثل إنشاء دولة إسرائيل وبروز المسألة الفلسطينية ، وأتجاه المنطقة العربية لأن تكون محور استقطاب عالمي ، خصوصا منطقة الخليج حيث المادة الإستراتيجية التي تشكل عصب الحياة في العصر الحديث ،

كلها أدت الى تغيير نظرة الولايات المتحدة الى المنطقة.[2]

الرياض ، كان من أولويات النظام السياسي القطري الذي شكل بعد حزيران عام 1995 ، فقد تجلى هذا الخروج في الاعتراض الذي عبرت عنه الدوحة ضد تسمية احد السعوديين لتولي رئاسة مجلس التعاون

---

[1] اجد خضير مرجع سابق ص 253

[2] عامر هاشم عواد ،العلاقات العربية الواقع الموضوعي واحتملات لمستقبل ،قسم الدراسات الامريكية ،مركز الدراسات الدولية ، بغداد ،2012 ،مذكرة غير منشورة ص 07

الخليجي خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط ديسمبر عام 1990. واشرف النظام السياسي القطري على انشاء قناة الجزيرة في تشرين الثاني نوفمبر عام 1996 ، التي اصبحت الصوت الآخر او القناة الاضافية التي تستطيع من خلالها الدوحة انتقاد سياسات الدولة الاخرى وخصوصا الاقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية ، حتى ان بعض الاطراف العربية وصفتها بأنها الذ ا رع غي الرسمي لدبوماسية النظام القطري ، على الرغم من الادعاء بانها قناة مهنية وموضوعية ومستقلة عن سلطة القرار السياسي القطري. واذا كانت الدوحة قد فسحت المجال لعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وموافقتها على تأجير قاعدة السيلية وميناء العديد بموجب اتفاقية الدفاع المشترك في عام 1992 للقيادة المركزية للمنطقة الوسطى للجيش الامريكي التي تقع على خط التماس الحدودي مع المملكة العربية السعودية ، واقامت علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع إسرائيل والسماح لها بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الاسرائيلية في الدوحة في ايلول عام *1996* فانه أرادت اقناع كل الاطراف الاقليمية والدولية بصحة منهجها السياسي الواقعي ، ويتيح لها حرية اتخاذ المواقف وتبني السياسات التي تراها منسجمة مع مصالحها العليا، وبدون ان تجعل ارضها منطلقا للاعتداء على جيرانها ، وان يسمح لها ذلك ايضا بان تكون الوسيط المقبول ما بين الاطراف المتصارعة في المنطقة ، وحتى ما بين احدى دول المنطقة والقوى الكبرى ، وهذا ما سنلاحظه في موقف الدوحة من قضية الملف الايراني .

ومن هنا ، فقد برزت قطر ، وفي أكثر من مناسبة ، خلال تصاعد أزمة اقليمية او دولية ، بانها نجم دبلوماسي ساطع يدور في سماء الشرق الاوسط ، وتحولت الدوحة الى طاولة لفض المنازعات ، وملتقى لكل الاطراف المتصارعة على السلطة في الدول المجاورة: من دافور، ولبنان ، واليمن، الى افغانستان والعراق وازمة الممرضات البلغاريات، وبين فتح وحماس والعلاقات بين السودان وتشاد ، وبين فرنسا وسوريا، فضلاً عن استضافتها للمنتديات ومؤتمرات القمة ، مما جعلها تنحت موقعا متميزا للتاثير الدبلوماسي والسياسي في كل المنطقة، يحظى بالترحيب والاستجابة ، حتى من الاطراف التي نظرت الى الاداء الدبلوماسي القطري على انها نتقاص او تجاوز على دورها الاقليمي ، وانها تلعب في ساحة الكبار في المنطقة ، وهذا ما ظهر واضحا في الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة 2008، حيث التململ والانتقاد من بعض القوى الاقليمية العربية للدور الذي قامت به قطر خلال الحرب .[1]

تهدف قطر إلى الانعتاق من الوصاية السعودية ومنافستها ، ويشكّل التحالف مع أميركا الذراع العسكرية لانعتاقها الإستراتيجي ولنفوذها فتحولها إلى أكبر محتضن للقوات الأميركية في المنطقة جعلها تحقق عدة أهداف: ضمان أمنها بالمظلة الأميركية لتتفرغ لإستراتيجيتها السياسية ، التخلص من الوصاية السعودية وتحييد محاولتها تهديد النظام القطري ، فك الارتباط الإستراتيجي بين أميركا والسعودية ، خاصة مع توتر العلاقة بينهما عقب عمليات 11 سبتمبر 2001 ، تحييد التهديدات الإيرانية. وقد أثبتت قطر أهميتها

[1] موقع قناة الجزيرة الفضائية الاثنين 2006 استشارة يوم 2015/04/21 الساعة 13:30 الرابط الالكتروني :
http://www.aljazeera.net/news/pages/bd9956b6

بالنسبة للإستراتيجية الأميركية إبان غزو العراق باحتضانها أكبر قاعدة أميركية في المنطقة. بيد أن الحضور العسكري الأميركي
يجعل من قطر دولة ذات سيادة محدودة .بعد وضع أمن البلاد تحت الحماية الأميركية ، بدأت قطر في معاكسة ومناكفة المصالح والإستراتيجية السعودية في المنطقة خلال مرحلةٍ ما انتهت في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد تطبيع العلاقات بشكل كامل بين البلدين إثر التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود بينهما)سواء تعلق الأمر بالعلاقة مع إيران ، عراق صدام حسين ، إسرائيل ، حماس. كما وظفت الجزيرة في صراعها على النفوذ مع السعودية. وقد سجلت نقاطًا في حربها الباردة معها ، حيث أصبحت فاعلاً في لبنان وفي العلاقة السورية–الإيرانية وفي الساحة الفلسطينية ، كما همّش التقارب القطري من المحور السوري–الإيراني محور الرياض–القاهرة.[1]

موازنة القوة السعودية عبر القوة الإيرانية.

تشارك الدولتين في حقل نفطي بحري (الحقل الشمالي/جنوب فارس) .

شكل المواطنون في قطر من أصول فارسية قرابة 18% من إجمالي السكان عام 1970.

وجاءت زيارة وزير خارجية قطر لإيران جولية 1996 ، بهدف تطوير العلاقات الثنائية ، تواصلاً مع زيارة وزير المال والاقتصاد القطري في مايو 1995 لتنشيط المبادلات التجارية بين البلدين والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار ، وما يربط البلدين من اتفاقات تعاون في مجالات التعليم والعمل والنقل الجوي والتجارة. ولم تكن قطر بمنأى عن سياق تطور العلاقات في حقبة حكم **خاتمي** ، حيث شهدت تفاعلات مهمة ، أبرزها زيارة أمير قطر لإيران في يوليو 2000 وزيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر في أكتوبر من العام نفسه ، لمزيد من التعاون الأمني ، خاصة في مجال مكافحة تهريب المخدرات والبضائع وجرائم التزوير والجريمة المنظمة ، ثم زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر في 25 يناير 2012.

وقد تعززت هذه العلاقات منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي ، إذ رفضت قطر باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن عام 2006 فرض أية عقوبات على إيران تتعلق برنامجها النووي ، وكانت أول دولة عربية تدعو رئيساً إيرانياً إلى مؤتمر القمة العربية وذلك عام 2007. وهو ما اعتبر استفزازاً لدول الخليج المجاورة في فترة تأزم علاقات ما بين الدول العربية والمحور الإيراني.[2]

فرنسا وبريطانيا

بالنسبة للقوتان الغربيتان بريطانيا فإن المعادلة تكاد تكون هي فالبلدان قوتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، وهما حليفان استراتيجيان لقطر وخاصة على المستويين الدبلوماسي والعسكري.

---

[1] موقع قناة الجزيرة الفضائية نفس المرجع السابق .

[2] بول سالم مرجع سابق الذكر .

ففي نطاق هذه المجموعة من القوى العظمى)الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا(، قررت قطر إقامة تعاون متين من أجل تأمين حدودها ومنشآتها الغازية. وتشكّل فرنسا مثالاً جليًا لهذه المقاربة: فقد ظل الجيش الفرنسي ، المشهور بخبرته العملية ، يزوِّد الجيش القطري بالعتاد منذ أمد بعيد وإلى اليوم ، وتشكّل الطائرات الفرنسية معظم الأسطول الجوي القطري. وخلال شهري فبراير ومارس 2013 قام الجيشان بمناورات مشتركة تحت عنوان "صقر الخليج"، عُبّئ لها 2013 رجل، وطالت مختلف مستويات القيادة في سيناريو مكثف شمل القوات الثلاث: البرية والبحرية والجوية.

ويشكّل التعاون في المجال العسكري العمود الفقري للشراكة الاستراتيجية المبرمة بين الدوحة والعواصم الغربية؛ ففي ختام الزيارة الرسمية التي قام بها مؤخرًا لقطر، أعلن الرئيس فرانسوا أولاند أن "فرنسا ستظل على الدوام إلى جانب قطر للدفاع عنها وضمان أمنها". وقد تم تأكيد هذا الإعلان بملحق يركز على الجانب "الصناعي" لهذا الالتزام. ذلك أن باريس ولندن باتتا تنظران لقطر بوصفها شريكًا اقتصاديًا استراتيجيًا صاعدًا. وفي سياق أوروبي يتسم بأزمة ديون متواصلة تنذر بكساد بل بإفلاس محدق، تحاول الحكومات تنمية أكبر قدر ممكن من العلاقات مع الأسواق الصاعدة التي ينظر إليها بوصفها مخارج محتملة من الأزمة. ونظرًا إلى عزم قطر على استثمار 120 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة في مشاريع صناعية وبنى تحتية واقتناء معدات عسكرية ، وتحاشيا لأي ردود فعل أمريكية متوقعة جراء هذه السياسة القطرية المناهضة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة قام القطريون بتوقيع اتفاق أمني مع الولايات المتحدة إضافةً إلى الانضمام إلى المشروع الدولي لمكافحة الإرهاب وكذا الانخراط في المشروع الأمريكي المنادي بالإصلاحات وتقوية الديمقراطيات في المنطقة العربية وتشجيع حرية الإعلام والنشر وتعزيز الحريات العام.وبموجب الاتفاق الأمني الموقع بين قطر والولايات المتحدة إضافةً إلى استيعاب الإستراتيجية القطرية لمجمل التوجهات الأمريكية وكذا الانخراط القطري المباشر في كل مشاريع الإصلاحات الأمريكية في المنطقة تكون قطر قد تمكنت فعلاً من استقطاب الموقف الأمريكي الداعم لصالحها، وفي الوقت نفسه تكون الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا الاتفاق الأمني قد تمكنت من السيطرة على العلاقات القطرية مع الجماعات الإسلامية والمنظمات الجهادية وكذا الكيانات السياسية المعارضة للأنظمة الحاكمة في الدول الحليفة للأمريكان، وأيضاً السيطرة على مخرجات العلاقات القطرية مع الأنظمة الحاكمة في الدول المناهضة للسياسات الأمريكية في المنطقة ضمن برنامج أمني متفق عليه مع الأمريكان. الأمر الذي ينبغي ملاحظته أنه في ظل هذه العلاقات القطرية الأمريكية الراسخة والتعاون الأمني الوثيق فقد شهدت السنوات الأخيرة أن تمددت إستراتيجية قطر الإقليمية وازدادت توسعاً لتشمل مناطق نفوذ جديدة أبعد من محيط قطر الخليجي حيث مارست قطر أدواراً دبلوماسية مؤثرة في المنطقة وأطلقت عدة مبادرات للتسويات بين العديد من الأطراف المتصارعة كما هو الحال في لبنان وفي السودان وفي اليمن سابقاً والثورات العربية مؤخراً . [1]

[1]محمود سمير الرنتيسي مرجع سابق ص 65

المبحث الثاني :الرهانات الاقليمية و العالمية

المطلب الأول:رهانات على المستوى الاقليمي.

أثار قرار كلا من السعودية والإمارات والبحرين بسحب السفراء من قطر نطاقا واسعا من الجدل الذي فتح أبواب التحليلات والاستنتاجات لأسباب الخطوة الخليجية الفريدة ومستقبل علاقات الأشقاء ، والحديث عن تأثيرات التغيرات العالمية والإقليمية على مستقبل العلاقات الخليجية البينية في ظل خريطة التحالفات المتغيرة، والوقوف على طبيعة الاستراتيجية التي تعتمدها الدوحة في المحيط الخليجي، والبحث عن أبعاد الخلاف الدبلوماسي بين الأشقاء الخليجيين ومسألة سحب السفراء، في محاولة وضع تصورات أولية لمستقبليات الأزمة والتداعيات المحتملة على الدوحة، وطرح الخيارات والبدائل القطرية لمواجهة تأزم علاقاتها مع أشقاء الخليج.

لم يلبث الخبراء والمحللون الفراغ من البحث في تأثيرات وتداعيات موجة الاحتجاجات الشعبية أو ما عرف بثورات «الربيع العربي» على مستوى العلاقات الدولية والشرق أوسطية ومن ثم العربية، حتى انتقل سريعا للبحث في تأثيرات موجة الانتقال الثانية والتي ظهرت بشكل خاص في مصر بعد «30 يونيو» وما صاحبها من احتجاجات شعبية أدت إلى عزل رئيس منتخب ، وتنصيب رئيس المحكمة الدستورية رئيسا للبلاد، وهو ما شكل تغيرا واضحا في مسار العلاقات الدولية بين محور أمريكي قطري لا يتفق مع المشهد الجديد ويدعو لعودة الرئيس المعزول تحت دعوى الشرعية الانتخابية، وبين محور أخر روسي خليجي يرى في النظام الجديد تحقيق استقرار مصر وتجنبا لتكرار أزمات تجربة تيارات الإسلام السياسي في الحكم .

وفي سابقة لم تتكرر كثيرا اتفقت دول الخليج فيما بينها على أن تيارات الإسلام السياسي تشكل خطرا يهدد أمنها حتى اصدرت المملكة العربية السعودية بيانا في 6 مارس 2014 للتحذير من تيارات وحركات وأحزاب تسلك أساليب الإسلام السياسي لكن ظهرت دولة قطر رافضة لها الإجماع مما حذا بالسعودية والإمارات والبحرين لاتخاذ خطوة مشتركة وهي سحب السفراء من قطر لعدم التزام الأخيرة بتطبيق بنود الاتفاقية الأمنية التي وقعتها في الرياض في نوفمبر 2013بما يؤسس لتغير في الخريطة الخليجية تبدو فيها تغرد خارج السرب الخليجي أمام تحالف سعودي إماراتي بحريني وتقترب الكويت منه أيضا.

تعرض قطر لحالة من العزلة داخل المحيط الخليجي يعرض مستقبلها للخطر في ظل تسارع وتيرة الهيمنة والاستحواذ في كافة انحاء العالم وباستمرار سياسة الخلاف مع دول الخليج فإن الدوحة تصبح في حالة من التهديد في غياب الحاضن الحاضنة الخليجية لها، كما ان شبكة علاقاتها سواء مع إيران او امريكا لن تحمي مصالحها لاسيما بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاق جنيف النووي مع إيران بعيدا عن الدور القطري بما يعكس انخفاض وتيرة التخوف الإيراني من طهران وبالتالي ترفع احتمالات التوغل والهيمنة الإيرانية على الثروات النفطية والغاز المسال في قطر.

وبذلك فإن الرهانات القطرية سواء الرهان على إيران أو إسرائيل لن تجد على قطر بالنفع الذي تطلع إليه، كما ان كلتا الدولتين لن يستطيعوا ملئ فراغ الحاضنة الخليجية وفي حالة اتجاه السياسة القطرية لتفعيل تلك البدائل فلن يكون من السهل تحقيقه فالخيار الإيراني يعني استمرار الدوحة تحت مخاوف وتهديدات الرغبة الاستعمارية الإيرانية التي ترى في بعض دول الخليج محافظة تابعة لها فضلا عن احتلالها لأراضي خليجية أخرى، وهو ما يشكل تهديدا للدخل القطرية من احتمالات الهيمنة الفارسية على ثرواتها الطبيعية وحدودها الجغرافية. وفي حالة الاتجاه للبديل الثاني «إسرائيل» فمن المتعارف عليه أدبيات علوم السياسة أن القرارات السياسية تتطلب دعما شعبيا وفي قطر من الصعب على الشعب القبول بتطبيع العلاقات مع تل ابيب وإحلالها محل أشقاء الخليج الذي تجمعهم بهم علاقات مصاهرة وقرابة فصلا عن وحدة اللغة والدين والثقافة.

ويمكن القول أن السياسة الحكيمة تستدعي من الدوحة مراجعة استراتيجياتها في التعامل مع المحيط الخليجي والدولي وتحديد أهدافها من العلاقات التي تسعى إليها، وهنا نذكر تصريح لوزير الخارجية المصري نبيل فهمي حين عبر لإحدي القنوات الفضائية عن استيائه من سحب السفراء بالقول « غير سعيد بالحدث إطلاقا ويهمني التوافق العربي–العربي ووجهت الدعوة لقطر لتقييم علاقاتها وموقعها في خريطة العالم العربي» فهي دعوة صريحة من مسؤول دبلوماسي مصري لدولة شقيقة بضرورة مراجعة الاستراتيجية القطرية في المنطقة.[1]

وفي سبيل أداء هذا الدور تلعب قطر على كل الحبال –المتوازية والمتقاطعة– وتستثمر كل التناقضات – السياسية والجيوإستراتيجية– وتمارس سياسات الندية خليجيًا خاصة مع العربية السعودية وعربيًا خاصة مع مصر؛ وتحاول أن تسوق نموذجًا فريدًا في عالمنا العربي للدولة الصغيرة صاحبة الدور الكبير. فتوظف فضاءً إعلاميا فسيحا بأداة إعلامية جامحة تارة واستخداما محترفًا "لدبلوماسية الشيكات" تارة أخرى، وتمزج مزجًا عجيبًا بين علاقات سياسية متميزة على مستوى الدائرة الضيقة للنخبة الحاكمة مع دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل" وبين قنوات مشرَعة بلا حدود مع ما يطلق عليه إعلاميًّا "محور الممانعة" وعلاقات خاصة جدًّا مع سوريا وإيران وحماس وحزب الله في حيوية دافقة وبرجماتية متناهية؛ وهي ما يمكن أن نطلق عليه "سياسات اللعب بالنار" التي: إما أن تنضج مشروع الدور الإقليمي الكبير للدولة الصغيرة؛ أو تحرق ليس فقط أصابعها بل كيانها كله، وهي قفزة من عصر الرهانات الخاسرة إلى عصر القمار المحرم في السياسات الدولية.

ربما كانت النخبة الحاكمة في دولة قطر لا تؤمن بالمعايير التقليدية لوزن الدولة ومكانتها في الميزان الإستراتيجي الإقليمي والدولي ، تلك المعايير القائمة على أساس من مساحة الدولة وعدد سكانها وإمكاناتها العسكرية وقدراتها الاقتصادية؛ وربما كانت تؤمن –نخبة قطر– إيمانًا لا حدود له بقدراتها

[1] عواد هاشم عامر مرجع سابق ص 101

الذاتية وبالدور الذي رسمته لنفسها –وهو ليس دور الأخ الصغير الذي يسير في الركاب أو تحته– وإنما دور المتمرد على حدود الطاقة والمتطلع للأدوار الكبرى ، والتركيز على العمل في مساحات ودوائر ما يُسمى بالقوة الناعمة Soft Power ، وحسن استخدام الذراع الإعلامي للسياسة الخارجية القطرية المسماة قناة الجزيرة في هذا الزمن الفضائي وعصر القنوات المفتوحة. والتأكيد على الدور الفاعل لعناصر وإمكانات الدبلوماسية غير التقليدية؛ والأدوات الجديدة لتنفيذ إستراتيجية الدولة وأهدافها وتحقيق مصالحها العليا.[1]

عوامل نجاح الدور الإقليمي القطري

إن كلمة السر في نجاح قطر في حل كثير من الأزمات الإقليمية هو توافق الإرادات الإقليمية والدولية على القضية التي تقوم قطر بدور الوساطة فيها أو محاولة لعب دور الجامع لمختلف الأطراف؛ ولعل التميز القطري يتمثل في اختيار القضايا التي تتوافق –أو تتطابق أحيانا– الإرادات والخرائط الإقليمية والدولية بشأنها.

الأمر الثاني في عوامل النجاح القطري هو وقوف قطر على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين والمذهبيين واحتفاظها بعلاقات جيدة مع كل اللاعبين الفاعلين داخل الدولة محل الوساطة.

أما الأمر الثالث فهو أن قطر ليست لها مصلحة مع هذا الطرف أو ذاك داخل البلد محل الوساطة وتنحصر مصلحتها في إنجاح عملية الوساطة ذاتها؛ ولعل ما ساعد قطر على النجاح في إتمام كثير من عمليات الوساطة هو دخولها بعد محاولات دول لها مصلحة مع هذا الطرف أو ذاك ومن ثم تنحاز له – تدعمه وتؤيده وتتبنى وجهات نظره ومواقفه– وهو السبب الأساس وراء فشل محاولات تلك الدول في وساطتها؛ تلك الدول التي أصبحت جزءا من الأزمة ولا يمكن أن يكون تدخلها مشروعًا للحل رغم قدراتها الهائلة ووزنها الكبير.

أظهرت هذه الانتكاسات، فضلاً عن الخلاف السعودي–القطري، أن الدوحة عاجزة عن قيادة أجندة دبلوماسية إقليمية. وهكذا لم يعد بإمكان قطر تحمُّل تداعيات خصومتها مع المملكة العربية السعودية، ولم يبقَ أمام الشيخ تميم من خيار سوى التوصّل إلى تفاهم مع الرياض عبر التنسيق معها حول أولويات السياسية الخارجية في المستقبل. انطلاقاً من هذه القيود والمعوّقات، غالب الظن أن قطر ستسعى إلى التوصّل إلى توافق في مجلس التعاون الخليجي حول استراتيجية إقليمية، وذلك في قطيعة واضحة مع المقاربة الأحادية التي انتهجها الشيخ حمد. ومن المتوقّع أيضاً أن يشكّل تحسين العلاقات مع إيران أولوية بالنسبة إلى الشيخ تميم، نظراً إلى أن الاستقرار في الخليج الفارسي هو ضرورة استراتيجية بالنسبة إلى قطر.

---

[1] العلاقات السرية بين الدوحة و تل ابيب ، صحيفة الاهرام المصرية ، العدد 8788 ، ص04 ،2012/04/03، استشارة يوم 03/25/ 2015 الساعة ، 22:30 ، الرابط : http:/www.el ahram.egypte.com/Article.asp

لكن منذ بداية الانتفاضات العربية في العام 2011، [3] ابتليت السياسة الخارجية القطرية بالحسابات المخطئة والتحدّيات المحلّية والضغط الدولي، والتي ترتبط جميعها، إلى درجة كبيرة، بعلاقة قطر مع منافستها الإقليمية الرئيسة، المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، دخل دور قطر الإقليمي مرحلة من الانحسار.

بلغت التحدّيات التي تواجه قطر ذروتها في العام 2014، بسبب عاملين اثنين، على وجه العموم، تمثّلا بتورّطها في سورية ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. في سورية، حاولت الدوحة إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، لكنها لم تنجح حتى الآن. لم تفشل الجماعات الجهادية المدعومة من قطر، أي جبهة النصرة،[6] في ترجيح كفّة ميزان القوى ضد النظام وحسب، بل أصبحت الولايات المتحدة ودول الخليج تعتبر هذه الجماعات أيضاً مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. أما في مصر، فقد شدّدت الحكومة المدعومة من الجيش، والتي تولّت الحكم عقب الانقلاب على الرئيس السابق محمد مرسي في تموز/يوليو 2013، قبضتها على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حليف قطر الرئيس في مصر، وحكمت على المئات منهم بالسجن. وتبعتها دول الخليج في آذار/مارس 2014 بالإعراب عن قلقها من جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها تشكّل تهديداً للاستقرار في المنطقة، وحمّلت قطر المسؤولية عن مساعدة الإخوان.[1]

يوفّر التقدّم الذي تحرزه الدولة الإسلامية في العراق، والذي تسبّب بتدخّل عسكري أميركي، إضافة إلى زيادة التعاون من جانب تركيا، فرصةً يمكن لقطر والسعودية الاستفادة منها للتنسيق في مابينهما بصورة وثيقة، وبالتالي بصورة أكثر فعالية، بشأن مكافحة الإرهاب. وهذا يعطي قطر أيضاً فرصة لاستعادة بعض نفوذها الإقليمي، وإن لم يكن بالقدر الذي يسمح لها بالخروج من عباءة المملكة العربية السعودية. وقد أعطى التهديد الذي يمثّله تقدُّم الدولة الإسلامية المملكة العربية السعودية وخصمها اللدود إيران مصدر قلق أمني مشترك، لأنه لايمكن لإيران أن تتسامح مع تولّي جماعة جهادية سنّية السلطة في جوارها، كما أن السعودية تشعر بالقلق من عدم الاستقرار الداخلي الناجم عن تدفّق التيار الجهادي السنّي إلى داخل المملكة. وقد بدأت التلميحات عن تنسيقٍ محتملٍ بين البلدين بالظهور عندما فتح البلدان قنوات اتصال سرّية للتعاطي مع المخاوف الأمنية المشتركة. تمتّعت قطر دائماً بعلاقات ودّية مع إيران، ويمكنها استغلال هذه العلاقة لدعم الجهود الدولية لمواجهة نمو الدولة الإسلامية. ومع ذلك، فإن التقارب الإيراني–السعودي يعني تقليص المجال أمام قطر لكي تشقّ لنفسها مساراً مستقلاً عن المملكة العربية السعودية.

الحصول على موافقة الشعب القطري أمر ضروري كي تكون أنشطة السياسة الخارجية القطرية عملية وقابلة للتنفيذ. إذ يتمثّل أحد أوجه القصور الرئيسة في الدوحة في أن الأسرة الحاكمة قلّلت من تقدير تأثير

[1] .حيفة الاهرام المصرية ، العدد 8788 ، ص05 مرجع سابق

السياسة الخارجية على الصعيد الداخلي. وقد تصرّف حكّام قطر، بمَن فيهم الحاكم الحالي، بأمور السياسة الخارجية للبلاد على نحوٍ يتجاهل إلى حدّ كبير العلاقة بين هذه الممارسات وبين التصرفات الخارجية والبيئة الداخلية. وفي الوقت نفسه، أصبح السكان في الداخل يشكّكون في سمعة البلاد الدولية والإقليمية. ولذا يبدو الأمير بحاجة إلى معالجة شواغل مواطنيه بشأن المسار الذي تتجّه إليه البلاد، وكيف يمكن لسياساتها في المجالين السياسي والاقتصادي أن تفيد مواطنيها، فيما يفكّر في الخطوات التي ينبغي على قطر اتّخاذها في مجال السياسة الخارجية فيما بعد.

،لكن التاريخ يشهد بهشاشة العلاقات الثنائية و هذا ما ظهر جليا في الازمة الاخيرة حين قررت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائها من قطر مارس 2014. وجاء في بيان مشترك للدول الثلاث أن القرار اتخذ بعد فشل كافة الجهود في إقناع قطر بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد ، سواءً عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي ، بذريعة مساندة قطر للإخوان المسلمون و عدم الاعتراف بالسيسي كرئيس لمصر الذي اعتبرته قائد انقلاب ضد شرعية الرئيس المنتخب محمد مرسي.[1]

المطلب الثاني : رهانات على المستوى العالمي.

علاوة على احتياطها من الغاز الطبيعي وتشديدها على الوساطة ، أدّت التغييرات الواسعة في النظام الدولي إلى تسهيل بروز قطر كلاعب قوي ويزداد قوة. وعلى وجه الخصوص ، جعلت العولمة من الأسهل على الدول الصغيرة أن تقفز فوق وزنها ، وأن تستعرض/وتمارس أشكالاً جديدة من القوة الناعمة وهكذا ، فإن الطبيعة المتحوّلة لمفهوم القوة في عالم كثيف الترابط ، مكَّنَ الدول الصغيرة مثل قطر من ممارسة نفوذ أكبر بكثير في الخارج.

خلال العقد الأول من القرن الحالي ، ظهرت مجموعة دول الخليج كأطراف فاعلة بوضوحٍ جليٍّ على مسرح النظام العالمي للسياسة وصنع السياسات. واستخدمت دول مجلس التعاون الخليجي مواردها من الطاقة وتراكمات رأس المال لممارسة التأثير، أثناء الطفرة في أسعار النفط بين العامَين 2002 و2008 ، وأصبحت فاعلةً أكثر في القضايا الدولية. وقد تراوحت مشاركتها من الانخراط العميق في شبكات الجنوب–الجنوب ، إلى استعراضٍ أكبر للاستثمارات في الثروة السيادية ، لا بل حتى أيضاً إلى تغيير المواقف تدريجياً في الجدل الدولي حول تغيّر المناخ. وعلى الرغم من أن هذه الروابط ارتكزت إلى مجال استخراج وتصدير النفط ، وهو المجال الذي كان ربط الخليج بالاقتصاد العالمي لعقود ، إلا أنها تجاوزت

[1] صحيفة الراية ، العدد 2155 مرجع سابق ص 07

حدوده على سبيل المثال ، أقامت دول الخليج روابط صناعيةً أكثر تعقيداً مع اقتصادات ناشئة وصناعية على السواء ، وذلك في خضمّ تحوّلها إلى مراكز إنتاج رائدة في العالم لصناعات متنوّعة تتراوح من البتروكيميائيات والألمنيوم ، إلى الإسمنت ومشاريع البناء. هذه الروابط شملت تدفّقات أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا ، إضافة إلى الاندماج في الإنتاج العالمي وحلقات الإمداد.

سرّعت الأزمة العالمية المالية والاقتصادية التي بدأت في العام 2007 التحوّل نحو الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي. كما وفّرت فرصةً لقطر ، إضافة إلى دول خليجية أخرى غنيّة بالموارد (ولاسيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) ، لزيادة قوة تأثيرها في المؤسسات العابرة للحدود الوطنية ، وفي طبقات الحوكمة العالمية. فانضمّت قطر ، من ناحيتها ، إلى مبادرة إعادة التصميم الشامل Global Redesign Initiative التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي إلى جانب سويسرا وسنغافورة ، وهي مبادرة طُرِحَت لإدراج وجهات نظر ثماني وعشرين دولة صغيرة ومتوسّطة الحجم في مسار مجموعة العشرين استضافت قطر قمة إعادة التصميم الشامل في الدوحة ، في 30 و31 ماي 2010 ، كما استضافت واحدة من جلسات الاستماع الثلاث الإضافية الخاصة بالمبادرة.

بعد العام 2008 ، وفيما كانت البلدان الغربية تطبّق إجراءات اقتصادية تقشّفية ، كان توسّع الغاز الطبيعي المسال القطري يبلغ ذروته ، مع ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 17 في المئة سنوياً في حدّه الأقصى. هذا النمو اللافت أتاح لصانعي السياسات القطريين مجالاً واسعاً في العمل على إعادة تشكيل بنية نظام دولي في تغيّر دائم. وفي أيار/مايو 2009، عالج رئيس الوزراء حمد بن جاسم هذه القضايا مباشرةً ، إذ دعا إلى إعادة تشكيل عميق "للأطر التنظيمية للنظام السياسي السائد"، كترجمةٍ لبروز نظامٍ متعدّد الأقطاب حيث "الغرب لم يكن اللاعب الوحيد في العالم".[20] كان الأمير صريحاً أكثر في تعليقات أدلى بها في آذار/مارس 2009، حين قال إن "الصين آتية ، والهند آتية ، وروسيا في طريقها أيضاً... لا أدري إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا ستبقيان في موقع القيادة".

استغلّت قطر بالكامل المجالَ الذي أُتيح لبروز لاعب جديد يؤدّي دوراً مبتكراً في الشؤون الإقليمية والدولية ، من خلال المقاربة التي اعتمدتها تجاه صنع السياسات ، والاستقلالية شبه التامة الممنوحة لدائرة صغيرة من نخبةٍ من صانعي القرار غير المُثقَلين بقيودٍ سياسيةٍ محلية.

وتطرق سفير دولة قطر لدى الولايات المتحدة إلى "الحراك العربي" بالقول إنه "شكل نقطة تحوّل بالنسبة للدور القطري على الساحة العربية و الدولية" مشيرًا إلى أن "دولة قطر حشدت الجامعة العربية والمجتمع الدولي لدعم الشعوب في تونس ، وليبيا ، واليمن ، ومصر". ولفت الكواري إلى التغييرات السياسية التي تشهدها دولة قطر والقائمة على إستراتيجية سياسية تتفاعل مع المقتضيات الإقليمية من جهة وسياسة الباب المفتوح من جهة أخرى.. وقال "إن الدبلوماسية الوقائية أفضل من الحروب الوقائية".

وأكد أن دولة قطر ليست مقصدًا للتجارة والأعمال فحسب ، بل هي منبر للأفكار والحوار لافتًا إلى أن شبكة الجزيرة قوة تمنح الصوت لمن لا صوت لهم ، وتعزز النقاش والحوارات الهامة . وقال إن تغطية الجزيرة لانتفاضات عام 2011 زادت من حدّة التظاهرات ضدّ الأنظمة السلطوية فيما عُرف باسم "أثر الجزيرة" .

وعلى الرغم من البداية الصاخبة للعام 2014 ، ومع اقتراب العام الأول المليء بالتحدّيات من نهايته بالنسبة إلى القيادة الجديدة ، ألمح تطوّران اثنان إلى عودة دور قطر كطرف محاور في تسهيل الاتصال غير المباشر بين الأطراف المتباعدة. أشارت الحالتان إلى أن المسؤولين القطريين بدؤوا بالعودة إلى الأصول وباتوا يعطون الأولوية لمقاربة أكثر هدوءً وتحفّظاً تجاه الوساطة بعيدة كل البعد عن جعجعة مغامرات أسلافهم الملفتة للأنظار في الساحة الإقليمية.

المبحث الثالث:مستقبل وآفاق السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول:الرؤية الاستراتجية المستقبلية القطرية.

أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد السابق القرار الاميري رقم (44) لسنة 2008 باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية «رؤية قطر الوطنية 2030 م». وقضى القرار بتنفيذه وان ينشر فى الجريدة الرسمية. وتهدف الرؤية الى تحويل قطر الى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

وتقوم رؤية قطر الوطنية على مبادىء الدستور وتوجيهات الأمير وولي العهد والشيخة موزة لإرساء مجتمع أساسه العدل والاحسان والمساواة وحماية الحريات العامة والقيم الأخلاقية والدينية والتقاليد الى جانب تحقيق تكافؤ الفرص وتكريس الأمن والاستقرار.

وترتكز الرؤية على أربع ركائز أولاها التنمية البشرية بهدف تطوير وتنمية سكان قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر. وثانيتها التنمية الاجتماعية لتحقيق مجتمع عادل وآمن مستند إلى الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية ، قادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الاخرى. أما الركيزة الثالثة فهي التنمية الاقتصادية بهدف تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر. والركيزة الرابعة هي التنمية البيئية لتحقيق الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. كما تتيح الرؤية التي تحدد الاتجاهات العامة للمستقبل اعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية.[1]

السمات المحددة لمستقبل دولة قطر : الفرص والتحديات

إن إدارة قطر الرشيدة لمواردها الهيدروكاربونية الوافرة تضمن تحسينات كبيرة في مستويات المعيشة للأجيال القادمة ، ولكن التحسينات في مستوى المعيشة لا يمكن أن تكون الهدف الوحيد في مجتمع

[1] موقع وزارة الخارجية القطرية. استشارة يوم :2015/04/26 ، الساعة ، 12:50 على الرابط التالي :
http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.cfm?id=50

معافى ، وكي تظل قطر أمينة على قيمها يتوجب عليها أن تتعامل مع خمسة تحديات رئيسية تتمثل في الموازنة بين الخيارات التالية:

- التحديث والمحافظة على التقاليد.
- احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.
- النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط.
- مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

تستند الرؤية القطرية الوطنية على أربع ركائز:

- التنمية البشرية
- تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.
- التنمية الاجتماعية
- تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور مهم في الشراكة العالمية من أجل التنمية.
- التنمية الاقتصادية
- تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.
- التنمية البيئية
- إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.[1]

رؤية قطر 2030 والقضايا الاقليمية والدولية

- رؤية حكيمة لمستقبل الوطن ورفاهية المواطن
- قمة الدوحة: التركيز على أهمية تآلف وتعاضد البيت الخليجي
- خطاب مجلس الشورى : انطلاقة جديدة لتفعيل الأداء الحكومي وفتح المجال أمام الشباب
- القمة العربية: تأكيد دعم قطر لقضايا الأمة العربية والإسلامية وفلسطين في المقدمة

[1] صحيفة الشرق القطرية ، رؤية قطر الوطنية 2030 م ،2008 ،استشارة يوم 2015/04/26 ،على 19:00 على الربط : http://www.ictqatar.qa/ar/news-events/news/qatars-vision-2030

خطاب الأمم المتحدة : رؤية استشرافية لمعالجة القضايا الدولية الشائكة.

وفي خطاب الأمير الشيخ تميم في دورة الانعقاد العادي السنوي الثالث والأربعين لمجلس الشورى 2014 أكد على ثوابت السياسة القطرية محليًا وإقليميًا ودوليًا واضعًا تفاصيل مرحلة جديدة تقوم على تكاتف الجميع والعمل لمواصلة واستكمال ما بدأه الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، الذي يعدّ بحق مؤسس نهضة قطر الحديثة.

وأكد تميم في كلمته أمام المجلس على احترام دولة قطر لسياساتها المبدئية والثابتة على مختلف الأصعدة والتي تقوم على أساس التعاون والاحترام المتبادل وتحقيق المصالح العامة. وحمل خطاب الامير في أبعاده توجهات استراتيجية تجعل قطر محط تقدير واهتمام على نطاق إقليمي ودولي واسع ، بينما شكل على الصعيد الداخلي كتاباً مفتوحاً لكل أبناء قطر لتمكنهم من المساهمة في النهضة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي ينشدها سموه ويسعى إلى تحقيقها.

يعتبر المشروع الأهم الذي حمى به الشيخ حمد حكمه هو إطلاقه لقناة «الجزيرة » التي أصبحت سلاحاً ضارباً للسياسة الخارجية القطرية ، وقد أصبحت أهم محطة فضائية عربية على الإطلاق ، حيث استطاعت في غضون فترة زمنية قصيرة أن تهيمن على الرأي العام العربي وتصبح عنوانا للانفتاح الإعلامي ، وتهمّش الوسائل الإعلامية الأخرى سواء المصرية أو السعودية ذلك ما كشفته مذكرات دبلوماسية أمريكية سربها موقع "ويكيليكس" ، أن قطر تستخدم قناة "الجزيرة " كأداة للمساومة في سياستها الخارجية تجاه بعض الدول ، وقال السفير الأمريكي في قطر في إحدى الوثائق المسربة ، "إن مقدرة الجزيرة على التأثير على رأي عامة الناس في كل المنطقة هي مصدر جوهري لنفوذ قطر". وعلى الرغم من وصفه تغطية "الجزيرة " بأنها "حرة ومنفتحة نسبيا " ، لكنه أضاف "تظل الجزيرة واحدة من أكثر وسائل قطر الدبلوماسية والسياسية قيمة". وجاء في الوثائق ، إن قطر تتدخل لتعديل تغطية "الجزيرة " لإرضاء بعض القادة الأجانب ، كما أوحت المذكرة بأن قطر عرضت إلغاء بعض التقارير والبرامج التي تتضمن انتقادات لقاء تنازلات معينة .[1]

وفي خطاب الشيخ تميم في الجلسة الافتتاحية العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في مقر المنظمة الدولية بنيويورك ، في سبتمبر الماضي ، أشار الامير إلى ثوابت السياسة الخارجية القطرية الفاعلة والمتفاعلة مع المجتمع الدولي لمعالجة إشكاليات وتحديات سياسية متعلقة بالسلم والأمن وحل النزاعات بالطرق السلمية إلى جانب قضايا الفقر والجوع والتنمية. ولامس الخطاب كبد

[1] رؤية قطر المستقبلية عصر جديد من النهضة في عهد الشيخ حمد، صحيفة الراية ، استشارة يوم 2015/04/26 الساعة 18 http://raya.com/news/pages/db9c48b4-6c9a-4dce-b3aa-808b42f376d9

الحقيقة للعديد من الملفات والقضايا الساخنة على الساحة الدولية، والتي تشكل تحديات كبيرة لأمن واستقرار وتقدم البشرية.

وتضمن الخطاب رؤية ثاقبة ونظرة استشرافية لسموه في معالجة القضايا الدولية الشائكة والأزمات الإقليمية المستعصية وفي مقدمتها الأزمة السورية والقضية الفلسطينية ومسألة الربيع العربي.حيث تميز خطاب سموه بالعمق والشمولية والثبات، وقدم تحليلاً دقيقاً وموضوعيًا لثورات الربيع العربي التي يحاول البعض القفز على مكاسبها وتقويض ما حققته من مكاسب.

وقد اكتسبت القضايا التي طرحها أمير البلاد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية تتوافق مع أهمية الدور القطري الإيجابي الذي تلعبه دولة قطر تجاه القضايا العربية والإقليمية والدولية ، حيث أكد سموه أن قطر تلعب دوراً أساسياً بحل النزاعات بالطرق السلميّة ، وأنها أرست تقاليد في الوساطة السلميّة ، وأنها ستعمل على توفير منبر لحوار التيارات السياسيّة والثقافات والديانات والحضارات وأشارت برقية دبلوماسية بتاريخ نوفمبر 2009 إلى إمكانية استخدام القناة "كوسيلة مساومة لتحسين العلاقات مع بعض الدول وعلى الأخص الدول المستاءة من تقارير "الجزيرة" ، بما فيها الولايات المتحدة".
وبحسب الوثائق ، فإن السفارة الأمريكية في الدوحة كتبت في فبراير لواشنطن إن "العلاقات(بين قطر والسعودية) تتحسن بصورة عامة بعدما لطفت قطر من الانتقادات للأسرة المالكة السعودية على الجزيرة". غير أن السفير الأمريكي في قطر جوزيف لوبارون أشار في مذكرة إلى أن تغطية " الجزيرة " لأحداث الشرق الأوسط "تتسم نسبيا بالحرية والانفتاح".[1]

خاضت قطر أشهرًا من التوتر مع جيرانها ، تكللت بسحب سفراء السعودية والبحرين والإمارات. صحيحٌ أن مجلس دول التعاون الخليجي أصدر بيانًا يؤكد حل الخلافات العالقة بين الدول الأعضاء ، إلا أنه لن يتعدى كونه حبرًا على ورق ما لم توقف الدوحة دعمها للإخوان المسلمين.

ويتركز الانقسام بين السعودية (القوة المهيمنة إقليميًا) وقطر (جارتها الصغيرة) على نموذج الإسلام السياسي الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين ، والذي يجمع بين العاطفة الدينية وسلطة صناديق الاقتراع ، وهو ما تعتبره السعودية تهديدًا لأمنها وشرعيتها ، دفعها لإعلان الإخوان منظمة إرهابية.

وتُعتَبَر السعودية منافسًا قويًّا ، لكن أمير قطر الجديد ، الذي خلف أبيه الصيف الماضي ، غير مستعد لبدء عامه الأولى في السلطة بالخنوع أمام الرياض حفاظًا على ماء الوجه في العالم العربي.

ثمن الهدوء الداخلي

[1] كلمة وزير الخارجية القطري بن جاسم حمد أمام مجلس الأمن. نيويورك. موقع وزارة الخارجية القطرية. تاريخ الاستشارة 2015/04/27 على الساعة :21:00 الرابط : http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=191

هناك أيضًا اعتبارات محلية فالتزام قطر بدعم الإخوان المسلمين في الخارج كان بمثابة بوليصة تأمين في مواجهة المعارضة السياسية ذات الخلفية الدينية في الداخل ، حيث حلَّت الإخوان المسلمين نفسها طواعية عام 1999. وبينما منحت قطر ملجئًا لكثير من أعضاء الجماعة المطرودين من مصر وغيرها من البلدان ، وعلى رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي ، أحجمت هذه الشخصيات بشكل واضح عن انتقاد القيادة القطرية.

وعلى عكس السعودية والكويت والبحرين والإمارات ، لا يلعب الدين أي دور في صياغة أو تشكيل المعارضة القطرية ، كما يقول مهران كامرافا ، مدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة جورجتاون في قطر ، والسبب في ذلك يرجع إلى رعاية الدولة لجماعة الإخوان المسلمين ، وتقديم نفسها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا بهذا الاعتبار. وإذا كان ثمن الهدوء الداخلي في منطقة شديدة الاضطراب هو غضب السعودية ، فذاك ثمنٌ بخسٌ.[1]

منافسة أيديولوجية

وينبع غضب القيادة السعودية ليس فقط من انزعاجها من طموحات قطر المُحدَثَة، ولكن أيضًا قلقها العميق على شرعيتها. وبينما تكتسب الولايات المتحدة استقلالاً أكبر في مجال الطاقة من خلال إنتاجها الخاص من الغاز الطبيعي، وتنتهج سياسة خارجية تتمحور صوب آسيا، يشعر القادة السعوديون بالقلق من أن واشنطن لم تعد ملتزمة بتحالف الطاقة مقابل الأمن الذي استمر لعقود. كما أثار تخلي واشنطن عن مبارك، حليف السعودية المصري لثلاثين عامًا، ودعم حكومة الإخوان التي خلفته، قلق السعودية من أن الولايات المتحدة قد تدعم الإخوان على المستوى الإقليمي أيضًا.

ولأن السعودية تفضل الجماعات الإسلامية التي تتجنب المشاركة السياسية، فإنها ترى في جماعة الإخوان منافسًا أيديولوجيًا ونموذجًا يهدد حكمها، نظرًا لأن بعض أقوى المعارضين في الداخل ينتمون إلى الجماعات الإسلامية السنية. وفي هذا السياق يقول عبد الله باعبود، مدير برنامج دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة: "أعتقد أن هناك صراع شرعية، ولذلك يشعرون بالتهديد ليس فقط داخليًّا، بل إقليميًّا، ويخشون من فقد حليفهم أمريكا

من أجل ذلك كله، لما استشعرت السعودية فرصة سانحة في وجود الأمير القطري، الجديد والصغير نسبيًّا، اتخذت خطوة حاسمة لمواجهة الثورة المصرية؛ فأيَّدت الإطاحة العسكرية بالحكومة الإسلامية التي تدعمها قطر، ومنحت 5 مليارات دولار مساعدات أولية للاقتصاد المصري المتعثر، بالإضافة إلى ملياري دولار إضافيين في يناير، أي أكثر بكثير من المليار ونصف التي تمنحها واشنطن سنويًّا للقاهرة.[2]

---

[1] صحيفة النهار المصرية ، كريستا برابنت أسرار رهان قطر على الإخوان المسلمين ، . تاريخ الاستشارة 2015/04/28 على الساعة :01:00 الرابط : http://www.ar.journal-neo.com/node/1192

[2] موقع مركز الجزيرة للدراسات الرؤية والأهداف . تاريخ الاستشارة 2015/03/03 على الساعة :22:00 الرابط:

مستقبل الدور القطري في ظل تطورات الوضع العربي:

يثير مستقبل الدور القطري الذي سعى للانتقال من النفوذ المالي إلى التوسع الإقليمي ، الكثير من الجدل في الأوساط الرسمية و غير الرسمية عن حقيقة المصالح التي تسعى قطر لتحقيقها و قدرتها على الاستمرار في طموحاتها ، و التي يعتبرها البعض أنها تتجاوز حجمها الفعلي و المتاح ، إلا أن هذا الدور بدأ في اتجاه الانكفاء نتيجة تزايد حالة "عدم الرضا" من قبل الدوائر العربية و الغربية على نحو قد يعيد "تموضع" هذه الإمارة داخل البيئة الإقليمية بإعادة ترتيب أدوارها لاسيما بعد تنصيب الشيخ "تميم بن حمد" خلفا لوالده ، و أمام تناقض الرؤى حول مستقبل الدور القطري هناك سيناريوهين أثنين يفسران ثنائية التمدد و الانحسار التي يشهدها الدور القطري.

احتمال التراجع و الانحسار في ظل الاستمرارية

يرى هذا الاتجاه أن المعطيات و المؤشرات الإقليمية توضح أن هناك تراجعا ملحوظا لعناصر القوة القطرية ، رغم السعي القطري الطموح إلى قيادة إقليمية في مرحلة ما بعد" الحراك العربي"، و قدرتها في تضييق الفجوة بين عناصر القوة التي تمتلكها ، والدور الذي تقوم به ، من خلال سياسات القوة الذكية ، إلا أن هناك تحديات كبيرة أمام قطر لن تمكنها من تجنب سلبيات تلك الفجوة ، ومواصلة ممارستها لنفوذها الإقليمي في المستقبل المنظور و الذي تحد من حجمه معطيات داخلية و أخرى خارجية نذكر منها : يعتبر القرار الصادر عن المملكة العربية السعودية والإمارات ومملكة البحرين في 5 مارس 2014 ، بسحب سفرائها من قطر، بداية تحوّل حقيقي في السياسات الخارجية الخليجية ، لا سيما لهذه الدول الثلاث ، التي تجنّبت طوال السنوات الماضية ، الدخول في مواجهة مباشرة علنية مع قطر ، واتخاذ خطوات عقابية علنية ضدها ، وذلك رغم تعدد قضايا التوتر بين قطر والسعودية من جهة ، وبين قطر والبحرين من جهة أخرى ، وتزايد الامتعاض الخليجي من سياسات قناة الجزيرة. بينما يعتبر السبب الأكبر وراء استدعاء السفراء هو فشل قطر في الوفاء [بوعودها] وفقاً لاتفاق لم يعلن عنه مسبقاً وتم التوصل إليه قبل 3 أشهر ، ومفاده أنه يتعيّن على قطر أن لا «تدعم أي طرف يهدف إلى تهديد أمن واستقرار أي عضو في مجلس التعاون الخليجي. ويفترض أن ذلك هو إشارة تعكس الدعم المقدم لأنصار «الإخوان المسلمين» – وهي جماعة اعتبرتها السعودية والإمارات على وجه الخصوص بأنها جماعة إرهابية بعد بيان الداخلية بداية مارس 2014. ولعل المتغيّر الذي سمح بمثل هذا التحوّل، هو الموجة الثانية من التحوّلات الاستراتيجية التي فرضتها الانتفضات العربية على المنطقة ، التي لا تتعلق بتغيير النظم السياسية فقط ، على النحو الذي فرضته ثورة يونيو 2013 في مصر ، بل بتغيير منظومة الأدوار والمكانة في المنطقة بما يتّسق والمناخ العام الذي أصبح سائدًا فيها.

اي ان تأزم العلاقة بين قطر و دول التعاون الخليجي خاصة بين الدوحة والرياض لن تتوقف بل با العكس سوف تزداد خاصة مع ثبات الموقف القطري حول سياساتها تجاه قضايا الخطوط الحمراء. المرسومة سابقا و التي نصت تحديدًا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم دعم أي منظمات أو أفراد تعمل على تهديد أمن الخليج ، سواء كان الدعم أمنيًّا ، أو بالتأثير السياسي ، وأيضاً عدم دعم الإعلام المعادي. وإرساء الخطوط الحمراء في العلاقات بين دول الخليج ، والاستعداد لإتباع سياسات عقابية في مواجهة أية دولة تنتهكها قد يستخدم في مواجهة أية دولة خليجية أخرى تنتهك هذه الخطوط الحمراء لا في مواجهة قطر فقط ، لا سيما الدول التي تتبع سياسات مستقلة تجاه قضايا تمسّ مصالح مباشرة لدول المجلس ككل.[1]

المعطيات الداخلية: يمكن حصر هذه المعطيات في اختلالات عديدة تشكل عوائق أمام تمدد الدور القطري في المستقبل المنظور أهمها:

الخلل السياسي:

يتمثل الخلل السياسي في غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية الفعالة الكفيلة بتحديد الخيارات السياسية واتخاذ القرارات العامة ، رغم ما نص عليه الدستور الدائم لعام 2004 ، من أن الشعب هو مصدر السلطات وما أكده من مبدأ الفصل بين السلطات.

إلا أن واقع النظام السياسي القطري يؤكد استمرار الحكم المطلق رغم تعيين الشيخ "تميم بن حمد" خلفا لوالده في 25 جوان 2013 ، ببقاء السلطة محصورة في يد الأمير الشيخ تميم و والده الأمير حمد بن خليفة بالإضافة إلى دور أعضاء الأسرة الأميرية ، الممثلة في الشيخة موزة الواسعة النفوذ و بنتيها الشيخة المياسة بنت حمد خريجة الجامعة الأمريكية و رئيسة مجلس هيئة أمناء المتاحف، و هند بنت حمد ذات 29 ربيعا المتخرجة من جامعة Duke University الأمريكية و المتحصلة على ماجستير من جامعة the UCL University College London البريطانية و التي كانت تمثل يده اليمنى في إدارتها لديوان الرئاسة في عهد والدها اليمنى في إدارتها لديوان الرئاسة في عهد والدها.[2]

– الاستمرارية في ظل دعوات الإصلاح:

من المرجح أن يحافظ الشيخ تميم على الإرث الذي خّلفه والده ، و هو الذي شغل منصب قيادة القوات المسلحة بالنيابة عن والده ، ورئاسة اللجنة الاولمبية كما كان نائب رئيس المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار حيث كان يشرف على 80 % من الملفات فإنه لا يمكن له في المستقبل القريب

[1] علي خليفة الكواري ، رؤية قطر وإستراتيجيتها من منظور الإصلاح /2012 ،استشارة يوم 2015/04/12 ،الساعة 10 الرابط : http://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com

[2] Mehdi LAZAR, Qatar : une politique d'influence, **op-cit** .

إجراء تغيير في أسلوب العمل السياسي ، بل سيظل يعمل بمساعدة ودعم والده وتوجيهات الشيخة موزة البالغة النفوذ و جهود وزير الدولة للشؤون الخارجية خالد العطية ، لاسيما بعد تنحى حمد بن جاسم الوزير الأول الذي ترك فراغا يصعب ملؤه بسهولة.

و أكد الأمير تميم في حفل التنصيب على مبدأ الاستمرارية في ظل تطبيق رؤية قطر لسنة2030 ، وأن تغيير شخص الأمير لن يغير في إدارة المؤسسات في الدولة ، وقد م الأمير الخطوط العريضة للسياسة الداخلية في عهده ، وأكد أنه على رأس أولويات المرحلة الجديدة تأتي مصلحة قطر والشعب القطري. و الملاحظ أن الرؤية الوطنية التي وضعتها قطر لسنة 2030 ، لم تشر للإصلاح السياسي والتنمية السياسية ، بل حصرت المسألة في التنمية البشرية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية دون السياسية ، و بالتالي يصعب الحديث عن توجه سياسي تعددي جديد في المستقبل القريب ، بعد تأجيل دعوات الإصلاح الدستوري وإجراء أول انتخابات للمجلس الاستشاري القطري الذي انتهت صلاحيته في 30 جوان 2013 بعد تأجيلها قبل قرار تسليم السلطة للشيخ تميم.

و يرى المحلل السياسي "اوليفييه دالاج" ، أنه في المرحلة الأولى ، لا يمكن توقع حصول تغييرات كبيرة في توجهات قطر، وأرجع ذلك إلى سياسة قطر التي جاءت نتيجة إستراتيجية طويلة المدى تم وضعها منذ أكثر من 15 سنة ، وأن الأمير الجديد سيخطو خطواته الأولى كحاكم تحت أنظار والده ، لكن مع الوقت ستظهر شخصية الشيخ تميم أكثر وسيكون هناك تغيير في الأسلوب ، و ليس في المضمون.

و تعد قطر من أكثر الدول الخليجية التي لم تشهد عمليات إصلاح ، طوال العقد الماضي ، فما شهدته من إصلاحات لا يرقى إلى مستوى الإصلاحات البنيوية ، رغم ذلك فإنها أكثر الدول سعيا وراء دعم مطالب الشعوب بالتغيير. و بهذا يبقى التناقض في السلوك القطري قائما حول دعمه للديمقراطية خارجيا، في الوقت الذي يمارس نظاما أوتوقراطيا داخليا في ظل عدم وجود مجالس منتخبة ، مما يبقي صلاحيات المجلس شكلية و يعزز مستقبلا من ضيق الدائرة القيادية.

الخلل الجغرافي – الديمغرافي:

هو من أكبر التحديات وأكثرها إلحاحا ، حيث تتوسط قطر قوتين إقليميتين كبيرتين هما إيران الشيعية شمالا و السعودية السنية جنوبا و التي تتفوقان عليها مساحة وعددًا سكانيًا بشكل كاسح. إذ تبلغ مساحة قطر تقريبا 12 الف كلم^2 ، ما يجعلها تعادل ولاية l'Ile-de-France الفرنسية ، وتزيد بقليل عن مساحة لبنان ، بالمقابل تبلغ مساحة السعودية حوالي مليونين و مئة ألف كلم^2، ما يجعلها تفوق قطر حجمًا بحوالي 185 مرة ، أما إيران فتفوق مساحتها البالغة مليونا و 648 ألف كلم^2 قطر بحوالي 144 مرة. وتتفاقم مشكلة قطر الجغرافية عند ربطها بمشكلتها الديمغرافية ، و التي تقدر عدد المواطنين القطريين بحوالي 230 ألف نسمة فقط من عدد السكان البالغ 1.64 مليون نسمة عام 2010 ، مما أدى إلى تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان من 44 % عام 1970 إلى 12 % فقط عام 2010 ، و

هو عدد يقل بحوالي 100 مرة عن سكان السعودية وحوالي 300 مرة عن سكان إيران ، و هو ما يقلل من طموحات قطر الإقليمية وهذا ما دفع قطر الى تشجيع الزواج و محاولة توفير كل الاحتياجات و الوسائل لزيادة عدد السكان.[1]

الخلل الإنتاجي- الاقتصادي:

يقوم على الاعتماد شبه المطلق والمتزايد على ريع صادرات الثروة النفطية المهددة بالنضوب ، وهو خلل يتجلى في الناتج المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى, لآن مصدر دخل دولة قطر هو ريع ثروة طبيعية ناضبة وليس ثروة قائمة على إنتاجية الأفراد والمؤسسات كما هو الحال في الاقتصاديات الإنتاجية. وأصبح ريع النفط هو مصدر إيرادات الميزانية العامة والاستثمارات العامة وسائر الحسابات القومية و هو خلل يحد من تمدد الدور القطري و استمراريته.

الخلل العسكري – الأمني :

يتمثل في عدم قدرة قطر الدفاع عن نفسها بمفردها بسبب محدودية قوتها العسكرية واضطرارها للتحالف مع قوى أجنبية وارتباطها بمعاهدات تجيز إقامة قواعد عسكرية ووجود قوات أجنبية على أراضيها، هذا الخلل يمنعها من التدخل العسكري بشكل منفرد، كما أن غياب القوة الصلبة، وتحديدا العسكرية، يمنع قطر من القيام بمغامرات عسكرية، ويجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل بالإضافة لذلك، فإن ضيق الرقعة الجغرافية و محدودية كتلتها البشرية تحول دون قدرة قطر على تسليح نفسها وبناء قوة عسكرية رادعة، حتى و إن توفرت الإمكانات الضخمة.

المعطيات الخارجية:

خسرت قطر خلال الحراك العربي ، كل ما كانت قد بنته كدولة محايدة من حيث "تصفير المشاكل" وعلاقتها الجيدة مع الجميع ، و تخلت عن سياستها المتمثلة في الحياد وتحولت إلى سياسة الكيل بمكيالين من خلال تصعيد شرارة الحراك العربي ودعم المتمردين في الدول المنتفضة ، في الوقت الذي كانت تدعم الحكومة البحرينية المجاورة ضد احتجاجات مماثلة.

بعد أن كانت قطر لاعبا إقليميا رئيسيا في السنوات الأخيرة ، انحسر دورها السياسي بشكل بارز لاسيما بعد الانقلاب العسكري الذي أسقط نظام حكم الرئيس محمد مرسي في مصر في 3 يوليو 2013 ، و هناك بعض التقديرات ترشح انكفاء الدور القطري ، فهي لا تشكل نموذجًا جاذبًا للديمقراطية ، حيث أمسى دور قطر محل خلاف شديد في الدول العربية ويثير استياء العديد من الدول الغربية ، هذا الانكفاء يمكن ملاحظته من خلال العناصر التالية:

مستقبل دور قطر في الدائرة الإقليمية

---

[1] Pierre-André Hervé, la politique étrangère du Qatar consulter le 29/03/2015 a 13h sous le lien : http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130625_qatar_tamim_challenges

مع دول الخليج: بات واضحا أن الخلافات القطرية السعودية ، لا تتجه نحو الاستقرار ، في ظل الاختلاف حول تفاصيل الملف السوري و استخدام قطر "للحوثيين" كورقة لتهديد السعودية بالمد "الشيعي" وهو ما حدث في بداية 2013 من محاولات قطرية من التواصل مع عدد من القيادات جنوب اليمن السابقة المقيمة في الخارج من أجل إبعادها عن أي تحالف قادم بين الجنوبيين و السعودية.

كما شهد الدور القطري انحسارا خليجيا بسبب فقدان الثقة التي كانت تليها كل من البحرين والإمارات لها و لتحالفاتها السياسية ، وتشعر دولة الإمارات بشكل خاص بغضب إزاء تنامي علاقة قطر بحركة الإخوان المسلمين ، وبدأت بالعمل على تقويض النفوذ القطري في كل المجالات. لكن بعد تسلمه للسلطة ، قد يسعى الشيخ تميم للعمل من أجل تصحيح علاقات قطر مع الدول الخليجية المجاورة وإعادة البلاد إلى كنف مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة.

مع دول الشرق الأوسط:

كانت منطقة الشرق الأوسط تكن الصداقة لقطر ومنفتحة على نفوذها ، لكن أصبحت تنظر اليوم إلى الإمارة الخليجية نظرة ريبة وشك ، و تبقى سوريا التحدي الأعظم الذي يواجه قطر في المستقبل، فبعدما كانت الإمارة واثقة بزوال نظام الأسد بفعل الضغوط الدولية والأسلحة التي تمد بها المعارضة ، أصبح ميزان القوى في صالح نظام دمشق. و قد تكون النتائج مضرة على قطر التي دعمت المعارضة عسكريا وماديا في حالة انتصار الأسد وقواته ، سيتضرر موقعها ونفوذها بشكل كبير و تتراجع طموحاتها للوراء.

مع دول شمال إفريقيا:

انقلب الرأي العام ضد قطر برغم مليارات الدولارات التي ضختها الدوحة في هذه البلدان إبان "الحراك العربي" التي أفضت إلى الإطاحة بالأنظمة في هذه البلدان الثلاث و استمرار قطر في دعم الأنظمة الإسلامية التي أمسكت بزمام الحكم في ليبيا وتونس ومصر قبل الانقلاب على الرئيس مرسي في يوليو 2013 و الذي أغضب الكثيرين ، وأصبح القطريون مثار استخفاف وتهجم لتدخلهم في شؤون الداخلية للدول المنتفضة ، من هنا فقدت قطر دعم هذه الدول لتوجهاتها.

كما تتخوف الجزائر من طموحات قطر الإقليمية في مساندتها للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا بدعمها لحركة النهضة في تونس و استضافتها لعباس مدني القائد السابق لجبهة الإنقاذ الجزائرية المحظورة الذي حاول التقارب من المجلس الانتقالي الليبي ، و تمويلها للحركات الجهادية بمالي التي كانت تحتجز رهائن جزائريين ، و تقاربها مع النظام الملكي المغربي بعد زيارة الأمير الشيخ تميم للمغرب في 27 ديسمبر 2013 مع تقديم مساعدات قطرية للمغرب بقيمة نصف مليار دولار ، وهي مساعدة تدخل في إطار الاتفاق الاستراتيجي الذي يجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن .

دور قطر و الدائرة الغربية:

ما زالت علاقات قطر بالدول الغربية تجمع بين التحالف و الريبة ، فقطر بحاجة للدعم العسكري و ألاستخباري الغربي ، لاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية ، لكن يبقى الغرب في المستقبل ينظر إلى النوايا

القطرية بشيء من الشك والريبة وانعدام الثقة ، حيث تشعر واشنطن وحلفاؤها الغربيين بالقلق إزاء العلاقات التي بنتها قطر مع الإسلاميين المتشددين في ليبيا وسوريا ومع حركة حماس الفلسطينية. ومع ذلك ، فليس هناك شك من أن الأسرة القطرية الحاكمة ستحافظ على علاقاتها القوية بالغرب في ظل تقارب الأمير الشاب من المطروحات الغربية لاسيما الفرنسية.[1]

المطلب الثاني:تقييم السياسة الخارجية القطرية.

التمدد التدريجي في ظل التغيير البطيء

رغم التقليل من الاندفاع القطري في إدارة الملفات العربية إلا أن هذا لا يعني عدم قدرة قطر القيام بأدوار مستقبلا للتأثير في التفاعلات الإقليمية في المنطقة ، و يرى هذا الاتجاه أن الدور القطري سيكون في إطار القيام بدور الفاعل و المدعم لأية ترتيبات عربية جديدة في المنطقة من شأنها تعزيز دورها الخارجي. و بالرغم من الانخفاض النسبي للدور القطري إلا أنها لا زالت تملك العديد من عناصر القوة الأخرى التي يمكن توظيفها التوظيف اللازم الذي يمكنها من أن تلعب دورا هاما و مؤثرا في إقليمها.

كما أن المتغيرات الإقليمية الجديدة و إن كانت تحمل بعض المخاطر إلا أنها تتيح بعض الفرص أمامها التي يمكن الاستفادة منها لتعظيم قدراتها و تعزيز مكانتها.

هذا الانحسار لا يعني انتهاء الدور القطري ، فقطر تبقى تتمتع بثروة طائلة وباستثمارات ضخمة في الغرب مما سيبقي لها مكانة لدى هذه الدول ، حيث أشار المحلل السياسي المتخصص في شؤون الخليج "تيل بارتريك" أن هذا البلد "ما زال يتمتع بثقل اقتصادي كبير محليا وعالميا."

الداخل القطري و دعوات الإصلاح:

إن تولي الشيخ تميم بن حمد مقاليد السلطة في قطر قد يؤسس لحقبة جديدة في السياسة القطرية في المنطقة ، بشكل يعيد "تموضع" قطر في محيطها الإقليمي وعودتها لدورها كمحايد و وسيط لحل أزمات المنطقة. و تشير التقارير إلى أن الشيخ تميم بعد تسلمه السلطة ، سيرّ كز بشكل كبير على السياسية الداخلية لقطر و هي المسالة التي أشار إليها في خطاب التنصيب ، مع الحفاظ على دورها الإقليمي لكن في إطار علاقات تفاهم ودية وندية مع شركائها الإقليميين والقوى الدولية الفاعلة.[2]

ومن بين التحديات الداخلية قضية تتعلق بالرغبة التي يشهدها الشارع القطري في اتجاه الإصلاح الدستوري ، وإجراء أول انتخابات من نوعها لمجلس الشورى القطري ، و أنه مع الوقت فإن الشيخ تميم

---

[1] ميدل ايست أونلاين، السقوط الحر لدور قطر السياسي في عهد الشيخ تميم، 23 سبتمبر 2013 ، استشارة 2015/04/27 على 15:00 ،على الربط : www.alalam.ir/news/1519655

[2] الشيخ حمد بن خليفة...عهد من الانجازات، مقال تحليلي ل محمد مروان الدوسري ،استشارة يوم 2015/02/20 على 16:00 ،الربط : http://www.aljazeera.net/news/pages/e778760d-f7aa

من المحتمل لجوءه إلى إحداث تغيير نحو التعددية ، هذا الخيار سيعزز تطلعات قطر الإقليمية وسيرفع من مكانة الأمير الجديد في صفوف الشباب العربي الداعي للإصلاح ، كما أن الدعوة لإجراء انتخابات في وقت مبكر من ولايته سيعزز من سمعته بوصفه أميرا ملتزما بتحقيق الرخاء لبلاده في المدى الطويل.

و قد استحدث الشيخ تميم بعد تسلمه السلطة وزارات جديدة وفصل وزارا ت ، كإجراء ي أتي لمواكبة التطور الهائل في عدد من القطاعات الداخلية ويتماشى مع الاستحقاقات الكبيرة التي تفرضها المرحلة الراهنة ، و قام بتعديل بعض المؤسسات التي تتطلبها المرحلة المقبلة من خلال رؤية قطر المستقبلية.

تراجع النفوذ الإعلامي لقناة الجزيرة:

تعاني قناة الجزيرة الفضائية ، التي لمع بريقها ، من "الانقلاب" العربي على قطر ، إذ خسرت خمسة ملايين من مشاهديها تقريبا ، و تتعرض للانتقاد شبه اليومي لتحيزها وافتقارها للدقة التحريرية ، بعد أن أضحت ذراعا للحكومة القطرية بدل أن تكون هيئة إعلامية مستقلة ، فهي في العالم العربي متهمة بانحيازها للولايات المتحدة و إسرائيل ، فيما يعتبرها العالم الغربي ناطقة باسم "صوت الإسلاميين". فبعد أن لعبت دورا كبيرا في تغطية الثورات العربية ، أصبحت مكاتبها في العواصم العربية مغلقة و تعرض مراسلوها للتضييق و السجن ، و ظلت القناة تعمل بكل ما تملكه من مقومات على تغطية كل الأحداث العربية و الدولية إلا الأحداث القطرية.

كما أن هذا التراجع في اتجاه الاستمرار بعد انتقال بث القناة عبر القمر الصناعي سهيل 1 القمر الأول في مجموعة سهيل سات في 18 ديسمبر 2013 بالتزامن مع احتفالات قطر باليوم الوطني ، رغم مقاومته للتشويش فإنه سيقلل من اتجاه المشاهد العربي لهذا القمر.[1]

النفوذ المالي:

وفي الجانب المالي والاقتصادي تجمع بعض التقديرات على أن حجم تأثير دولة قطر في مسارات أسواق المال العالمية يرتبط عضويًا بالدور الممنوح لها من الولايات الأمريكية والاتحاد الأوروبي و الفرنسي و هو في اتجاه التزايد التدريجي بفعل تقارب الشيخ تميم من الثقافة الفرنسية. و تقدر بعض الدوائر أن قطر في المستقبل القريب ستتمكن من توفير احتياجاتها من حجم عائدات الاستثمارات الموظفة بالخارج بدون أن تستغل مواردها الداخلية، بعد أن تم إنشاء صندوق الاستثمار الخارجي في 2005 ، و وضع رؤية قطر لسنة 2030 و التي تقوم على دعم الاستثمارات الضخمة و توقع تجاوز استثماراتها الأرقام الخيالية

[1]Marie Sophie, Al Jazeera, la petite qatarie dans la cour des grands médias, 4/1/2014 http://www.jolpress.com/article/al-jazeera-la-petite-qatarie-dans-la-cour-des-grands-medias.

التي تصل إلى 219 مليار دولار، مع إعطاء أولوية للتربية و الثقافة، حيث تجلب مؤسسة قطر Qatar Fondation [1] التي تشرف عليها

الشيخة موزة الكثير من الوافدين ، و بعد إنشاء متحف الفنون الإسلامية، الأوبرا الذين تشرف عليهما الشيخة المياسة و يبقى قطاع الرياضة من اهتمامات القيادة الجديدة تحضيرا لكأس العالم لكرة القدم2022 و هي كلها توجهات تعزز القوة الذكية التي تعمل قطر على تمريرها في المستقبل القريب .

قطر و الدائرة الإقليمية:

يقلل بعض المحللين والدبلوماسيين فكرة أن قطر ستتراجع نحو العزلة تحت قيادة الشيخ تميم ، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري ويقول الدبلوماسيون أن أسلوب التعامل الذي ستتبناه قطر مستقبلا سيكون أكثر تصالحية مما يوحي بإحداث تغيير في الأسلوب و المضمون ، خاصة أن الشيخ تميم سعى إلى تخفيف عدد من مواطن التوتر التقليدي بين الدوحة وبعض العواصم الخليجية.

على الرغم من أن العلاقات القطرية– السعودية تقوم على ثنائية التنافس و التقارب ، فقد تمكنت القيادة القطرية السابقة في نهاية مسيرتها من تحقيق مصالحة تاريخية مع السعودية منذ 2007 ، تلك العلاقات التي كانت متوترة جدا في بداية عهد الشيخ حمد بن خليفة ، و استطاع الحراك العربي أن تجمع بين الطرفين في العديد من الملفات و إن اختلفت في بعض التفاصيل على عكس

توقعات الكثيرين ، مما زاد من رصيد النفوذ القطري الذي لم تعد تراه السعودية معاديا لدورها ، رغم تنافس قطر و السعودية على لقب "الراعي الرئيسي للمعارضة السورية".

فعلى سبيل المثال لعبت قطر دورا رئيسيا في الكشف عن الخلية الإيرانية التي استهدفت تفجير السفارة السعودية في البحرين في نوفمبر 2011 ، كما تلعب قطر دورا رئيسيا في زيادة الضغوط على النظام السوري ، والذي سيترتب على سقوطه "إذا تحقق ذلك" خسارة إيران الحليف الرئيسي لها ، وهو ما سيفيد السعودية التي تتنافس مع إيران على دوائر النفوذ في المنطقة.[2]

و أوضح "نيل بارتريك" المحلل السياسي المتخصص في شؤون الخليج ، أن الشيخ حمد سبق أن أنجز تغييرا أساسيا في "تموضع" بلاده في المرحلة الأخيرة عبر الابتعاد عن إيران في الملف السوري، بالرغم من حقول الغاز الضخمة المشتركة بين البلدين، بمعنى أن إعادة تموضع الدور القطري ليست مسالة مستبعدة.

و في هذا السياق ، من المتوقع أن تتحرك القيادة الجديدة "بما لا يضر" المصالح السعودية في الخليج ، وهذا يكشف عن بعد آخر للعلاقات السعودية – القطرية و إمكانية حدوث تقارب الذي لا يحظى بقدر

---

[1] حسين جاسم ، 2012 ، ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم. موقع مركز الخليج لسياسات التنمية تاريخ الاستشارة 2015/03/03 على 12:00الرابط: http://www.tasweernews.com/html?tmpl=component&print=1

[2] د/ الدخيل خالد ، مفارقة الاحتواء: الاستجابة الخليجية لمعضلات التغيير العربية ، السياسة الدولية ، العدد 193 ، أفريل 2013 . المجلد 48 ، ص 84

كاف من الاهتمام من قبل المتابعين لشئون الخليج ، و هو التحرك الذي تعول عليه دول الخليج بعد الجولة التي قام بها الأمير تميم للمنطقة و التي كانت تهدف إلى إعادة تأمين علاقة بلاده بدول الجوار.
و يرى المحلل السياسي "اوليفييه دالاج"، أن الشيخ تميم في البداية سيؤمن الاستمرارية للسياسة القطرية ، خاصة وأنه يتمتع بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع الغرب وأيضا مع العديد من الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وهو أمر أساسي لاستمرار لعب قطر دورا سياسيا قياديا في المنطقة ، لكنه مع الوقت سيلجأ إلى ترك بصماته على صناعة القرار القطري.
و في هذا الخصوص ، أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات العربي– الأوروبي في باريس ، أن القيادة القطرية الجديدة لن تنتهج نفس السياسة الخارجية السابقة ، حيث عبر 57.1 % من الذين شملهم الاستطلاع أن التغيير سيكون السمة الجديدة للنظام القطري تحت قيادة الشيخ تميم ، وإن كان بطيئا و مدروسا ، لكنه سيشهد انكفاء ملحوظا في المنطقة واهتماما بالجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية ، فيما رأى 37.5 % أن القيادة الجديدة ستنتهج نفس السياسة الخارجية السابقة.[1]

في الحقيقة لم ينصرف الدور القطري إلى مجرد تصور صانع القرار لهذا الدور الذي يقوم على ضمان البقاء لتجاوز هاجس الحجم ، ضمان استمرار النمو الاقتصادي والاستثمارات الضخم ة و الرغبة في التمدد الإقليمي باستخدام القوة الذكية ، بحيث عمل الشيخ حمد بشخصيته البراغماتية على ترجمة هذا الدور انطلاقا من المقومات التي يتمتع بها النظام القطري أهلته للعب دور يصعب لقوى مركزية القيام به.
و إذا تأملنا الخريطة الإدراكية لتصور صانع القرار القطري سنلاحظ ثمة معنيين لهذا الدور:

المعنى الأول:

وجود مسافة واسعة بين الخطاب الرسمي المعبر عن الرؤية القطرية لدورها الخارجي و بين الممارسة العملية لهذه الرؤية ، مما أحدث فجوة بين التوجهات و التصورات من جهة وبين الأفعال و الأدوار من جهة أخرى.

المعنى الثاني:

حدوث تداخل في الأهمية النسبية لسلم الأولويات بإعطاء أولوية للدور الإقليمي على حساب الدور الداخلي ، أدت هذه المسافة بين إدراك و أداء الدور إلى انحراف الدور عن مساره ، لاسيما مع بداية ثورات الربيع العربي بتبني سياسة الكيل بمكيالين و الابتعاد عن إستراتجية "تصفير المشاكل" مع محيطها الإقليمي ، إلى التدخل في شؤون المنطقة ، بشكل لم يجعل لها دورا واحدا ، و إنما مجموعة أدوار في آن واحد ، عملت على تغليب المصالح على المبادئ.

لعبت قطر في الفترة السابقة على ثورات الربيع العربي دورا بارزا في تعزيز و دعم علاقاتها مع دول

[1]Pierre-André Hervé : la politique étrangère du Qatar **op-cit**.

المنطقة العربية و كان لها دور قيادي في حل العديد من الأزمات ، في حين عكست الفترة التي تلت ثورات الربيع العربي تناقضا صارخا ما بين أقصى درجات الدعم الذي قدمته للثوار مقابل أقصى درجات التردي و التراجع للأنظمة المنهارة و فلول الأنظمة السابقة.

لقد عكس إدراك القيادة القطرية للبيئة العربية الإفراط في التعاطي مع بعضها مثل ما حدث في إدارتها للأزمة الليبية و تورطها في الأزمة السورية ، مقابل الإحجام في التعامل مع الحراك الشعبي في دول الخليج.

نتج عنه تناقض في التقدير للأوضاع في المنطقة من خلال وجود الأمير يتأرجح بين البراغماتية و الكارزمية رغبة في البحث عن التميز.

يمكن القول أن ثمة خلالا أصاب العلاقة بين الأهداف و الموارد المتاحة لدولة قطر في الفترة التي أعقبت الثورات العربية ، حيث توخت القيادة القطرية أهدافا عريضة و واسعة للدور الخارجي القطري يتطلب تحقيقها قدرا كبيرا من الموارد ليست بالضرورة مادية و التي لم تكن متاحة لقطر كمصالح السمعة و المكانة مثلا ، كانت الموارد المادية أكبر من المكانة مما أغراه على تبنيه سياسات توسعية في المنطقة ، بل استطاعت هذه القيادة تعظيم هذه الموارد بتحويلها إلى قدرات ، بمعنى أن قدرات قطر أصبحت أكبر من الحجم الفعلي للموارد المادية و المعنوية المتاحة.

و أصبح استثمار تلك القدرات في صالح قضايا عربية تتسم بعدم اليقين ، قد يكون الاستثمار فيها مغامرة ، مثل المليارات التي صرفت على ثورات الربيع العربي دون ضمانات ، و قد يكون قرار تسليم السلطة للشيخ تميم يندرج في إطار تصحيح الصورة و الحد من الاندفاع و إعادة الاعتبار لدولة قطر كوسيط "أمين و محايد".

كان يبدو لصانع القرار القطري في بداية الثورات أن عائد السياسة القطرية عربيا كبيرا جدا مقابل تكلفة ضعيفة لا يمكن حساب العائد و التكلفة على أسس مادية صرفة)، لكن تطورات الوضع بالمنطقة أثبت عكس ذلك ، حيث هذه التكلفة لم يكن وراءها عائدا ملموسا ، خاصة بعد سقوط نظام مرسي في مصر و تغير قادة المعارضة السورية الموالية لقطر بأخرى مقربة من الدوائر السعودية و الأزمة السياسية في تونس و تردي الوضع الأمني و احتقان الوضع الأمني الداخلي الليبي.

درجة اتساق الحركة بين الفرص و القيود:

يقصد بالتقدير الجيد "للفرص و القيود" القدرة على تفهم الفرص المتاحة أمام صانع السياسة الخارجية ، و القيود المفروضة عليه أو تلك التي يمكن أن تعرقل حركته في وضعها الصحيح. يبدو أن السياسة القطرية في الفترة السابقة للثورات العربية استهانت بالقيود و لم تقدرها التقدير الصحيح ، بفعل الاختلالات التي تقف أمام تنامي الدور الإقليمي اختلالات جغرافية ، ديمغرافية ، عسكرية ، اقتصادية ، و ذلك من فرط الثقة في الإمكانيات المادية التي توفرها عوائد صادرات النفط.

و تجسد سوء التقدير للفرص و القيود بشكل كبير مع اندلاع ثورات الربيع التي شجعت دولة قطر للاندفاع نحو الانخراط المفرط في إسقاط الأنظمة العربية الواحد تلو الآخر ، و لم تقدر القيادة السياسية القطرية في هذه الفترة أن دورها لم يكن مقبولا بالقدر الكافي ، فوقعت بذلك في تناقض مع بعض الدول العربية. و لم تقدر أيضا القيود الدولية رغم إدراكها الواضح لهذه القيود فكانت النتيجة ، التضحية بالسلطة لإعطاء الانطباع أن الدولة باتجاه إحداث تغيير يسمح للجيل الجديد من ممارسة السلطة و تجاوز حالة "عدم الرضا" في سبيل الاحتفاظ بالدور الإقليمي المستقل.[1]

[1]Amaniera Ontonio. Qatar quel avenir pour Hind Al-Thani .consulter le 20/02/2015 .18h00 . http://www.qatarinfos.net/qatar-quelavenir-pour-hind-al-thani.html

الخاتمة:

نخلص من خلال مسيرة البحث أن السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف ، لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية ، رغم عدم امتلاكها لقدرات جيوسياسية . وهذه المكانة لا يمكن أن تبني وتتعزز في بيئة إقليمية تضم دولا تملك مواصفات إستراتيجية متعددة الأهداف ، ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الاقليمي ، وقد اعتمدت على مجموعة الدوافع لتحقيق هدفها الإستراتيجي الأعلى ، تلك الدوافع تنوعت وتوزعت بين دوافع مادية ، وقيمية ، وخارجية لتشكل حلقة شبه متكاملة تعمل بإطار متكامل .

بعد الضمانة الأمنية رأت قطر أن عليها الانفتاح والتحرك السياسي لحماية الضمانة الأمنية بإطار أخر دبلوماسي ، لذا تبنت قطر سياسة الدبلوماسية النشطة ،سعت قطر لتدعيم دبلوماسيتها النشطة بأذرع مختلفة منها الاعلامي "قناة الجزيرة " ، ومؤسسة قطر التعليمية بمثابة ذراع ثقافي ، واستضافت علماء دين كبار وعلى رأسهم الشيخ القرضاوي كذراع ديني ، واستضافت مؤتمرات دبلوماسية وأحداث رياضية كبرى بمثابة أذرع رياضية ودبلوماسية ، إضافة إلى ذراع اقتصادي نشط يتمثل في الاستثمارات القطرية حول العالم بما في ذلك في بلدان غربية رئيسية كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

الاستفادة القصوى من تلك الأذرع المختلفة كانت تطلب سياسة من نوع جديد قائمة على أفكار مختلفة كصناعة الدور والصيت والانفتاح والمبادرة والبرجماتية ، وهي معا تمثل روح أو فلسلفه السياسة الخارجية القطرية.

بدأت قطر تتألق وتبرز كقوة إقليمية صاعدة ، مستفيدة من دخل وطني كبير ، ومن ظرف استثنائي إيجابي بالنسبة إليها ، تمثل في فراغ كانت تشغله قوى إقليمية كبرى كالسعودية ومصر والعراق وسوريا ، ومن عُزوف الولايات المتحدة الأميركية عن الخوض في صراعات وحروب جديدة في المنطقة بعد تجربتيها القاسيتين في كل من أفغانستان والعراق.

رغم ذلك ، فإنّ مرور دولة قطر بمرحلة التأثير في القضايا الإقليمية والدولية بعد انطلاقة شرارة الحراك العربي ، كان بمثابة تغير في التوجه الاستراتيجي للسياسة الخارجية الذي تبنته الدوحة ، مستفيدةً في ذلك من أدوات قوتها الناعمة متعددة الأبعاد والتي عملت على بنائها وتقويتها خلال العقد الأول من الألفية.

في نفس الوقت تميزت سياسة قطر الخارجية بنوع من اللاخلاقية بالنسبة لبعض القضايا و المواقف اتجاه الامة العربية و الاسلامية ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات التطبيعية بتل ابيب اذ يعاب عليها انها تبني علاقات اقتصادية كبيرة مثل تصدير الغاز لاسرائيل ، اضافة الى التناقض في بعض مبادئها مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة ومن جهة اخرى تدخلت في ليبيا بتحالف مع الناتو سنة 2011 ، وكذا التدخل في الشوؤن الداخلية لبلدان مثل مصر ، و سوريا و استعمالها للمال كوسيلة ابتزاز و شراء ذمم في بعض الحالات .

النتائج:

1.اهم سمات السياسة الخارجية القطرية : اتسمت السياسة القطرية بسمة الوساطة قبل الحراك العربي من خلال سلسة نجاحات في عمليات الوساطة في مناطق حساسة ومعقدة في وقت غابت فيه الدول الكبيرة, ومع انطلاق الانتفاضات العربية تراجعت قطر قليلا عن أدوار الوساطة ليحل محلها أدوارا أخرى أكثر تحيزا.

تحركت قطر في العالم العربي أوسع بكثير من قدراتها الذاتية كما يظن كثير من الناس والساسة وتدخلت في عدة ملفات وأزمات إقليمية ، أحرزت في كثير منها نجاحات مقدرة وحاولت في البعض الآخر وإن لم يحالفها الحظ. لكن يمكن القول أن الدور القطريّ أثبت وجودًا ملموسًا في لبنان (بين الموالاة والمعارضة) وفي فلسطين بين(فتح وحماس) وفي اليمن (بين الدولة و الحوثيين) وفي العلاقات بين الدول كما هو دورها في المصالحة بين تشاد والسودان.

2. تعتمد السياسة الخارجية القطرية على مجموعة من الثوابت ، أهمها : تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.هذا حتى سنة 2011 اين انتهجت قطر عقيدة سياسية جديدة قائمة على التدخل في الأزمات مع اندلاع الشرارة الأولى " **للحراك العربي** " تعود إلى شعار قطري "على العرب أن يحلوا مشاكل العرب " . فكرة من وحي النخبة المحيطة بالأمير ، غير أن ذهاب قطر بعيدًا في دعمها للربيع العربي وخاصة في الأزمة السورية لم يكن ممكنًا حسب المنضرين لولا شعور قطر بالأمان وبدعم الغرب خاصة امريكا للاستمرار في الالتزام بتعهداتها.

3. تفسر مرونة السياسة القطرية وتناقضها أحيانا بغلبة الطابع البراغماتي على السياسة القطرية تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية.

4. وجود رغبة لقطر في تقديم المساندة للشعوب العربية اضافة لذلك الرغبة في إدراج نفسها كوسيط رئيسي بين العالم الإسلامي والغرب خاصة مع وجود علاقات قوية لها بالإسلاميين مع توقعات بان تستفيد اقتصاديا في مرحلة ما بعد الثورات.

5.من بين اهم أدوات السياسة الخارجية القطرية اختارت قطر الرياضة كمرتكز للتواجد و التموقع في الساحة العالمية حيث استعملت الرياضة كأداة للدبلوماسية ذات الأولوية و التي قرر الاستثمار فيها من اجل قضية التواجد و البروز في الخريطة العالمية يعد الاحتياطي النفطي الكبير الذي تمتلكه قطر "ثلث الاحتياطي العالمي " أهم المرتكزات التي تستند إليها قطر في صياغة دورها السياسي.

6. من أبرز التحديات الرئيسة التي واجهت قطر في سلوكها تجاه دول الحراك العربي والقضية الفلسطينية تلقيها الاتهامات بتنفيذ أجندة أمريكية في المنطقة العربية وزيادة الانتقادات لها بتدخلها في الشئون الداخلية لبلدان الربيع العربي ودعمها المنحاز للإسلاميين مما يفقدها لصفة الوسيط المحايد.

7. توجد الأداة الإعلامية المتمثلة في شبكة الجزيرة في قلب إستراتيجية قطر فهي توظفها لبناء صورتها عالميًا وفي مشاريعها السياسية في المنطقة وصراعها مع منافسيها ، ولدعم حلفائها. فبفضل الجزيرة نجحت قطر في كسر الاحتكار الإعلامي السعودي. وحتى وإن كانت الجزيرة لا تسير حتمًا وعلى الدوام وفق سياسة قطر ، فإن وجودها ، وأداءها والثورة الإعلامية التي أحدثتها في المشهد العربي كلها عوامل تخدم سياسة قطر. وقد أظهرت تغطيتها الإعلامية لأحداث "الحراك العربي "، أنه لا يمكن فصل هذه القناة عن إستراتيجية قطر.

8. تحركت قطر إزاء الحراك العربي على أربع جبهات متكاملة : دعم "الحراك العربي " سياسيًا وإعلاميًا ،عسكريا كما حدث في ليبيا ، شرعنة التدخل في ليبيا وحاليًا في سوريا ، الاستفادة من الحالة الانتقالية في مصر وتراجع النفوذ السعودي للسعي للزعامة العربية. هكذا أصبحت فاعلاً أساسيًا في "الحراك العربي". وبما أن البعد الأيديولوجي في سياستها في غاية من الأهمية بالنظر إلى صراعها مع السعودية ، فهي تتقرب وتدعم التيارات الإسلامية الإخوانية تحديدًا في تونس ، ومصر ، وفلسطين وهي تيارات تعاديها دول مثل: الإمارات والسعودية بيد أن دعم المطلب الديمقراطي له حدود فقطر المنخرطة بقوة في ليبيا والآن في سوريا سلكت سلوكًا مخالفًا تمامًا حيال البحرين. وهنا حدث تقارب–تحالف بين قطر والسعودية لمواجهة ما تعتبرانه خطرًا شيعيًا في البحرين وفي دول الخليج.

9. بعد أن تولى منصب أمير قطر ، أصبح الشيخ تميم قائدًا لبلد انتقل خلال سنوات معدودات من إمارة بترولية لا يعتد بها إلى فاعل أساسي في ميزان القوى الإقليمي. وعلى الرغم من الانتقادات الحادة التي توجه لسياستها الخارجية ، فإن قطر لا تبدو متجهة إلى تغيير مفاجئ لأسس دبلوماسيتها.

الملاحق:

ملحق رقم 01 شكل رقم : 01 نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

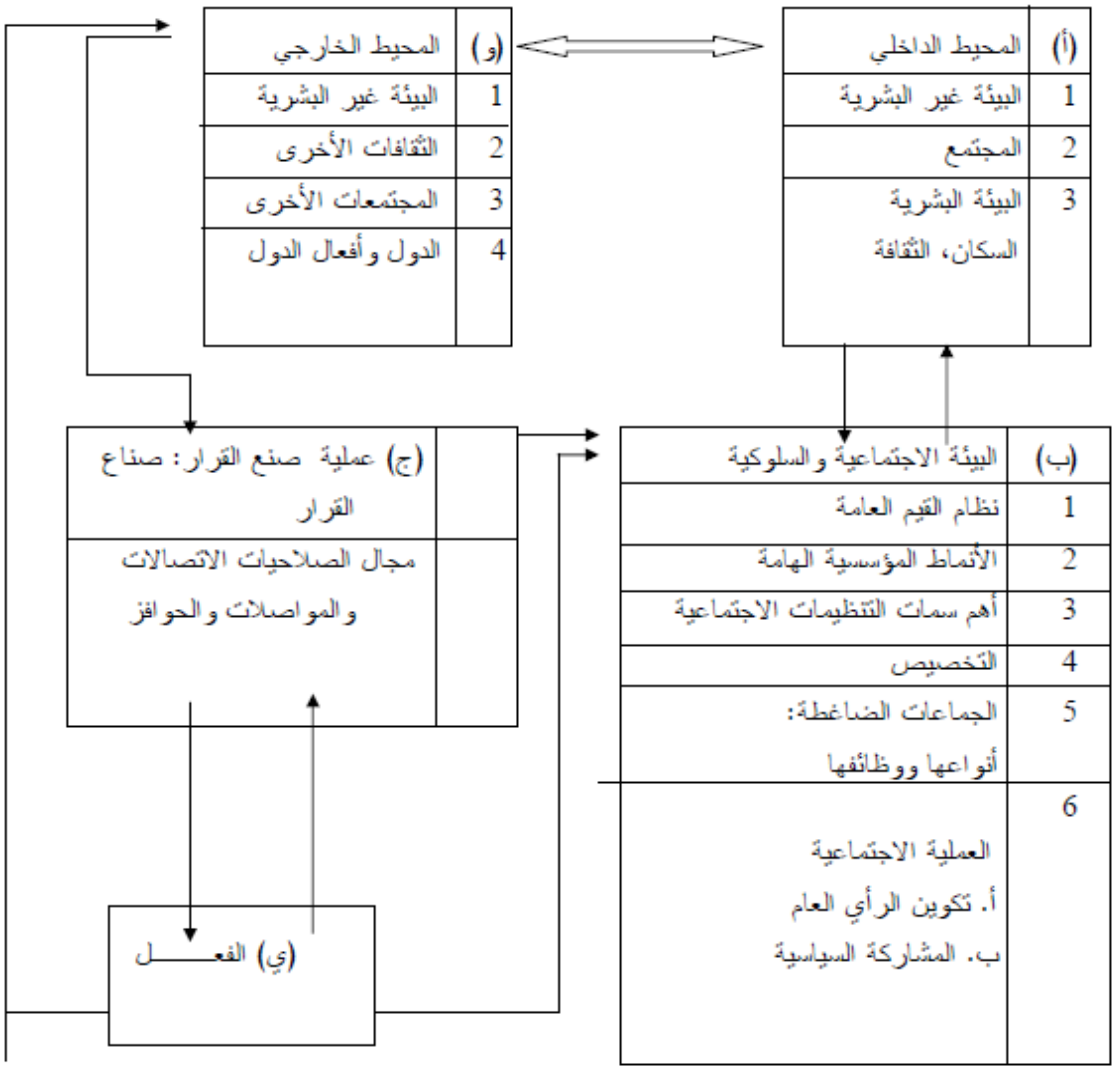

المصدر: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص198

ملحق رقم 02 : شكل رقم 02 :خريطة اهم المدن الرئيسية لقطر.

(1) الزوبارة بمساحة تقدر ب4.6كلم تقع في الشمال الغربي

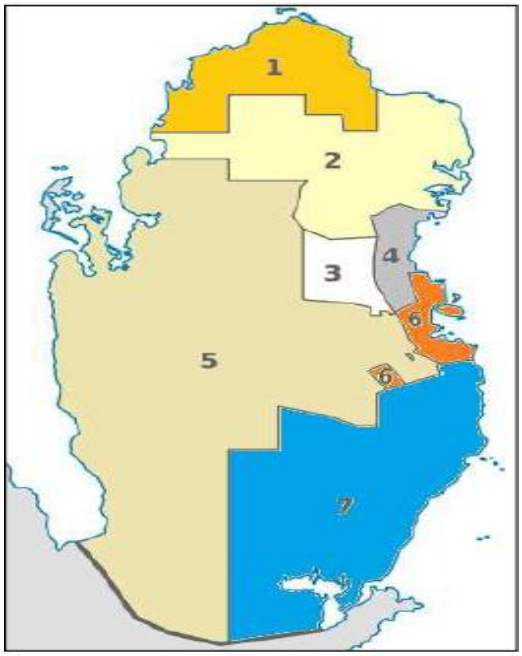

(2) الخور منطقة ساحلية تقع في الشمال تبعد ب50كلم عن الدوحة.

(3)ام صلال بمساحة تقدر470 كلم بكثافة سكانية تقدر4الاف

(4) الديان.

(5)الريان المدينة الثانية في البلد.

(6) الدوحة تمثل اكثر من 40% من الكثافة اسكانية.

(7)الوكرة

المصدر: www.gisqatae.org.qa

ملحق رقم 03:خريطة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: www.gisqatae.org.qa

ملحق رقم 04: شكل 03 أهم الاحداث و التظاهرات العالمية المتركزة في قطر

المحافل و المناسبات الرياضية	التنظيم

اوبن الدوحة كرة المضرب للتينيس	سنوي
الجائزة الكبرى القطرية في الألعاب الاولمبية	سنوي
الماستر القطري كرة المضرب للتينيس	سنوي
دورة قطرة للدراجات الهوائية	سنوي
الجائزة الكبرى للدراجات النارية	سنوي
دورة قطرة للدراجات الهوائية فئة النساء	سنوي
كأس العالم للسباحة للمسايح الصغيرة	2014
كأس القارات لكرة القدم كأس القارات لكرة القدم	2015
كأس القارات لكرة القدم	2021
كأس العالم لكرة القدم	2022

المصدر: Les outils d'influence de l'émirat du Qatar page 28

ملحق رقم 05 :خريطة قطر و العالم العربي

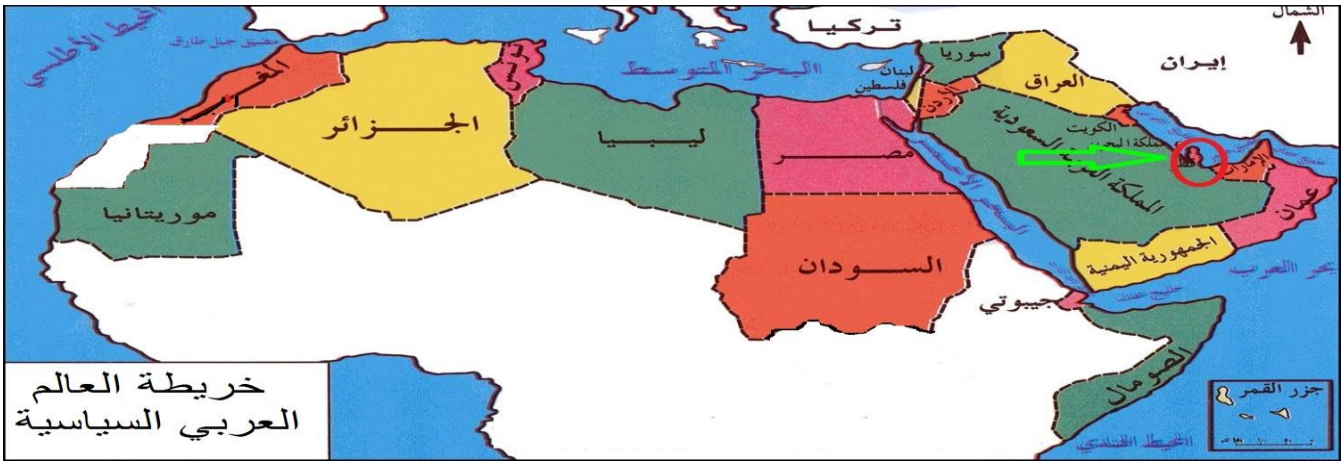

المصدر: www.almo3lm.net

ملحق رقم 06:التواجد الاجنبي في دولة قطر و دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2012

وصل عدد القوات الاجنبية في دول مجلس التعاون في عام 2012 الى حوالي 30 ألف

رسم بياني 4.1:عدد و نوع القوات الاجنبية 2012

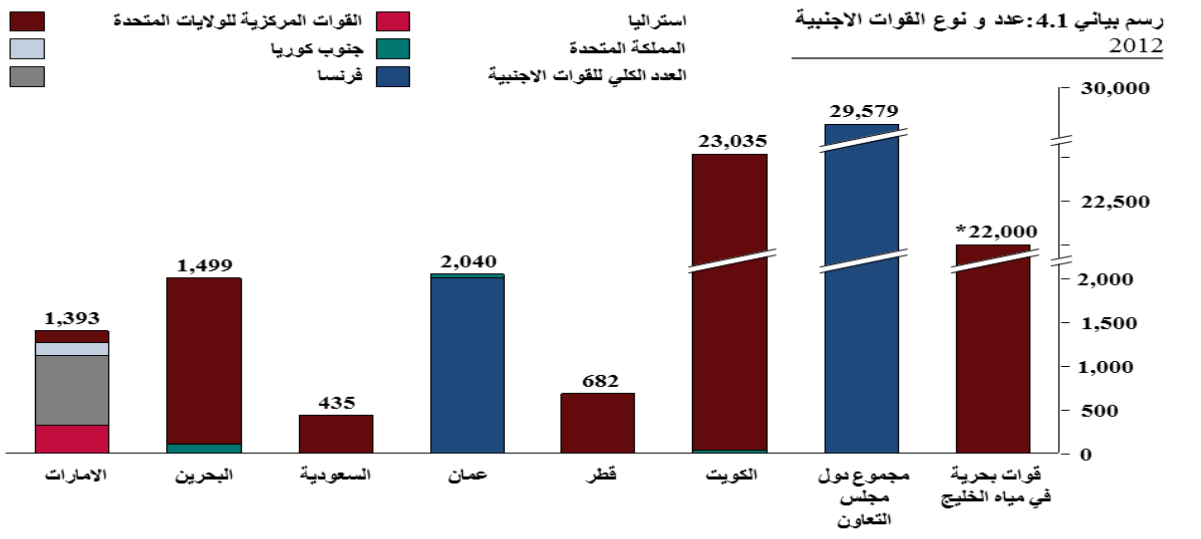

*عدد تقريبي
المصدر: IISS: The Military Balance 2012

ملحق رقم 07: الانفاق العسكري للفرد في دول الخليج

دول الخليج هي الاعلى عالميا من ناحيا الانفاق العسكري للفرد

رسم بياني 4.2: الانفاق العسكري لكل فرد من السكان بالدولار امريكي، 2010

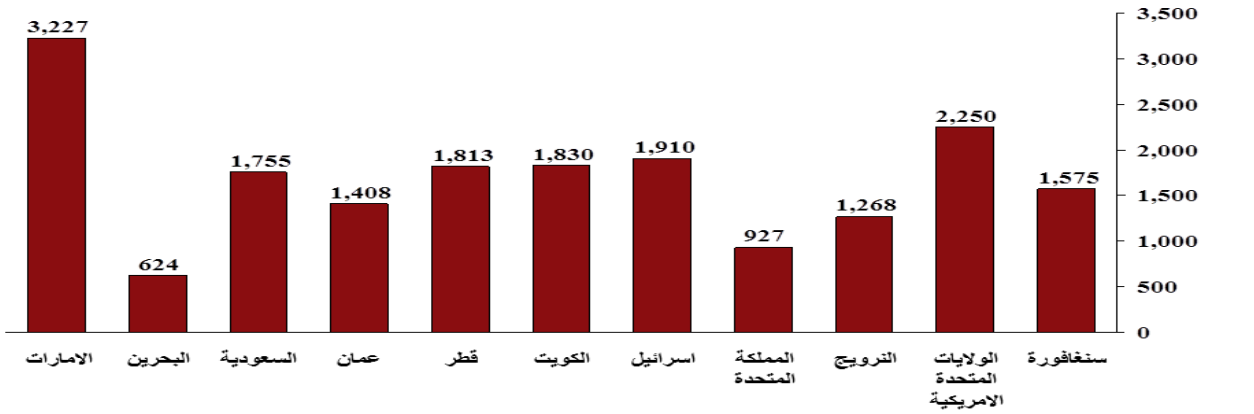

المصدر: IISS: The Military Balance 2012
*لا يتضمن صفقات الأسلحة

المصادر والمراجع:

اولا الكتب:

- يوسف حتي ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت:دار الكتاب العربي ،1985.
- جندلي عبد الناصر ،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر ، دارالخلدونية للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ، 2007 .
- دن تيموثي و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية ترجمة ونشر مركز الخليج الابحاث ط 1 ،2004 .
- جيمس دورتي ، و روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد . عبد الحي ، بيروت ، كاظمة للنشر والتوزيع ، 1985 .
- السعيد بوشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء الثاني ، الجزائر ، ديوان . المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 1997 .
- سليمان منذر :"دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي : تفسيرات ومفاهيم ،المستقبل العربي ،بيرو ت:مركز دراسات الوحدة . العربية،العدد 325 مارس 2000.
- ولد اباه السيد ،عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الاستراتيجية الطبعة 1 ، بيروت:الدار العربية للعلوم ، 2004 .
- عبد العزيز آل ثاني ،1995 ، السياسة الخارجية لقطرية خلال الفترة من 1972.1991 أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة قناة السويس .
- مصطفى محمد التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1996.
- نواف التميمي الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم 2012 .
- محمد مها 1997 علم السياسة. القاهرة : دار غريب للنشر .
- التميمي نواف 2012 الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم
- محمد سليم 1998 **تحليل السياسة الخارجية** ط2 القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
- ناي جوزيف ،القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية ، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية نيويورك : ببليك أفيرز 2004 .
- هيئة البحوث العسكرية حساب القوة الشاملة للدولة. القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة 1990
- الظاهر نعيم الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد.الأردن : دار اليازوري العلمية 1999 .
- ناي جوزيف 2003 مفارقة القوة الأمريكية : لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها ،. ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي .الرياض : مكتبة العبيكان .

- آل ثاني العنود التجربة التنموية لدولة قطر ، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم بيروت 2012،
- النعيمي أحمد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الوليات المتحدة الأمريكية نموذجا. بغداد : زهرارن للنشر 2012
- قنديل حاتم ، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فني ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث. قسم الدراسات السياسية:2011 القاهرة .
- محفوظ محمد ، ربيع العرب ، بيروت ، دار النشر العربي للنشر والتوزيع ، 2012 .
- مصطفى طلاس العماد ، الثورة العربية الكبرى ، ط 3 ،بيروت ،دار الشورى للنشر والتوزيع، 2013.
- عبيدي حسني ،قطر اليوم المسار الفريد لامارة غنية ،مركز الجزيرة للدراسات ،تاريخ النشر 2013
- مصطفى محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- عبد الله , عبد الخالق ، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي المركز العربي للدراسات والأبحاث الدوحة.

ثانيا : الدراسات :

- السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، الدبلوماسية و العلاقات الدولية،2013 .
- محمود سمير الرنتيسي ، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ، رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الاقصى للدبلوماسية و العلاقات الدولية،2013 .
- حاتم قنديل 2011 السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث. قسم الدراسات السياسية: القاهرة .
- المهداوي فارس .2009 تحليل مضمون لأخبار العراق في قناة الجزيرة و العربية الفضائيتين . اطروحة دكتوراه غير منشورة .الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك .
- ناصف مصطفى الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت عالم المعرفة .
- عائض القحطاني مسفر بن ظافر ،استراتجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية أطروحة دكتوراه غير منشورة الرياض 1431 هـ 2010 م جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا.
- محمد عبد محمد عارف "دور قناة الجزيرة الفضائية في حدات التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا) "، مذكرة غير منشورة ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ،2013 .

- هاشم عامر عواد ،العلاقات العربية الواقع الموضوعي واحتملات لمستقبل ، مذكرة غير منشورة، قسم الدراسات الامريكية ،مركز الدراسات الدولية ، بغداد ،2012 .

ثالثا:المجلات والدوريات

- عبد الله عبد الخالق ، التنافس المقيد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي، السياسة الدولية، العدد 192 ، ابريل 2013 ، المجلد 48 .
- القطارنة يسار ، كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية ،مجلة الاتجاهات النظرية العدد 188 . أفريل 2012.
- خضير ماجد 2011 مقومات السياسة الخارجية القطرية . مجلة دراسات دولية .العدد 49 مركز الدراسات الدولية بغداد.
- القطارنة يسار **حالة خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية**. العدد 188 . أبريل 2012 ملحق اتجاهات نظرية.
- موسوعة المعرفة ، محمد علي ، صفوة التفاسير. عمان: دار القرآن الكريم 1981 .
- سيد عوض عثمان ، "**العلاقات الإيرانية–الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل**" ، مختارات إيرانية ، العدد 28 ، نوفمبر.
- إيمان رجب ، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟" ، السياسة الدولية ، العدد 187 ، يناير 2012.
- طلال محمد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير السياسة الدولية ، العدد 192 ، ابريل 2013 ، المجلد 48.
- سيد عوض عثمان ، "العلاقات الإيرانية–الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل" ، مختارات إيرانية ، العدد 28 ، نوفمبر 2012.
- شحاتة دينا ، وحيد مريم "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية ، العد 184 ، افريل 2011 .
- علوي مصطفى ، "كيف يتعامل مع الثورات العربية"، "السياسة الدولية"، العدد ، 184المجلد46 ،أفريل 2011
- جواد الحمد 2012 عودة المشرق ؟ التفاعلات الاسترتيجية في دائرة المشرق العربي, مجلة السياسة الدولية العدد 189 المجلد 47
- قطر اول دولة ساندت تونس ، مجلة العرب، 04 /2012/10 ،العدد 8880 .
- أحمد أبوزيد ، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير ، مجلة المستقبل العربي، مركز د راسات الوحدة العربية ، بيروت ،2011.

- مصلوح كريم ، الإدارة الأمريكية– الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة ، دراسات شرق أوسطية ، العدد 58 ،السنة 15 ، شتاء 2012 .
- بايلس جون " و سميث ستيف ، الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة "،عولمة السياسة.
- رجب إيمان كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟ مجلة السياسة الدولية ، العدد 598 ، 2012 .
- خالد الدخيل ، مفارقة الاحتواء: الاستجابة الخليجية لمعضلات التغيير العربية ، السياسة الدولية ، العدد 193 ، أفريل 2013 .48 المجلد

رابعا:المصادر الالكترونية

- وولت ستيفن ،"العلاقات الدولية" : عالم واحد نظريات متعددة ، ترجمة عادل زقاع. على: استشارة يوم 2015/02/02 ،على 15:00 الرابط التالي: http//www.geocities.com/adelzeggagh.htm
- السر أحمد ، الغاز يرسم صورة قطر السياسية ، صحيفة السفير العربي تاريخ استرجاع:2015/02/01 على 10:00، /http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11
- موقع جهاز الإحصاء القطري (2012) ،استشارة _يوم2015/03/12 على 16:00 http://www.qsa.gov.qa/ar
- الخليفي محمد الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر ، صحيفة العرب. 2012/11/02. العدد 8556 .
- روبرتس ديفيد، كتاب قطر: ضمان الطموحات العالمية لدولة مدنيّة استشارة يوم :2015/02/22 على 14:00 ، http://carnegieendowment.org/sada
- أياس عبد الرحمن ، قطر و الربيع العربي ،مجلة العرب الالكترونية ، 2012/12/20 استشارة يوم 2015/03/02 ، الساعة 17:00 http://www.lb.boell.org/web/50-1053.html
- تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد، صحيفة الراية ، الثلاثاء25 /2013/06 تاريخ الاستشارة 2015/04/28 ، على الساعة :13:00 http://wwwalraya.net/ebusiness/pages/ec20c9fa-772b-4bf7
- قطر تواجه تحديات معالجة سوء إدارة الاستثمارات الخارجية ، صحيفة العرب، 25 جوان 2013 استشارة يوم 2015/03/28 ، على 13:00، http://www.alarab.co.uk/?p=47367
- رؤية قطر الوطنية ، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني التابع للأمانة العامة للتخطيط التنموي 2009 http://www.almethaq.info/news/article1438.htm2030
- جاسم حسين ، 2012 ، ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم. موقع مركز الخليج لسياسات التنمية تاريخ الاستشارة 2015/03/03 على 07:00الرابط:

http://www.tasweernews.com/html?tmpl=component&print

- العيادي خالد ، تنامي الدور القطري في المنطقة : الأسس والمرتكزات ، 2012/25/12 ، استشارة يوم 2015/05/09 ، الساعة ، 16:00
http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat
- فجري سفيان ، كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات،مقال صحفي يوم 2013/12/12 استشارة يوم 2015/04/26 ، على 17:00 ،
http://www.france24.com/ar/20130214
- مركز الدوحة لحرية الإعلام ، استشارة يوم 2015/05/02 ، على 18:00 .
//:http www.aljazera.netdc4mf.org/ar/content/12
- مركز الجزيرة للدراسات استشارة يوم 2015/04/22 ، على 12:00 .
//:http www.aljazera.netdc4mf.org/ar/content/12
- موقع وزارة الخارجية القطرية ، استشارة يوم 2015/03/12 ، على 19:00
http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.cfm?id=50
- اللباد مصطفى ، "قطر : أحلام كبيرة وقدرات محدودة " ، مركز الخليج لسياسات التنمية، استشارة يوم 2015/03/03،على 16:00على الرابط: ttp://www.aawsat.com/asharqfles.asp?files
- الحالة القطرية و المشهد السياسي العربي معهد الميثاق 13-02-2009 تمت طباعة الخبر في 17-12-2014 16:36:48 استشارة يوم 2015/02/22 على 16:30 الرابط
www.almethaq.info/news/article1438.htm
- سالم بول ، ويب دي زيو مقال تحليلي 31ديسمبر Moyen-Orien2012 استشارة يوم 2015/05/52 ، 19:30على الساعة على:
http://carnegiemec.org/publications/?fa=5100
- مركز الجزيرة للدراسات استشارة يوم 2015/01/27 على : الرابط13:30
http://studies.aljazeera.net/bookrevision
- جمال عبد الله السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2014 استشارة يوم 2015/03/07 على : الرابط14:30
http://studies.aljazeera.net/bookrevision
- عبيدي حسني ، قطر اليوم: المسار الفريد لإمارة غنية ، مركز الجزيرة للدراسات 2013/09/22 استشارة يوم 2015/02/17 على: الرابط16:30
http://studies.aljazeera.net/bookrevision

- السيد احمد ، الغاز يرسم صورة قطر السياسية ، صحيفة السفير العربي ، استشارة يوم 2015/04/02 على: الرابط 17:40
http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/08.htm

- الشيخ حمد بن خليفة...عهد من الانجازات ، الثلاثاء 2013/06/25. استشارة يوم 2015/02/18 على19:30: الرابط http://www.aljazeera.net/news/pages/e778760 -
- الزعامة القطرية... حرس جديد يقود رؤية قطر 2030 ، موقع العرب ، 2013/06/26 ، استشارة يوم 2015/03/25 ،على :18:00 ،الرابط: http://www.alarab.co.uk/?p=47654
- بد الله جمال ، أزمة سحب السفراء من الدوحة : البواعث والتداعيات ، الدوحة ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 24 مارس 2014، استشارة يوم 2015/03/21 على 10:00 ،الرابط :http://studies.aljazeera.net/reports/03/2014.htm
- صلاح محمد ، تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى مقال تحليلي في جريدة الاهرام المصرية يوم2013/03/03 http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid
- سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في قطر ، استشارة يوم 2015/03/22 على 17:00 ، الموقع
- الاكتروني http://uae-embassy.ae/Embassies/qa/Content/2351
- رسلان امال ، مصر و قطر ، استشارة يوم 2015/03/24 على 18:00 ، الموقع
- الالكتروني http://www.youm7.com/story/2013/6/24 .
- سالم زهير ، العلاقات المصرية القطرية ، مركز الشرق العربي ، استشارة يوم 2015/03/24 على 20:00 ،الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-85.htm
- بكري مصطفى ، المصالحة بين قطر والإمارات وانعكاساتها على القضايا الإقليمية صحيفة الاهرام المصرية 2014/11/02 ، استشارة يوم 2015/03/24 على 21:00
http://www.thenewkhalij.com/ar/node/8365?fb_action
- أبودنيا ، محمود قطر تنتظر التحول السياسي الإيجابي الكبير في مصر ،صحيفة الأهرام العربى ، حوار الطيب الصادق 2014/12/04. تاريخ الاستشارة 03/03/ 2015الساعة 13:00
http://www.thenewkhalij.com/ar/node
- آثار "الربيع العربي"" والاستثمار و"الجزيرة"، صحيفة الشروق الجزائرية ، مفاتيح التقارب الجزائري القطري،العدد 2880 ، 2014، تاريخ الاسترجاع 2015/04/08، على الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/236217
- الاستثمار القطري رؤية شجاعة ، صحيفة المغرب ، العدد 8997 ، تاريخ الاستشارة 2015/04/25 الساعة 17: 00 على الرابط

http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=194

- عبيدي حسني حسني عبيدي محاضرة بجامعة "بهتشه شهير" باسطنبول العلاقات القطرية التركية الأحد 29-03-2015 ، استشارة يوم 2015/03/11، 09:00 ، على الرابط http://www.aa.com.tr/ar/turkey
- امي ريفيل ترجمة البحيري محمد ، قطر وإسرائيل .. ملف العلاقات السرية ،14 جولية 2012 استشارة يوم 2015/02/22 ، على الساعة 13:00 http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/27/02
- مفتاح الاستقرار والازدهار بالمنطقة صحيفة اغدة التركية، مقال منشور يوم 2013/08/12 ، استشارة يوم 2015/02/01 ، على الساعة : 09:00 ، الرابط http://turkpress.co/node/7288:

موقع وكالة الانباء القطرية ، تاريخ الاستشارة 2015/04/05 ، الساعة 21:00 الرابط :

- http://www.qnaol.net/Ar/Pages/default.aspx?web=/QNAAr/Pages/default
- قطر فرنسا الرؤية والأهداف ، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، استشارة يوم 2015/02/28 ، الساعة 16:00 الرابط : http://studies.aljazeera.net/about/aboutstudies
- الحروب خالد ، **قطر و الربيع العربي** ، ترجمة عبد الرحمن أياس ، 2012 ، استشارة يوم 2015/02/28 ، الساعة 17:00 الرابط : www.ib.boell.org/en/2014/03.../qtr-wlrbylrby
- أثار قلق السعودية :تنامي الدور القطري في اليمن، موقع المساء برس، 2013/02/10 ، استشارة يوم 2015/03/20 ، الساعة 19:30 الرابط : http://masapress.com/news.php?id=370
- غادة سلامة، التورط القطري في دعم الإرهاب في سورية، الاثنين 2013/05/27 استشارة يوم : 2015/04/22 ، الساعة 22:00 الرابط :http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.
- قطر تواجه تحديات معالجة سوء إدارة الاستثمارات الخارجية ، صحيفة العرب، 25 جوان 2013 ، استشارة يوم 2015/02/22 الساعة 21:00 ، الرابط :http://www.alarab.co.uk/?p=47367
- محاضرة رئيس الوزراء القطري بمركز الدراسات الاسلامية جامعة اوكسفورد بعنوان الواقع العربي الرهان و افاق المستقبل يوم 2011/1/20 على رابط وزارة الشؤون الخارجية القطرية استشارة 2015/02/02، الساعة 14:00 الرابط .http://www.aljazeera.net/news/pages/138c75
- العلاقات السرية بين الدوحة و تل ابيب ، صحيفة الاهرام المصرية ، العدد 8788 ، ص04

،2012/04/03، استشارة يوم 2015 /03/25 الساعة ، 22:30 ، الرابط
: http:/www.el ahram.egypte.com/Article.asp

- الناصري نبيل ، لغز قطر ، مركز الجزيرة للأبحاث ،الدوحة ، مارس 2013 تاريخ الاستشارة 2015/03/06 الساعة 23:00، http://www.aljazeera.net/news/pages/bd9956b6
- بوريسوف أليكس ، سياسة قطر العربية. موقع الشرق الجديد ، تاريخ الاستشارة 2015/03/09. الساعة 22 على الرابط : http://www.ar.journal-neo.com/node/119223
- موقع قناة الجزيرة الفضائية الاثنين 2006 استشارة يوم 2015/04/21 الساعة 13:30 الرابط الالكتروني http://www.mofa.gov.qa/ detai1s.cfm:
- موقع وزارة الخارجية القطرية. استشارة يوم :2015/04/26 ، الساعة ، 12:50 على الرابط التالي : http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.cfm?id=50
- رؤية قطر الوطنية 2030 م صحيفة الشرق القطرية،2008 ،استشارة يوم 2015/04/26 ،على 19:00 على الربط : http://www.ictqatar.qa/ar/news-events/news/qatars-vision-2030

- رؤية قطر المستقبلية عصر جديد من النهضة في عهد الشيخ حمد ، صحيفة الراية ،استشارة يوم 2015/04/26 الساعة 18 http://raya.com/news/pages/db9c48b4
- كلمة وزير الخارجية القطري بن جاسم حمد أمام مجلس الأمن. نيويورك. موقع وزارة الخارجية القطرية. تاريخ الاستشارة 2015/04/27 على الساعة :21:00 الرابط : http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=191
- كريستا برابنت أسرار رهان قطر على الإخوان المسلمين ، صحيفة النهار المصرية. تاريخ الاستشارة 2015/04/28 على الساعة :01:00 الرابط : http://www.ar.journal-neo.com/node/1192
- موقع مركز الجزيرة للدراسات الرؤية والأهداف. تاريخ الاستشارة 2015/03/03 على الساعة :22:00 الرابط: http://studies.aljazeera.net/about/aboutstudies
- علي خليفة الكواري ، رؤية قطر وإستراتيجيتها من منظور الإصلاح /2012 ،استشارة يوم 2015/04/12 ،الساعة 02:10

الرابط : http:// www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view= h

-

- السقوط الحر لدور قطر السياسي في عهد الشيخ تميم ، ميدل ايست أونلاين،23 سبتمبر 2013 ، استشارة 2015/04/27 على 15:00 ،على الربط : www.alalam.ir/news/1519655://

http

- الدوسري محمد مروان الشيخ حمد بن خليفة...عهد من الانجازات، مقال تحليلي ،استشارة يوم 2015/02/20 على 16:00 ،الربط :
http://www.aljazeera.net/news/pages/e778760d-f7aa

-

- جاسم حسين ، 2012 ، ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم. موقع مركز الخليج لسياسات التنمية تاريخ الاستشارة 2015/03/03 على 12:00الرابط:
http://www.tasweernews.com/html?tmpl=component&print=1
- أياس عبد الرحمن ، قطر و الربيع العربي 2012/08/12 ، تاريخ الاستشارة 2015/03/03، على 13:00 ، الرابط :http://www.lb.boell.org/web/50-1053.html
- معتز سلامة ،معهد العربية للدراسات،جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات ،مقال تحليلي الأحد21 أبريل 2013م.تاريخ الاستشارة 2015/02/02. الساعة 14 ، على الرابط:
- http:// www.al sharq.com/news/details/293604#.VTJxGZNEtv0

- خلفيات بروز محور الجزائر – الدوحة ، صحيفة الشروق الجزائرية ، 2013/12/12 تاريخ الاستشارة 2015/03/02 ، الساعة 11:30
الرابط :http://www.alshourouq.net.sa/2012/12/12/620296
- العلاقات الجزائرية القطرية ، صحيفة الشروق الجزائرية ،العدد 2123، 12/3/ 2013 تاريخ الاستشارة 2015/04/13 الساعة 12:00 ، الرابط :
- http://www.alshourouq.net.sa/2012/12/12/620296

- وثيقة الرؤية الوطنية للتنمية – الأمانة العامة للتخطيط التنموي 2008 ، تاريخ الاستشارة 2015/04/09 الساعة 15 الموقع التالي :
- http://www.ictqatar.qa/ar/news-events/news/qatars-vision-2030
- قطر تسوق مليون برميل من النفط الليبي ، صحيفة العرب.العدد 8340 ، 2011/04/13 تاريخ الاستشارة 2015/05/02 الساعة : 16:30 ،الرابط :
8http://www.raya.com/news/pages/bdb08863-d970-49a

- وثيقة الرؤية الوطنية للتنمية – الأمانة العامة للتخطيط التنموي 2008 ، تاريخ الاستشارة 2015/04/09 الساعة 15 الموقع التالي :

- http://www.ictqatar.qa/ar/news-events/news/qatars-vision-2030
- رؤية قطر للمستقبل .. عصر جديد من النهضة ، صحيفة الراية ، العدد 2155، 15 /2012/06 ، تمت الاستشارة يوم 2015/03/23 الساعة 14:30 على الرابط : http://www.raya.com/news/pages/c3919d01
- تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد ، صحيفة الراية ، الثلاثاء2013/06/25 / تاريخ الاستشارة 2015/04/28 الساعة 15:00 الرابط : /http://wwwalraya.net/ebusiness/pages
- صحيفة الخبر الجزائرية ،قطر والجزائر الافاق الاقتصادية ،العدد 1222 ،2013/03/29 ، تاريخ الاستشارة 04/09/ الساعة 14:00على الرابط 2015
- http://www.elkhabaronline.com/ara/articles/136237
- "جهود الإطاحة بالأسد تنهي شهر العسل الإيراني – القطري ، صحيفة الاهرام ، في 2012/4/12،استشارة يوم 2015/03/21 ، على الرابط 09:00 http://www.almokhtsar.com/node/47168
- بكري مصطفى ، المصالحة بين قطر والإمارات وانعكاساتها على القضايا الإقليمية ، صحيفة الراية 2014/04/22 استشارة يوم 2015/04/16 الساعة 13:00على الرابط :
- http://www.thenewkhalij.com/ar/node/8365?fb
- نبيل لطيف ، "قطر ، قلب الاستراتيجية الأميركية صحيفة "العالم" الاردنية" ، " 19 مارس 2015 14:49 ،استشارة يوم 2015/03/20، على21:00http://www.alalemjordanie.co.uk/politics
- الخليج :اتفاقيات وتطورات . صحيفة العرب العدد 8686 ص04 تاريخ الاسترجاع 2015/02/22 على الساعة 14:30 على الرابط : http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/12/07.htm
- قطر وتونس توقع اتفاقيتين عسكريتين، صحيفة الراية ، محليات، استشارة يوم 2015/03/20 ، الساعة 13:30 الرابط : http://www.raya.com/news/pages/c3919d01
- القاضي صالح ، **قطر وسيط الملفات الصعبة** ، صحيفة العرب ، 25 ماي 2013 استشارة يوم 2015/04/22 الساعة17:22 الرابط : http://www.alarab.qa/details.php?issueId
- حمد بن جاسم 2012/01/31،كلمة وزير الخارجية القطري أمام مجلس الأمن. نيويورك. موقع وزارة الخارجية القطرية تاريخ الاسترجاع 2015/04/01 الساعة 22:00 الرابط :
- http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id
- بوريسوف أليكس سياسة قطر العربية ،2014، موقع الشرق الجديد. ، تاريخ الاستشارة 05/06/ 2015، الساعة 12:00 ، على الربط التالي :

http://www.ar.journal-neo.com/node/119223

- عمرو عبد الكريم ، قطر والدور الإقليمي, ، صحيفة المصريون, بتاريخ 2009/12/01 استشارة يوم 2015/02/21 ، الساعة 18:30 الرابط :
http://www.qnaol.net/Ar/Pages/default.aspx
- ، العلاقات القطرية البريطانية الى اين10 صحيفة العربي الجديد /2013/01 ،العدد 1880 ،تاريخ الاستشارة 2015/01/08 ، الساعة22:00 الرابط: http://www.alaraby.co.uk/politics
- العلاقات القطرية الفرنسية متينة وتاريخية ، صحيفة الراية ، العدد 2155 ،2014/02/14 ،استشارة يوم 2015/04/22 ، الساعة 00:02 الرابط :
http://www.raya.com/news/pages/c3919d01

خامسا :غير المطبوعات

- محمد لكواري برنامج اجندة مفتوحة قناة بي بيس ي العربية 12/ 2011/11.
- مؤتمر لصحفي رئيس الوزراء القطري 2013/01/03 قناة مصر الاولى ، 2013/01/12 مقابلة مع الجزيرة.
- قناة الشاهد التونسية ،26/ 2012/12 ، توضيح وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام
- مقابلة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في القناة التليفزيونية الأميركية CNN بتاريخ 25 سبتمبر 2014.
- صحيفة الراية 2012/11/20 قطر وتونس توقع اتفاقيتين عسكريتين. محليات.
- اللباد مصطفى من الوساطة إلى الربيع العربي. صحيفة السفير تاريخ العدد 2012/08/06 العدد 12251
- الخليج و استخدام الادوات الاقتصادية للتأثير السياسي صحيفة ساسة بوست الخليجية ، 26 ماي,2014 .
- النشاط الجريء للصندوق القطري تحت الاضواء ،صحيفة العرب 2012/04/04 ،العدد 8788 .
- مصطفى اللباد ،من الوساطة الى الربيع العربي ، صحيفة السفير ،تاريخ العدد 2012/08/06 العدد 12251
- الخليج اتفاقيات وتطورات ، صحيفة العرب ، العدد 8616 .
- مجاهد الزيات محمد ، العلاقات العربية العربية بعد الثورات تحديات جديدة ، القاهرة ، الثلاثاء 14 ماي 2013م.
- عز العرب محمد: مستقبل الاصلاح السياسي بالملكيات الخليجية مجلة حالة الاقليم (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية القاهرة) مقال تحليلي يوم 2014/03/12 .

سادسا المراجع الأجنبية:

- Rittberger Volker," Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik and Friedensforschung, Working Paper,Nr46.

- Trubowitz Peter," Structure and Choice in Foreign Policy Analysis",Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas , Nr 79, 001.

- Roche jean-Jacques, Théorie des Relations Internationales, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004.

-Bowker Mike and Brown Robin,From Cold War to Collapse Theory and World Politics in the1980s Cambridge University Press,1993,p03

-Evans Peter E & Al Eds, "Double -Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics", CA: Berkely University of California, 1997, pp 15-16.

Les outils d'influence de l'émirat du Qatar ; Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique. 10000 Rabat – Maroc . page 7

- AKHMETOV ،Explaining Qatar's foreign policy. Consulter le 03/03/2015 a 15h00 le site :http://www.opendemocracy.net/timur-akhmetov/explaining-qatars-foreign-policy.

Mehdi LAZAR, Qatar : une politique d'influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques, le 27 mai 2012,consulter le 20/02/2015 a 14h00, http://www.diploweb.com/Qatar-une-politique-d-influence.html

Kinninmont, Jane. (2013). From football to military might. how Qatar wields global power. The Observer, 3 February 2013.

IMF(2012). Qatar 2012 Article IV consultation, IMF Country Report No. 12/18, International Monetary Fund. Publication Services. Washington.

Blanchard, C.(2012)**Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service Report for Congress, Washington.

Sophie -Alexandra Aiachi, Pouvoir médiatique et transition politique : le cas de la Tunisie novembre 2013 , www.iris-france.org/docs/kfm_docs/obs-monde-

arabe arabe.pdf /2013-11-26-Observatoiremonde

-Joseph Nye, **Limites of American Power**, political Science Quarterly, (winter 2002- 2003).

-Gardent Stéphane Sports, communication et géopolitique : le cas du Qatar Mémoire de Master 2 recherche en Sciences de l'Information et Communication : 24 crédits Université Stendhal, Institut de la Communication et des Média Avenue 2012

¯CF2R« L'influence grandissante de l'Arabie Saoudite au Proche-Orient Juillet2013 PAGE 155

-Par Jean-François Fiorina Géopolitique du Qatar" Diplomatie du tapis volant" ou réel appétit de puissance ? Comprendre Les Enjeux Stratégiques Note hebdomadaire d'analyse géopolitique de l'ESC Grenoble. 22 mars 2012

¯ Will Fulton, Ariel Farrar-Wellman, "Qatar-Iran Foreign Relations", 22/7/2011, Iran Tracker, in: http://www.irantracker.org/foreign-relations/qatar-iran-foreign-relations

-The guardian, « WikiLeaks cables claim al-Jazeera changed coverage to suit Qatari foreign policy », 6 Décembre 2010

¯The Epoch Times, « Saudi Arabia and Qatar: Dueling Monarchies », 2 Octobre 2012

-CLES « Géopolitique du Qatar. 'Diplomatie du tapis volant' ou réel appétit de puissance » 22 Mars 2012

-Barakat, S. **The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking**, The London School Of Economic And Political Science, London. http://www.opendemocracy.net/timur-akhmetov/explaining-qatars-foreign-policy

-Hroub, Khdidja **Qatar and the Arab Spring. Perspectives**. 4 November. 2012. Heinrich Boll Stiftung.

-Sheikh Tamim in Saudi Arabia for First Trip Abroad as Qatar Emir," Middle East Online, August 2, 2013"

-Roberts, "Qatar, the Ikhwan, and Transnational Relations in the Gulf

- Ontonio Amaniera, Qatar quel avenir pour Hind Al-Thani,cosulter le 22/02/2015 a 15h00 le lien http://www.qatarinfos.net/qatar-quelavenir-pour-hind-al-thani.html

-Amaniera Ontonio. Qatar quel avenir pour Hind Al-Thani .consulter le 20/02/2015 .18h00 . http://ww qatarinfos.net/qatar-quelavenir-pour-hind-al-thani.html

-FMI fonds monétaire international , ,consulter le 21/04/2015 a 21h00 ,le lien : http:// www.imf.org/ FMI fonds monétaire

-La source :banque mondiale, consulter le 02/03/2015 a23h50 le lien : , http:// www. :banque/ mondiale.org :

-Pierre-André Hervé, la politique étrangère du Qatar consulter le 29/03/2015 a 13h sous le lien :
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130625_qatar_tamim_challen

-Marie Sophie, Al Jazeera, la petite qatarie dans la cour des grands médias, 4/1/2014 http://www.jolpress.com/article/al-jazeera-la-petite-qatarie-dans-la-cour-des-grands-medias.

الفهرس:

المحتويات.....رقم الصفحة
إهداء.....03
شكر وعرفان.....04
ملخص المذكرة.....05
خطة المذكرة.....08
مقدمة.....10
الفصل الاول: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لدولة قطر.....28
المبحث الاول: المحددات الداخلية لدولة قطر.....29
المطلب الاول: كرونولوجيا تطور الدولة القطرية.....29
المطلب الثاني: الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي.....33
المبحث الثاني:مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.....39
المطلب الاول: المرتكز الاقتصادي.....39
المطلب الثاني: المرتكز الاعلامي (قناة الجزيرة).....43
المطلب الثالث:المرتكز الدبلوماسي من الوساطة الى التدخل.....48
المبحث الثالث:أدوات السياسة الخارجية القطرية.....54
المطلب الاول:القوة الذكية لقطر المزج بين القوة الناعمة و القوى الصلبة.....54
المطلب الثاني: **الغاز في السياسة الخارجية القطرية**.....59
الفصل الثاني:طبيعة السياسة الخارجية القطرية في النظامين الاقليمي و العالمي.....65
المبحث الاول:قطر في الساحتين الاقليمية و العالمية.....66
المطلب الاول:علاقة قطر بدول مجلس التعاون الخليجي.....66
المطلب الثاني:قطر و باقي الدول العربية.....71
المطلب الثالث:قطر في النظام العالمي.....77
المبحث الثاني: قطر و الحراك العربي من الحياد إلى التموقع.....90
المطلب الاول:السياسة الخارجية القطرية اثناء الحراك العربي.....90
المطلب الثاني:التموقع القطري الجديد و اعادة الضبط.....100

المبحث الثالث:الانعكاسات وردود الافعال على السياسة الخارجية القطرية في الساحة العربية و الاقليمية.....102
المطلب الاول:مع دول الخليج العربي.....103
المطلب الثاني:مع دول المشرق العربي.....106
المطلب الثالث:مع دول المغرب العربي.....109
الفصل الثالث:السياسة الخارجية القطرية التحديات الداخلية و الرهانات الخارجية.....112
المبحث الاول:التحديات السياسية و الاقتصادية.....113
المطلب الاول: في المجال الاقتصادي.....113
المطلب الثاني: في المجال السياسي والامني.....117
المبحث الثاني:الرهانات الاقليمية والعالمية.....124
المطلب الاول:رهانات على المستوى الاقليمي.....124
المطلب الثاني:رهانات على المستوى العالمي.....128
المبحث الثالث:مستقبل وآفاق السياسة الخارجية القطرية.....130
المطلب الاول:الرؤية الاستراتجية المستقبلية القطرية.....130
المطلب الثاني:تقييم السياسة الخارجية القطرية.....140
الخاتمة.....146
النتائج.....147
الملاحق.....149
قائمة المراجع.....153
الفهرس.....167